FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي

دليل
المصطلحات الإقتصادية

رئيس فريق الإعداد
أ. على الوافي

أعضاء الفريق
د. على قائد
د. عاتق سالم
د. ياسين الحمادي

رئيس الهيئة الاستشارية
د. محمد الأفندي

أعضاء الهيئة الاستشارية
د. طه الفسيل
أ. عبد الناصر المودع
أ. نشوان السميري

الإشراف العام :
مصطفى نصر

تنسيق وتواصل :
محمد عبدالفتاح

مراجعة لغوية :
عبد الملك شمسان

تصميم الغلاف وإخراج الدليل :
فؤاد المصباحي

رقم الايداع
921 لسنة 2009

حقوق الطبع محفوظة
لمركز الدراسات والاعلام الاقتصادي
ومؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية

الأراء الوارده في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن
وجهة نظر مؤسسة فريدريش إيبرت

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

منظمة مجتمع مدني غير ربحية متخصصة في الدراسات والإعلام الاقتصادي، تأسست في أغسطس 2008م بترخيص من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل برقم 145/65 .

الرؤية :

يعمل المركز من أجل نظام اقتصادي ناجح وشفاف .

الرسالة :

يسعى المركز من أجل نظام اقتصادي ناجح وشفاف من خلال التوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز مستوى الشفافية ومشاركة المواطنين في صنع القرار، كما يعمل لإيجاد إعلام اقتصادي مهني ومحترف.

ويسعى لتنفيذ أهدافه بالشراكة مع القطاعين الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، معتمدا على خبرات متخصصة في مجال الدراسات والإعلام الاقتصادي.

الأهداف:

- العمل على التأهيل والتوعية بالقضايا الاقتصادية .
- تعزيز الشفافية ومشاركة المواطنين في صنع القرار .
- العمل على إيجاد إعلام اقتصادي مهني ومحترف.

العنوان:

صنعاء – تقاطع شارع العدل مع شارع الزراعة – عمارة البحري – الدور الثاني

تلفاكس : 00967 1 457504 +

موبايل : 00967 777 103 880 +

موقع الالكتروني : www.economicmedia.net

بريد الكتروني : economicmedia@gmail.com

info@economicmedia.net

تقديم :

عادة ما تتسم الصحافة الاقتصادية في كثير من وسائل الإعلام بالملل، وذلك انعكاس لطبيعة علم الاقتصاد بما يكتنفه من جفاف في المصطلحات، ووفرة في الأرقام والإحصائيات؛ عادة ما تكون عصية على الفهم لدى القارئ العادي.

لكن ما تشهده البشرية اليوم من تسارع في تقنيات التواصل، وشيوع المعرفة، جعل من الصعب فصل العلوم عن بعضها، ووحد اهتمامات البشر، فلم يعد مستغربا أن مسنا في قرية نائية، أو تاجرا لا يجيد القراءة والكتابة يرقب باهتمام مؤشرات البورصة وتأرجح أسواق المال.

وبفعل ثورة المعرفة، لم يعد الاقتصاد بمفاهيمه ومؤشراته شأنا يخص فئة محدودة، بل أصبح هما يوميا للكثير من الناس، وتعبيرا عن لقمة عيشهم، ومؤشرا عن مستقبل أطفالهم...

لذلك تبدو فكرة إصدار دليل «المصطلحات الاقتصادية» جاذبة، ومثيرة للاهتمام. وجدناها في استحسان الفكرة من كثيرين، وتشجيعا ولهفة لدى كثير من الإعلاميين والباحثين والمهتمين .

كنا منذ البدء، نعتبره فكرة نوعية، تستحق الحفاوة. بذلنا الكثير من الجهد لتبسيط المصطلحات الاقتصادية المتداولة، لتكون بين دفتي كتاب، نحاول من خلاله الوصول إلى نخبة من الإعلاميين والسياسيين والمراكز البحثية والمؤسسات والمنظمات وكافة المهتمين.

لقد عكف على إعداد الدليل أربعة من الباحثين المميزين نقبوا في قطاعات شملت «الاقتصاد الكلي والجزئي، والمالية العامة، والتنمية، والبنوك وأسواق المال، والمنظمات الدولية»، وعقب عدة أشهر من الجهد، خلصنا إلى مسودة الدليل التي كانت هي الأخرى بحاجة إلى خبرة استشارية كفؤة كي نتجاوز بعض السلبيات، وشكلت ملاحظات الهيئة الاستشارية إضافة مميزة للدليل، وكان لها الفضل في تقليل الأخطاء، وتلافي بعض القصور ... ومع ذلك نؤكد أن هذا الجهد ما يزال بحاجة إلى مزيد من التطوير والتنقيح باستمرار...

إننا في مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي ومن منطلق مسئوليتنا كمنظمة مدنية تعمل على التوعية بالقضايا الاقتصادية، وتعزيز دور الإعلام الاقتصادي، نهدف لأن يشكل الدليل إضافة علمية إلى الرصيد المعرفي في هذا الحقل المهم، كما نتمنى أن يكون دليلا إرشاديا للصحفي، ومعينا للسياسي، وميسرا لكل باحث عما يفيد في الاقتصاد.

إن هذا الدليل ثمرة تعاون مشترك مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، حيث ساهم مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بالفكرة والإعداد، فيما تولت مؤسسة عملية التمويل ومتابعة الإنجاز.

نتمنى أن نكون قد حققنا جزء من أهدافنا من خلال هذا العمل، ونفتح صدورنا لأي ملاحظات من شأنها الارتقاء بهذا الجهد المتواضع ...

مصطفى نصر

رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
صنعاء .. ديسمبر 2009

مؤسسة فريدريش إيبرت

بدأت المؤسسة أنشطتها في اليمن 1997م وذلك في إطار مشروع « تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط» ، وفي العام 1999م تم افتتاح مكتب المؤسسة في مدينة صنعاء.

عن المؤسسة :

مؤسسة فريدريش إيبرت كمؤسسة غير حكومية وغير ربحية تؤمن وتلتزم بالأفكار والقيم الأساسية للديمقراطية الاجتماعية، وقد تأسست في العام 1925م متأثرة بالميراث السياسي لأول رئيس ألماني تم انتخابه ديمقراطيا هو الرئيس فريدريش إيبرت.

وقد استطاع السيد إيبرت القادم من أسرة متواضعة تمتهن نشاطاً حراً في أن يرتقي ليحتل أرفع منصب سياسي في بلاده وكنتيجة لتجربته القاسية في المواجهات السياسية التي خاضها فقد اقترح السيد ايبرت إيجاد مؤسسة تكون في خدمة الأهداف الآتية :

- تعزيز الثقافة السياسية والاجتماعية للأفراد في كافة مناحي الحياة وتعليمهم روح الديمقراطية والتعددية.
- تيسير الوصول للتعليم الجامعي والبحث العلمي للموهوبين من الشباب من خلال دعمهم بمنح دراسية.
- المساهمة في تعزيز التفاهم والتعاون الدولي.

أهداف مؤسسة فريدريش إيبرت في اليمن :

تتعاون المؤسسة مع الحكومة اليمنية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية ومع منظمات المجتمع المدني في أربعة مجالات رئيسية هي:

- الديمقراطية والتنمية السياسية.
- مساندة عملية التحول الديمقراطية والتحديث في المجتمع اليمني من خلال تعزيز عملية التنمية على صعيد حقوق الانسان وحرية الإعلام والعدالة الاجتماعية واستمرار الحوار بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة.
- تكرس نشاطها على توسيع دائرة انخراط المرأة في الحياة العامة وتطوير مشاركتها في التخطيط وصنع القرار على المستوى السياسي والاجتماعي.
- دعم وتعزيز إدماج اليمن إقليميا ودوليا وترسيخ علاقات اليمن مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

كلمة مؤسسة فريدريش إيبرت

نظرا لما يمثله الاقتصاد من أهمية كبيرة سواء على مستوى الساسة وصناع القرار أو رجال الأعمال وأيضا على مستوى المواطن العادي في حياته اليومية فهو يعد عصب الحياة، غير أن هذه الأهمية لا تنعكس على مستوى المساحات المخصصة للإقتصاد والتحديات الاقتصادية التي تواجه اليمن في الصحف اليومية بل لا يحتل الاقتصاد مكانة مهمة حتى على مستوى النقاشات والحوارات اليومية ولربما يرجع السبب لأن الاهتمام في معظمه يذهب للجوانب السياسية أكان في الصحف أو الحوارات والندوات، ربما يكون السبب أيضا في عدم وجود صحافة اقتصادية تسلط الضوء على قضايا الاقتصاد كون المتخصصون في الصحافة الاقتصادية قليلين يعدون على أصابع اليد.

إن موسسة فريدريش إيبرت وبالنظر إلى العوامل المختلفة التي أسهمت في عدم التركيز على مختلف مكونات العملية الاقتصادية ارتأت وبالشراكة مع مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أن يتم الإعداد لدليل المصطلحات الاقتصادية ليساعد أولئك المهتمين بالاقتصاد من نخب وإعلاميين بل حتى على مستوى المواطن العادي بالتعرف وبلغة مبسطة على علم الاقتصاد والمالية والاسواق والبنوك وغيرها من المحاور بمعظم المصطلحات المتكررة يوميا في لغة الإعلام بما يكون خلفية جيدة للكتابة أو النقاش في مجالات الاقتصاد المختلفة.

إن الدليل الموجود بين أيديكم هو ناتج عن جهود كبيرة قام بها نخبة من الأكاديمين المتخصصين في علم الإقتصاد وكل ما يتعلق بالاقتصاد من فروع أخرى إضافة إلى نخبة من المتخصصين في الصحافة الاقتصادية ثم الاستفادة من الصحفيين الذين يكتبون في الصحافة الاقتصادية للأخذ بآرائهم من خلال دورة تدريبية لمدة يومين ، لهم منا كل الشكر والتقدير كما هو الشكر لمركز الدراسات والإعلام الإقتصادي .

نأمل أن يسهم هذا الدليل في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

صنعاء – نوفمبر 2009

مدير البرامج	الممثل المقيم
محمود قياح	فليكس إيكنبرج

إرشادات عامة :

- تم ترتيب المصطلحات حسب الترتيب الألف بائي العربي ووضع لكل حرف صفحة خاصة به.
- تم حذف الـ التعريف من المصطلحات من أجل التقليل من استخدام حرف الألف ولسهولة البحث.
- للوصول إلى كافة المصطلحات هناك فهرس بكافة المصطلحات الموجودة في الدليل في نهايته، وبإمكان القارئ معرفة رقم المصطلح ورقم الصفحة الموجود فيها.

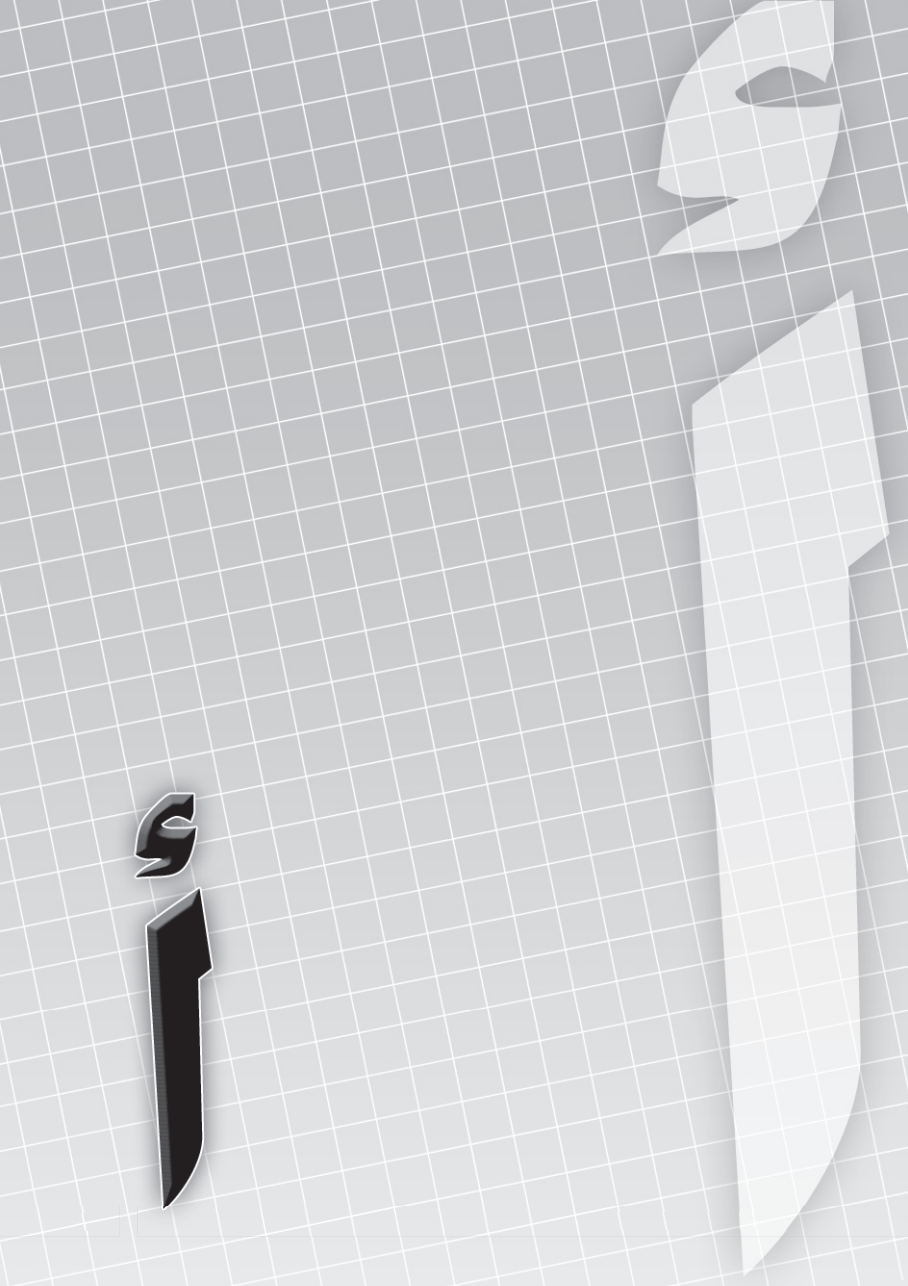
ء
أ

ائتمان مصرفي

هو قيام البنوك بتقديم كل التسهيلات الائتمانية الممكنة للمؤسسات والأفراد (المقترضين) من أجل تلبية احتياجاتهم التمويلية لأنشطتهم المختلفة لآجال مختلفة، مقابل حصول البنك على عائد. ومفهوم الائتمان لم يعد قاصراً على القروض التي تمنحها البنوك التجارية فقط، وإنما أصبح مفهوماً أوسع يشمل البيع الآجل، وبيع المرابحة كما هو الحال عند البنوك الإسلامية.

إتاوة

كانت «الإتاوة» كلمة تعني في الأصل حقوق الملكية، أما حديثا فهي تعني النسبة التي تدفع للمؤلف عن النسخة الواحدة مقابل حق التأليف، أو المبلغ الذي يدفع إلى صاحب براءة اختراع في مقابل استخدام هذا الاختراع أو المبلغ الذي يدفعه مستغلو منجم حديد أو أي معدن إلى صاحبه، أو المبلغ الذي تفرضه الدولة (أو أحد الأشخاص العامة بها) جبراً على ملاك العقارات بنسبة المنفعة العامة التي عادت عليهم من وراء قيامها ببعض الأشغال (أو الأعمال) العامة.

اتحاد جمركي

شكل من أشكال التكامل التجاري بين عدد من الدول، فيه تلغي الدول الأعضاء كل الحواجز التجارية فيما بينها على السلع والخدمات، وتقيم مجموعة منظمة من الحواجز في مواجهة التجارة مع بقية دول العالم، منها فرض تعرفة خارجية مشتركة، ويهدف الاتحاد الجمركي إلى تأمين المنافع من التخصص الدولي ومن ثم تحسين مستويات المعيشة للدول الأعضاء.

آثار الاحتكار

للاحتكار آثاره الاقتصادية والاجتماعية الضارة، منها أن للاحتكار آثارا ضارة تنعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على الأسعار، وكذلك على مستويات الإنتاج في مختلف المجالات التي تمارس فيها الشركات المحتكرة نشاطها. وغالبا ما ينعكس ذلك في صورة أعباء إضافية يتحملها المستهلك.

- يعمل الاحتكار على القضاء على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي قد تكون أكثر نفعا للمستهلك من الشركات الضخمة المحتكرة، وكل هذا من شأنه أن يحدث اختلالا في تخصيص الموارد والتأثير، وبالتالي على كفاءة الاقتصاد ككل، هذا بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية غير مرغوب فيها.
- كما أن المحتكر لا يتحفز باستمرار إلى إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في مجال الإنتاج الذي يزاوله حيث يأمن عدم وجود منافسين، وطالما أنه يحقق مزيدا من الأرباح جراء رفعه للأسعار.
- ويترتب على انتشار الاحتكار عدم استمرار الاستقرار الاقتصادي والتعرض لموجات مستمرة من الرواج والكساد.

احتياطي قانوني

تنص قوانين البنوك المركزية على أن تحتفظ البنوك التجارية بنسبة من ودائعها (يحددها البنك المركزي) على شكل احتياطي قانوني تودع لديه ولا تتقاضى عليها البنوك فائدة. وتاريخياً كان الغرض الأساسي من هذه السياسة هو ضمان البنك المركزي امتلاك البنوك سيولة كافية تمكنها من الاستجابة الفورية لطلبات السحب من قبل المودعين تدعيماً لثقتهم في البنوك. أما الغرض الأساسي من اتباع سياسة الاحياطي القانوني حالياً في النظم المصرفية الحديثة، خاصة في الدول المتقدمة، فهو استخدامها كأداة من أدوات السياسة النقدية للرقابة على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك، فيزيد هذه النسبة أو يخفضها بحسب ما يراه تنفيذاً لسياسته النقدية سواءً التوسعية أو الانكماشية، حيث يزيد هذه النسبة في حالة الرواج، وبالتالي يحد من قدرة البنوك على منح القروض، ويعمل العكس في

حالة الانكماش. ولذلك لم يعد الهدف من هذه السياسة وجود السيولة الكافية في البنوك، لأن السيولة تحصل عليها البنوك من الأسواق المالية من خلال بيع ما لديها من أوراق مالية بسرعة وبأقل تكلفة، بالإضافة إلى وجود نظام التأمين على الودائع. أما في الدول النامية فإلى جانب استخدامها كأداة للسياسة النقدية فإنها ما زالت تلعب دوراً كبيراً لضمان السيولة والمركز المالي للبنوك، نظراً لعدم وجود أسواق مالية نشطة، ولا يتوفر فيها نظام التأمين على الودائع.

إحلال العملة (الدولرة)

بدأت ظاهرة إحلال العملة تطفو على السطح بشكل واضح بعد تخلي صندوق النقد الدولي عن نظام الذهب، وبعد أن أعلنت الولايات المتحدة في 15 أغسطس 1971م عدم استمرارها في استبدال الدولار بالذهب، وكان على إثر ذلك أن ارتبطت معظم العملات بالدولار. والدليل الظاهر على وجود ظاهرة إحلال العملة (الدولرة) في دولة ما هو تفضيل المقيمين في تلك الدولة الاحتفاظ بعملة أجنبية مستقرة نسبياً عن بقية العملات الأخرى بما فيها العملة المحلية والذي يحقق لهم الاحتفاظ بنقودهم من التآكل الذي تسببه -في الغالب- معدلات التضخم، خاصة في الدول الأقل نمواً، وتعكس الودائع بالعملة الأجنبية هذه الظاهرة، حيث تزداد -مقارنة بالعملة المحلية- في الدول المصابة بهذه الظاهرة. أي أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالعملة الأجنبية ويتخلصون من العملة المحلية حتى يحافظوا على مدخراتهم وثرواتهم.

إدارة الدين العام

عملية إدارة الدين العام، تتكون من الإعداد لدفع الفوائد المستحقة والإعداد لاستهلاك السندات التي يحل موعد استهلاكها. وتحتاج هذه العمليات إلى وجود إدارة خاصة بها في الدول التي يلعب فيها الدين العام دورا هاما في الشؤون المالية الخاصة بالحكومة بعد أن ارتفعت قيمة هذا الدين كثيرا بسبب الحروب العالمية التي اشتركت فيها.

ادخار

هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم ينفق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، أي هو الامتناع عن الإنفاق على الاستهلاك. وهناك علاقة طردية بين الدخل المتاح وبين الادخار. ويكون الادخار موجبا عندما يكون الدخل أكبر من الاستهلاك. ويكون الادخار سالباً عندما يكون الإنفاق على الاستهلاك أكبر من الدخل. وقد يكون الادخار فرديا يقوم به الأفراد عندما تفيض دخولهم على ما ينفقون به على الاستهلاك. وقد يكون ادخار شركات، وهو ادخار تستقطعه الشركات من أرباحها المحققة لأغراض الاستثمار، وادخارا حكوميا، وهو فائض الدخل الحكومي (الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم وغيرها مطروحا منها الإنفاق الاستهلاكي الحكومي).

أذون الخزانة

هي عبارة عن سندات حكومية قصيرة الأجل، تتراوح آجالها –عادةً- بين ثلاثة أشهر واثني عشر شهراً، يصدرها البنك المركزي نيابة عن الحكومة، وتباع بمزاد علني للبنوك والمؤسسات والأفراد، وتعد مصدراً لحصول الدولة على أموال، خاصة عندما يكون هناك عجز في الموازنة العامة وتحتاج الدولة إلى تمويله بمصدر غير تضخمي. ويتحدد سعر الفائدة على أذون الخزانة تبعاً لقيمة الأذون وآجالها. فكلما زادت حاجة الدولة لبيع الأذون قصيرة الأجل، اضطرت إلى دفع سعر فائدة أعلى. وتعتبر أذون الخزانة أصولا عالية السيولة تفضل البنوك التجارية استثمار جزء كبير من مواردها فيها، نظراً لقصر مدة استحقاقها، واستعداد البنك المركزي دائماً لتحويل هذه الأذون إلى نقود عن طريق إعادة خصمها قبل موعد استحقاقها، أو شرائها في موعد استحقاقها، بالإضافة إلى كون هذه الأذون تمثل استثماراً آمناً للبنوك لأن البنك المركزي يضمنها.

أرباح محتجزة

هي الأرباح المتبقية من الأرباح الكلية بعد توزيع جزء من الأرباح على المساهمين،

وتسمى –أيضاً– «الأرباح غير الموزعة»، وتعتبر هذه الأرباح من أفضل وسائل التمويل للمشروعات والشركات والتي تتمكن عن طريقها من زيادة مواردها المالية من خلال التوسع في أنشطتها، وتمويل عمليات التطوير، والإحلال والتجديد، باعتبارها بدون تكلفة. وعندما يكون رصيد الأرباح المحتجزة كبيراً لا تضطر الشركات أو المشروعات للاستدانة من البنوك لتمويل عملياتها ودفع فوائد القروض.

أرض

يعتبر البعض الأرض أهم عناصر الإنتاج، وتشمل كل الموارد الطبيعية في ظاهر الأرض وباطنها، ويختلف هذا العنصر عن بقية عناصر الإنتاج بأنه هبة الله ولم يفعل الإنسان شيئا تجاهه (عنصر لا يصنعه الإنسان مثل رأس المال).

ازدواج ضريبي

يفترض –لتحقيق العدالة الضريبية– أن لا يكون هناك تعدد أو ازدواج ضريبي، فالازدواج الضريبي يعني: خضوع المال نفسه –لأكثر من مرة– لضريبة من النوع نفسه، للشخص نفسه، وعن المدة نفسها. وتتحدد عناصر الازدواج الضريبي بالآتي:

- وحدة الشخص الخاضع للضريبة.
- وحدة الضريبة المفروضة.
- وحدة المادة المفروضة عنها الضريبة.
- وحدة المادة الخاضعة للضريبة.

أزمة اقتصادية

هي حالة حادة من الضيق ومن المسار السيئ لاقتصاد دولة ما. وترافق الأزمة ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي عامة. وتكون مظاهرها –عادةً– انخفاض المبيعات وتراجع الأرباح وتخفيض الأجور وظهور حالات إفلاس وازدياد في أعداد العاطلين عن العمل.

أسباب الدورة الاقتصادية

هناك التفسيرات غير الاقتصادية منها ما قيل من تطور الظروف النفسية لدى الأفراد، واتجاه توقعاتهم وتتابع موجات التشاؤم والتفاؤل، وهناك التفسيرات الاقتصادية التي ترجع أسباب الدورة الاقتصادية إلى النشاط الاقتصادي ذاته. ولعل نظرية الاستثمار هي حجر الزاوية في التفسيرات الاقتصادية للدورة الاقتصادية حيث يلعب الاستثمار دوراً رئيسياً في التقلبات الاقتصادية زيادة ونقصان.

استثمار

الاستثمار يعني كل إنفاق يؤدى إلى زيادة القدرة أو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة في رأس المال الحقيقي في المجتمع، وتتكون عناصره من:

الاستثمار الثابت: وهو إنفاق على (الأصول والمباني، والمعدات، والآلات، والتجهيزات، ووسائل النقل، والأرض) التي تستخدم في العملية الإنتاجية لإنتاج سلع وخدمات نهائية. أي أنه إنفاق على السلع الرأسمالية الذي يؤدي إلى زيادة رصيد رأس المال.

الاستثمار في المخزون : ويشمل كل السلع الوسيطة والنهائية والمواد الأولية التي لم يتمكن المنتجون من استخدامها في العملية الإنتاجية خلال السنة أو فترة القياس. أو أن المنتجين يقومون بتخزينها استعداداً لفترة الإنتاج القادمة.

ويتم تمويل الاستثمار عن طريق الادخار، فإذا كان تمويل الاستثمار من مدخرات محلية (أفراداً -حكومة –شركات) يسمى الاستثمار المحلي. وإذا كان التمويل من مدخرات أجنبية (أفرادا –حكومات -شركات) فيسمى الاستثمار الأجنبي.

والاستثمار يكون فرديا، أو استثمار شركات، أو استثمارا حكوميا تموله الحكومة من فائض الميزانية أو بالاقتراض بإصدار سندات في داخل الدولة أو في السوق المالية الدولية أو من الهيئات والحكومات الأجنبية أو من المنظمات الدولية.

استثمارات خارجية خاصة

يقصد بالاستثمارات الخارجية الخاصة: جميع الأموال الخارجية الخاصة

التي تستثمر في اقتصاد خارج بلدانها، ومن أبرز الأمثلة الاستثمارات التي تقوم بها الشركات العابرة للقارات، وكان هذا التعبير يشير في السابق إلى الاستثمارات الغربية في البلدان النامية بدرجة أساسية حيث كانت هذه البلدان -ولا تزال- تعاني من فجوة استثمارية كبيرة بسبب عجز المدخرات المحلية عن تغطية الموارد المالية المطلوبة لقيام المشروعات المختلفة وكانت الاستثمارات الخارجية هي السبيل لتجاوز هذا العائق، إلى جانب أنها تجلب معها حزمة من الخبرات الفنية والقدرات التكنولوجية التي تمتلكها وتفتقدها البلدان النامية.

استثمار أجنبي

هو امتلاك إحدى المؤسسات أو أحد الأفراد الأجانب لأصول مؤسسات في إطار دولة ما. ويتضمن هذا الاستثمار نوعين هما:

- الاستثمار المباشر.
- الاستثمار بامتلاك الأسهم والسندات فقط.

استثمار مباشر

يكون من خلال إنشاء فروع للشركات الأجنبية أو استثمارات فردية أو حكومية داخل الدولة.

استهلاك

يعني استعمال السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات مباشرة بما فيها المنافع. وقد يكون الاستهلاك خاصا أو عاما. ونقصد بالاستهلاك الخاص الاستهلاك الذي يشبع الحاجات الفردية، أما الاستهلاك العام فهو يشبع الحاجات الجماعية. فالحكومة في سبيل أداء خدمات التعليم والصحة تقوم بشراء العديد من السلع، وهذا يعتبر من قبيل الاستهلاك العام.

وعندما نتحدث عن الاستهلاك فإننا نشير إلى أحد أمرين:

- الإنفاق الاستهلاكي.

- السلع الاستهلاكية.

أما الإنفاق الاستهلاكي فهو يمثل الجزء من الدخل الذي ينفقه الأفراد للحصول على السلع الاستهلاكية، وهو تيار من الإنفاق النقدي، وبالتالي جزء من استخدامات الدخل. أما السلع الاستهلاكية فهي السلع التي تستخدم لإشباع الحاجات مباشرة، وهي جزء من الناتج القومي المخصص لإشباع حاجات الأفراد والذي تنتجه المشروعات لأفراد مقابل ما يدفعونه من أثمان تظهر في نفقات الاستهلاك، ويقصد عادة بالاستهلاك الإنفاق الاستهلاكي.

أسهم

الأسهم عبارة عن صكوك متساوية القيمة تمثل حق المساهم في رأسمال الشركة التي ساهم في رأسمالها، وتخوله ممارسة حقوقه في الشركة، لاسيما حقه في الأرباح.

وعادةً يقسم رأس مال شركة المساهمة إلى أسهم متساوية القيمة، وهذه القيمة المتساوية هي القيمة الاسمية التي يُصدر بها السهم، ويمكن أن تنتقل الأسهم من شخص لآخر بأي طريقة من طرق انتقال الملك، كالبيع والهبة والوصية والإرث.

أسهم اسمية

السهم الاسمي هو الذي يحمل اسم صاحبه، ويتم تداول هذا النوع من الأسهم بطرق القيد في السجل المخصص لذلك يسمى «سجل المساهمين». وتميل الكثير من القوانين في بعض الدول إلى الأخذ بالأسهم الاسمية، وحظر إصدار الأسهم لحاملها.

أسهم عادية

هي التي ليس لها امتياز خاص على غيرها من الأسهم، سواءً فيما يتعلق بتوزيع أرباح الشركة سنوياً أو بقسمة صافي موجودات الشركة عند تصنيفها. أي أن هذه الأسهم لا تعطي لحاملها أي حق ذي طبيعة خاصة، فعند تصفية الشركة مثلاً يتم أولا دفع حقوق الدائنين، وكذلك حصول ذوي الحقوق الممتازة

على حقوقهم، وأخيراً ما يتبقى من أصول الشركة ومجوداتها يتقاسمه أصحاب الأسهم العادية.

أسهم لحاملها

السهم لحامله هو الصك الذي لا يذكر فيه اسم المساهم، ويعتبر حامل السهم مالكاً له، ومن ثم تعتبر هذه الأسهم من المنقولات المادية التي تنطبق عليها قاعدة «الحيازة في المنقول سند الملكية». وإن كانت بعض القوانين تحظر إصدار هذا النوع من الأسهم، فإن بعض القوانين في الدول الأخرى لا تمنع إصدارها.

أسهم ممتازة

هي التي تعطى لأصحابها أولوية أو أفضلية يختص بمقتضاها حملة هذه الأسهم دون غيرهم ببعض المزايا والحقوق، مثل:

1- حق الأولوية في الأرباح التي تحققها الشركة، حيث توزع عليهم حصة من الأرباح بنسبة محددة من القيمة الاسمية للأسهم التي يمتلكونها قبل التوزيع على أصحاب الأسهم العادية، وقد تمثل هذه الحصة كل الربح القابل للتوزيع بحيث لا يبقى لأصحاب الأسهم العادية شيء يمكن توزيعه عليهم.

2- الأسهم الممتازة، إما «متجمعة الأرباح» أو «غير متجمعة الأرباح»، فإذا كانت متجمعة الأرباح فإن حق المساهم في أرباح الشركة لا يسقط إذا لم تحقق الشركة أرباحاً في إحدى السنوات، وتلتزم الشركة بأداء هذه الحصة في السنوات المقبلة.

3- كذلك هذه الأسهم إما «مشاركة في الأرباح « أو «غير مشاركة في الأرباح»، فإذا كانت من النوع الأول فإن لها الحق في مشاركة أصحاب الأسهم العادية في الأرباح المتبقية بعد حصولهم على الحصة المقررة للأسهم الممتازة.

4- لأصحاب هذه الأسهم الأولوية في استيفاء حقوقهم عند تصفية الشركة.

5- تخول بعض هذه الأسهم لصاحبها أكثر من صوت في الجمعية العمومية للمساهمين.

أصول البنك

هي جميع الموجودات التي في حيازة البنك، بالإضافة إلى جميع الحقوق التي له قبل الغير. والأصول تمثل استثمارات البنك، ومكوناتها تعطي فكرة واضحة عن الأوجه المختلفة لنشاط البنك، وتبين في نفس الوقت قدرته على الوفاء بالتزاماته العاجلة والآجلة. وتتكون أصول البنك من عدة بنود، فالنقود السائلة، والأرصدة الدائنة، والأوراق التجارية، وأذون الخزانة، والقروض التي يمنحها البنك، جميعها من الأصول، بالإضافة إلى المباني والمعدات والأدوات التي يستخدمها البنك. وبما أن الهدف الأساسي لأي بنك من توزيع أصوله هو تحقيق أقصى ربح، فإن البنك الكفؤ هو الذي ينفذ استراتيجية استثمارية توفق بين مبدأ الربحية والسيولة والأمان.

إعادة جدولة الدين الخارجي

هي عملية يقصد بها إعطاء نفس جديد لمالية الدولة المدينة، أي تغيير تواريخ استحقاق الدين وتأجيل السداد، حيث تقرر الدولة الدائنة منح الدولة المدينة آجالا إضافية. وبهذه الطريقة يمكن للدولة الدائنة أن تحصل على أموالها بدلا من التوقف النهائي للدولة المدينة عن الدفع، وفي الوقت نفسه تستفيد الدولة المدينة من فترة التأجيل لترتيب أوضاعها المالية والتجارية وأهمها معالجة العجز المالي الذي هو سبب اللجوء إلى التمويل الخارجي ومن ثم الوقوع في الدين.

اعتماد إضافي

يمثل الاعتماد الإضافي المبالغ المالية المضافة إلى تقديرات النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة، والتي لم تضف في الموعد المناسب، وهي مبالغ مصروفة –تم إنفاقها– تزيد عما هو مقدر في مشروع الموازنة العامة عند اعتمادها من السلطة التشريعية، نتيجة عدم كفاية التخصيص، أو ظهور ظروف استثنائية جديدة كالحروب والكوارث وغيرها تستدعي القيام بالإنفاق الذي لم يكن وارداً أصلا في مشروع الموازنة. وقد وجهت بعض الانتقادات إلى الاعتمادات الإضافية، منها:

- أن السهولة النسبية في إقرار الاعتماد الإضافي قد يشجع الحكومة على الإسراف

في الإنفاق بعيدا عن قاعدة الاقتصاد.

- أن الطبيعة المستعجلة للاعتمادات الإضافية تضعف رقابة السلطة التشريعية على النفقات العامة، لأنها في الغالب لا تخضع إلى مناقشة دقيقة وطويلة، ومن ثم يكون إقرارها شكلياً.

فضلا عن أن التكرار في اللجوء إلى الاعتمادات الإضافية يعكس محدودية قدرة السلطات المالية في تقدير نفقات وإيرادات الدولة، عند الإعداد والتحضير للموازنة العامة للدولة.

اعتماد على الغير

هي الحالة التي تعتمد فيها بعض البلدان النامية على السياسات المحلية والدولية لدولة متقدمة على الصعيد الاقتصادي لتنشيط نموها الاقتصادي. وتعني أيضا: أن البلدان النامية قد تتبع نفس السياسات المتخذة في البلدان المتقدمة في الجوانب التعليمية والتكنولوجية والأنظمة الاقتصادية والسياسية، وقد تصل درجة التبعية –أحيانا– إلى تقليد الملبس والأنماط الاستهلاكية وكثير من الاتجاهات السائدة.

اعتماد متبادل

يعني الترابط بين القضايا الاقتصادية وغير الاقتصادية في إطار البلد الواحد، وفي الإطار الدولي فإن الاعتماد المتبادل يعني أن رفاهية المواطنين في بلد ما تعتمد إلى درجة معينة على طبيعة القرارات والسياسات التي تتخذ في بلد أو بلدان أخرى، وبمعنى أن العالم اليوم يعيش حالة من الاعتماد المتبادل ولا يمكن لبلد مهما كانت إمكاناته أن يكون بعيداً عن تأثيرات البلدان الأخرى كما أنه لا يستطيع أن يستغني عن بقية العالم.

إعسار مالي

تصل المنشأة إلى حالة الإعسار المالي عندما تتراكم عليها القروض، وتقوم

أيضا بالسحب على المكشوف، وتعجز عن سداد أصل الديون وفوائد القروض، وفي هذه الحالة تختل الهياكل التمويلية للمنشأة، ومن ثم تصل المنشأة إلى ما يعرف بالإعسار المالي.

إغراق الأسواق

يعني تصدير سلعة بسعر يقل عن التكلفة الكاملة لإنتاجها، وقد يحدث إغراق الأسواق لمواجهة انكماش اقتصادي محلي، وبالتالي يباع فائض الإنتاج في الخارج بسعر منخفض للتخلص منه، أو كوسيلة استراتيجية لاختراق الأسواق الخارجية للتعريف بالسلع الجديدة من خلال الأسعار المنخفضة، ثم رفع أسعارها بعد ذلك.

وينظر إلى الإغراق التجاري للأسواق على أنه تجارة غير عادلة، وتحرمه الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة.

إفصاح مالي

هو الوقوف على حقيقة المركز المالي للمؤسسة أو للشركة وسلامته. ويتمثل الإفصاح المالي في إعداد ونشر القوائم المالية للمؤسسة أو الشركة التي طرحت أرقاماً مالية في اكتتاب عام أن تقدم على مسؤليتها للجهة المشرفة عليها ومكتتبيها والمشتركين فيها تقارير سنوية على الأقل عن نشاطها ونتائج أعمالها، متضمنة البيانات التي تبين المركز المالي الصحيح لها، وأن تخطر الجهة المشرفة عليها بالقوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة ومراقب الحسابات قبل انعقاد الجمعية العمومية للشركة أو المؤسسة (والنشر بصحيفتين) وأن تفصح فوراً عن أي ظروف جوهرية تكون قد طرأت عليها وأن تنشر عنها.

اقتصاد ريعي

هو اقتصاد غير منتج بسبب اعتماده على الريع والمساعدات الخارجية، وتعتبر مبادرة الشفافية العالمية للصناعات الاستخراجية أنه عندما تبلغ مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما نسبة 25% فأكثر،

فإنه يطلق على هذا النوع من الاقتصاد تسمية «الاقتصاد الريعي» وتتّكل الحكومات في هذه البلدان على الريع كما هو حاصل في الدول النفطية التي تعتمد أساسا على ريع النفط الذي تقوم بتوزيعه عبر قنواتها على المجموعات المستفيدة من الحكم وعلى أجهزتها الأمنية والعسكرية التي تحمي النظام.

اقتصاد مغلق

هو اقتصاد لا يلعب دورا في التجارة الدولية، ولا يتضمن نشاطات خاصة بالصادرات أو الواردات.

اقتصاد خفي (غسل الأموال)

الاقتصاد الخفي مصطلح يشير إلى الأنشطة الاقتصادية السرية أو الخفية التي ليس لها طابع رسمي أو قانوني، لأنها تمارس في الخفاء وتدخل ضمن دائرة الجريمة الاقتصادية كتجارة المخدرات وتهريب السلع والاتجار في السوق السوداء إضافة إلى الرشوة والتهرب الضريبي، أيضا الأنشطة غير المسجلة من الدخول التي يحصل عليها الملاك وما لا يمكن تسجيله من دخول كالمنح الشخصية والأعمال العرضية. ويدخل في هذا الاقتصاد ما يسمى بغسيل الأموال. ويتزايد الاقتصاد الخفي على مدى الزمن ويتعذر تحديد حجم الأنشطة الاقتصادية الخفية.

اكتفاء ذاتي

أن يقلل البلد من اعتماده على الخارج في الحصول على السلع الاستهلاكية، والاعتماد على الموارد الذاتية.

الوكالة الإمريكية للتنمية الدولية (USAID)

وهي وكاله تابع للحكومة الإمريكية تعمل على تقديم المساعدات الثنائية من الولايات المتحدة لبلدان العالم الثالث بهدف مساعدتها لتعزيز مجهودها التنموي وكجزء من السياسة الخارجية الإمريكية. والمساعدات المقدمة من هذه الوكالة

تتم من خلال تقديم قروض المنح التعليمية والمساعدات الفنية إلى جانب تقديم قروض لمشروعات محددة، وفي الواقع فإن كثيرا من مساعدات الوكالة ليست مساعدات اقتصادية وإنما مساعدات عسكرية للحكومات الصديقة للولايات المتحدة في البلدان النامية.

إنتاج

يعتبر الإنتاج وسيلة المجتمع في الحصول على السلع والخدمات لإشباع حاجاته المختلفة، سواء أكان هذا الإشباع بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، ويتم ذلك عن طريق خلق منافع أو زيادتها. وتتمثل المنافع التي يتم توليدها أثناء العمليات الإنتاجية في المنفعة في الشكل، وهي تحويل السلعة من شكل إلى آخر، مثلا زراعة القمح الذي يتحول إلى خبز أخيرا، والمنفعة في المكان هي عملية نقل السلع من أماكن إنتاجها إلى أماكن الاستهلاك باستخدام كافة وسائل النقل. والمنفعة في الزمان هي عمليات تخزين السلع والمحافظة عليها حين إنتاجها إلى وقت الحاجة إليها.

والمنفعة في الملكية أو الحيازة هي خدمات الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين أثناء عمليات توزيع ونقل وتخزين السلع (السلع أي شيء يرغب به الإنسان وتتجسد في صورة ملموسة ومنسحبة على كل الأشياء لتليها منفعة وتوجد في نفس الوقت بكميات محدودة، أي نادرة ندرة نسبية) حتى تتحقق المنافع المختلفة لمالكي أو حائزي هذه السلع. والمنفعة في الخدمات العامة، تتضمن منافع الخدمات الاقتصادية التي تشبع الحاجات الإنسانية لخدمات التعليم والأمن وغيره. ويتم الإنتاج عن طريق تضافر عناصر عدة يطلق عليها: العوامل أو الموارد أو العناصر التي تساهم في الإنتاج أهمها: رأس المال، والأرض، والعمل، والمنظم. وهذه العوامل هي القوى الإنتاجية المختلفة التي تتضافر في إنتاج سلعة أو خدمة معينة.

إنتاجية العامل

تعني مستوى الإنتاج لكل عامل. وعادة تقاس على أساس إنتاج العامل في الساعة أو السنة.

إنتاجية العامل الزراعي

تعني مستوى الإنتاج الزراعي في الوحدة الإنتاجية الناتج عن إضافة عامل فيها. وتقاس –عادةً– بإنتاج العامل في الساعة أو في السنة، وهي منخفضة جداً في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة.

انتقال هيكلي

يعني عملية انتقال الهيكل الصناعي للاقتصاد، والذي من خلاله تزيد نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي بصورة مستمرة مقارنة بالقطاع الزراعي. وبتعبير آخر: تحول في تركيبة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني.

أنظمة داعمة للريف

يتم وضع هذه الأنظمة –عادةً– بهدف تحفيز الإنتاج في الريف سواء للمشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة، ويتضمن هذا الأمر تقوية المؤسسات المرتبطة بعمليه الإنتاج وجعلها أكثر كفاءة وأكثر فاعلية، ويشمل ذلك البنوك ومؤسسات الإقراض المختلفة، وتوزيع البذور والأسمدة، والخدمات الفنية والتدريبية والتعليمية اللازمة، والتسهيلات في عمليات التخزين والتسويق فضلاً عن خدمات المياه والكهرباء وشبكه الطرق ووسائل النقل.

أنظمة مختلطة

هي الأنظمة الاقتصادية، والتي هي عبارة عن مزيج من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، وهو النظام السائد في معظم البلدان النامية حيث توجد الملكية الخاصة جنباً إلى جنب مع الملكية العامة داخل الاقتصاد الواحد.

انكماش

نقص في حجم العملة المتداولة ترتفع جراءه قوتها الشرائية، وتنخفض الأسعار، وتنتشر البطالة. والانكماش نقيض التضخم المالي الذي يعرف بازدياد

في حجم العملة المتداولة تنخفض معه قوتها الشرائية وترتفع الأسعار.

أوراق تجارية

الأوراق التجارية هي عبارة عن صكوك تتضمن التزاماً بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء –عادةً– بعد وقت قصير، وقابل للتداول بالطرق التجارية (التظهير أو المناولة). وقد جرى العرف على استعمالها كأداة لتسوية الديون. وأنواعها هي: الكمبيالة، السند الأذني، السند لحامله،الشيك.

أونكتاد

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهي واحدة من الهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة، وهدفها: تعزيز التجارة الدولية مع تركيز جوهري على قضايا التجارة وميزان المدفوعات للبلدان النامية.

إيرادات عامة للدولة

تعرف الإيرادات العامة بأنها الأداة التي تستخدمها الدولة لتمويل نفقاتها عند تدخلها لتحقيق الإشباع العام ووسيلة يحددها الهدف منها وفقا للاعتبارات التي يؤمن بها المجتمع. وتتمثل الإيرادات العامة للدولة في الأنواع الآتية:

- إيرادات الدولة من أملاكها.
- الضرائب والرسوم والغرامات.
- المنح والإعانات والمساعدات.
- القروض.
- الإصدار النقدي الجديد.

ويشار في الموازنة العامة إلى الإيرادات العامة الذاتية–العادية–ولتي تمثل إجمالي الإيرادات العامة للدولة بعد استبعاد المنح والمساعدات الخارجية، وتعبر الإيرادات العادية عن حقيقة الجهود الذاتية في تغطية النفقات العامة بصورة واقعية.

ب

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

هو أحد هيئات الأمم المتحدة، ووظيفته الأساسية تعزيز التنمية في بلدان العالم الثالث. والمشروعات التنموية التي يتم تمويلها عبر هذا البرنامج تشمل: الصحة والأمومة والطفولة والتعليم ومشروعات البنية التحتية في قطاعات الزراعة والصناعة والنقل.

ويتركز عمل البرنامج على مساعدة الدول في وضع الحلول ومشاركتها في مواجهة التحديات التالية: الحكم الديمقراطي، والتخفيف من حدة الفقر، والوقاية من الكوارث، وإعادة التأهيل، والطاقة والبيئة.

بطاقات الائتمان

هي عبارة عن بطاقات يصدرها بعض المصارف والمنشآت، ذات قيمة نقدية، يستخدمها مالكوها في شراء السلع والخدمات، وتتكفل المؤسسة التي أصدرت تلك البطاقات بمحاسبة من تم شراء السلع منهم بين فترة وأخرى.

بطالة مخفية

هي الوضع الذي يكون فيه العامل مستخدماً كلياً ولكنه غير منتج لأسباب مختلفة.

بطالة مقنعة

تعبر عن وضع قائم تكون فيه مهام العمل مقسمة بين العمال (الموارد البشرية)، ويبدو ظاهراً أن جميع العاملين مشغلون بالكامل ولكن معظم وقتهم –في الحقيقة– أو الكثير منه يستهلك في أعمال غير منتجة.

بلدان صناعية جديدة

البلدان الصناعية الجديدة هي مجموعة من البلدان حققت مستوى متقدماً نسبياً على صعيد التنمية الاقتصادية مع قطاع صناعي ناهض ومتحرك ومرتبط بالتجارة والاستثمار الدولي، ومن أمثلة هذه البلدان: كوريا الجنوبية –البرازيل –تايوان –الصين –الهند –ماليزيا).

بنك مركزي

البنك المركزي مؤسسة حكومية مستقلة مسئولة عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في المجال النقدي والمصرفي. فهو مسئول عن إصدار العملة واستقرار قيمتها، والقيام ببنك الحكومة ومستشارها المالي، وبنك البنوك، والقيام بدور المقرِض الأخير، ويوجه البنوك ويشرف عليها، ويتولى إدارة السياسة النقدية بما يكفل تحقيق النمو وزيادة التشغيل.

بنوك إسلامية

هي مؤسسات وساطة مالية قائمة على نظام المشاركة في الربح والخسارة وتقدم لمستخدمي الأموال تمويلا عينيا موجها مباشرة إلى أنشطة اقتصادية محدودة وفقاً لصيغ توظيف محددة، وبالتالي لا تتاجر بالديون مطلقاً ولا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاءً.

وتحصل هذه البنوك على أموال المودعين وفقاً لعقد المضاربة الشرعي باستثناء الودائع تحت الطلب، ومن ثم تقدم هذه البنوك الأموال إلى مستخدميها وفقاً لنظام المشاركة أو المرابحة أو المضاربة وغيرها من صيغ الاستثمار الإسلامية،

على أن تكون حصة كلّ من المصرف والمضارب جزءً شائعاً من الربح معلوماً متفقاً عليه ابتداءً عند التعاقد، فإن وقعت خسارة تحملها ربّ المال بالكامل، ويخسر المضارب جهده إذا لم يكن متعدياً أو مقصراً. وتسمى هذه البنوك –كذلك– بنوك المضاربة، وهي أقرب لأن تكون بنوكا شاملة، فهي تقدم الخدمات المصرفية بكل أنواعها مما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتقدم التمويل لمشروعات طويلة الأجل وتستثمر استثماراً مباشراً أو بالاشتراك مع الغير. وقد يكون لها شركات تابعة أو زميلة.

بنوك تجارية

هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم أساسا على تلقي الودائع القابلة للسحب عند الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل. أي أن هذه البنوك تقوم بعملها على أساس نظام المداينة بفائدة، حيث تحصل على قروض نقدية (الودائع) بفائدة من المودعين باستثناء الودائع تحت الطلب، وتمنح هذه القروض النقدية، وما تخلفه من ودائع الائتمان، إلى المقترضين قروض قصيرة الأجل بفائدة. ويمثل الفرق بين مجموع الفوائد الدائنة (التي يأخذها البنك من المقترضين) والمدينة (التي يمنحها للمودعين) صافي ربح البنك، بالإضافة إلى قيامة بالخدمات المصرفية الأخرى المعروفة.

بنوك شاملة

هي مؤسسات مالية تقدم حزمة من الخدمات المصرفية المتنوعة. فهي تقوم بأعمال البنوك التجارية وبنوك الاستثمار. حيث تمارس هذه البنوك الأعمال المصرفية التقليدية، وتعمل في مجال الأوراق المالية، وخدمات التأمين، والصيرفة العقارية، بنفسها أو من خلال شركات تابعة وزميلة لها أو شركات قابضة، وبالتالي فهي تقدم خدمات متنوعة لقطاعات مختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى توزيع مخاطرها، لأن إيراداتها لا تعتمد على الفائدة فقط، ولكن أيضا على الإيجار والأرباح، لذلك تتميز هذه البنوك عن غيرها في تحقيقها وفورات الحجم

نتيجة انخفاض نفقاتها الناتج عن تنوع مصادر مواردها وانخفاض درجة المخاطر المصاحبة لذلك التنوع.

بنوك متخصصة

هي مؤسسات ائتمانية متخصصة. وتسمى بنوك التنمية، وقد تأخذ شركات مساهمة يقوم بإنشائها الأفراد أو الحكومات، ولكن الحكومات هي التي تقوم -في الغالب- بإنشاء هذه البنوك من أجل تنمية القطاعات التي تخدمها، وهي القطاع الزراعي والصناعي والإسكان. وهذه البنوك لا تقوم -عادةً- بتلقي الودائع من الأفراد باستثناء القطاعات التي ترتبط بها، وتعتمد -في جزء كبير- من مواردها على رأس مالها، بالإضافة إلى القرض من البنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى كشركات التأمين. وقروض هذه البنوك معظمها متوسطة وطويلة الأجل نظراً لاحتياج القطاعات التي تخدمها إلى هذا النوع من التمويل، بالإضافة إلى الاستثمار المباشر عن طريق إنشاء مشروعات جديدة، أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات التي يقوم بها الأفراد.

بورصة (سوق الأوراق المالية)

اختلفت الآراء حول أصل هذه الكلمة، ولكن الثابت من خلال الوثائق تبين أنه في القرن الثالث عشر الميلادي هاجرت بعض بيوت التجارة والصرافة الإيطالية إلى بلجيكا وأقاموا في مدينة بروج (BRUGES) التي كانت مقراً للقنصليات الإيطالية الثلاث (جنوة، البندقية، فلورنسا). وقد ثبت تاريخياً -أيضاً- أن المقر الدائم لقنصلية البندقية كان في سابق عهده فندقاً مملوكاً لعائلة (فان دي بورص) البلجيكية التي اشتهر أفرادها بأعمال الوساطة والسمسرة، حيث اكتسبت العائلة هذا الاسم من أكياس النقود الثلاثة التي كانت تعتلي فندقها قبل أن يصبح مقراً لقنصلية البندقية.

والبورصة أو سوق الأوراق المالية سوق منظمة تقام في مكان ثابت، يتولى إدارتها والإشراف عليها هيئة لها نظامها الخاص، وتحكمها لوائح وقوانين وأعراف

وتقاليد يتبعها المتعاملون في الأسهم والسندات من الراغبين في الاستثمار، وتنعقد جلساتها في المقصورة الرئيسية يومياً، حيث يقوم الوسطاء الماليون بتنفيذ أوامر البائعين والمشترين.

وسوق الأوراق المالية -شأنها شأن سائر الأسواق- تلتقي فيها قوى العرض والطلب، وتتحدد على أساسهما الأثمان، إلا أنها تختلف عن غيرها من الأسواق من حيث أنه يجري في تلك الأسواق التعامل على الثروة ذاتها، بينما في سوق الأوراق المالية يجري التعامل في حقوق على هذه الثروة وهي الأسهم التي في حوزة المتعاملين. ولأن حقوق أصحاب المشروعات تتمثل في أصول يتعذر تصفيتها لحساب أحد المستثمرين، ظهرت الحاجة لهذه الأسواق حيث تباع الحقوق وتشترى دون المساس بأصل الثروة المتمثلة في أصول المشروع. وتنقسم سوق الأوراق المالية من حيث وظائفها إلى قسمين: السوق الأولية، والسوق الثانوية.

بنية تحتية

تتمثل البنية التحتية الاقتصادية بالطرق والخطوط السريعة والموانئ والمطارات ووسائل النقل المختلفة إلى جانب إمدادات الطاقة الكهربائية والمياه وكذلك المؤسسات المالية والخدمات العامة خاصةً في مجالات الصحة والتعليم.. إلخ. ويعتبر مستوى تطوير البنية التحتية في بلد ما عاملاً حاسماً في تقرير سرعة وتنوع التنمية الاقتصادية.

بيع المرابحة

هو عقد من عقود البيع، يحصل فيها المشتري (وهو الآمر بالشراء مسبقاً) على السلعة، ويدفع نفس الثمن الذي دفعه البائع (المصرف) مع زيادة ربح معلوم متفق عليه. والمرابحة عادة بيع آجل يدفع فيه الثمن على دفعات أو أقساط محددة على فترات زمنية متفق عليها.

بيع على المكشوف

يكون البيع على المكشوف إذا قام شخص ببيع ما ليس عنده ولا رهن تصرفه. أي قيام الشخص ببيع الأوراق المالية التي لا يملكها، أو ليس بوسعه تسليمها.

والبائع على المكشوف هو مضارب يقوم باقتراض الأوراق المالية من أحد مكاتب السمسرة التي تعاقد على بيعها، أي تسليمها إلى المشتري في غضون أيام قليلة، وذلك على أمل إعادة شراء الأوراق المالية عند انخفاض أسعارها وإعادتها لمقرضيها، وبالتالي يستفيد من فروق الأسعار. وهناك نوعان من المضاربين: مضاربون على الصعود، أي شراء الأوراق المالية وأسعارها منخفضة على أمل بيعها عند ارتفاعها مرة أخرى. أما المضاربون على الهبوط فهم الذين يقترضون الأوراق المالية من مكاتب السماسرة ويبيعونها وأسعارها مرتفعة، على أمل انخفاض أسعارها في المستقبل، فيستفيدون من فروق الأسعار.

وقد يصل حجم هذه البيوع إلى 75 % من إجمالي حجم المعاملات في الأسواق المالية، خاصة في أمريكا، وهي محرمة في الشريعة الإسلامية.

بيوت السمسرة

قد يعتمد الأفراد المستثمرون على جهودهم الذاتية في البحث عمن يبيع لهم أو يشتري منهم أوراقاً مالية، وهذا ما يعرف بالتعامل المباشر. وقد يلجأ الأفراد المستثمرون إلى أحد بيوت السمسرة أو ما يسمى بالوسطاء الذين يعملون في بيع وشراء الأوراق المالية، ومن ثم يتمكن هؤلاء الأفراد من الحصول على أفضل الأسعار من خلال سوق المزايدة في السوق الرسمية التي يعمل بها الوسطاء أو بيوت السمسرة مقابل عمولة.

تأجير تمويلي

يعرف التأجير التمويلي بأنه أسلوب من أساليب التمويل، يقوم بمقتضاه الممول (المؤجر) بشراء أصل رأسمالي يتم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يستلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجارية محددة للمؤجر خلال فترة زمنية معينة مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل.

وبذلك تقوم فكرة التأجير التمويلي على قيام الطرف الممول (المؤجر) بتمويل شراء الأصل الرأسمالي الذي يحدده ويضع مواصفاته الطرف المستخدم (المستأجر). وفي ظل هذه العلاقة التعاقدية يحتفظ المؤجر بحق ملكية الأصول الرأسمالية، ويكون للمستأجر في نهاية مدة العقد أن يختار بين أحد البدائل الآتية:

- شراء الأصل المؤجر نظير ثمن يتفق عليه، يراعى في تحديده ما سبق سداده من قبل المستأجر إلى الجهة المؤجرة من مبالغ خلال فترة العقد.
- تجديد عقد الإيجار من قبل المستأجر مع الجهة المؤجرة لمدة أخرى، بالشروط التي يتفق عليها الطرفان مع الأخذ في الاعتبار تقادم الأصل المؤجر.
- إرجاع الأصل إلى الجهة المؤجرة.

تبادل

يعد التبادل أحد أوجه أو مجالات النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الإنسان إلى جانب الإنتاج والاستهلاك، ويقصد به استعمال الموارد المتاحة لدى وحدة معينة من وحدات القرار الاقتصادي في الحصول على ما هو متاح من موارد لدى وحدة أخرى. وعملية التبادل المنتظمة الحدوث بين عدد كبير من الوحدات تفترض استعمالا وسيطا للتبادل، وهو النقود. وفي إطار الاقتصاد المحلي تتم عملية تبادل الإنتاج في سوق السلع والخدمات وتبادل الفوائض (وحدات تحقق فوائض ووحدات تحقق عجزا) في سوق المال، ومن ثم تأتي أهمية أسواق المال بنوعيها (رأس المال والنقد) لتشمل وسائط لنقل السلع والخدمات من المنتجين إلى المستهلكين، ووسائط لنقل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين. وقد تتم عملية التبادل في إطار الاقتصاد الدولي، أي بين الدول، ومن ثم يأتي أهمية أسواق التجارة الدولية، وأسواق أسعار الصرف الأجنبي، وأسواق المال الدولية.

تجار الأوراق المالية

تتلخص وظيفتهم في بيع وشراء الأوراق المالية لحسابهم في السوق غير الرسمية، وهم أعضاء في بورصة الأوراق المالية، ويمنع على هؤلاء الاتصال بجمهور المتعاملين أو تنفيذ الأوامر لأعضاء البورصة. ونظراً لأن هؤلاء التجار أعضاء في البورصة، فإنهم لا يتحملون أية عمولات، لذلك يقتنع هؤلاء بهامش ربح ولو كان قليلاً، لأن تكاليف ممارسة وظيفتهم تعتبر ضئيلة. ويمارس هؤلاء أعمالهم –غالباً– من خلال استئجار مكتب من أحد بيوت السماسرة مقابل مبلغ معين. ويعتمد هؤلاء التجار في تحقيق أرباحهم على حجم معاملاتهم وسرعة دوران الأسهم. وليسوا مضاربين على الصعود والهبوط، لذلك يرى علماء الاستثمار والتمويل أن هؤلاء التجار لهم مزايا تنعكس إيجابا على السوق، وهي:

1 – خلق سوق مستمرة.

2 – تصنيف الفرق بين سعري البيع والشراء.

3 – تؤدي بالحد من تقلبات الأسعار مما يؤدي إلى استقرارها.

تجارة حرة

هي التجارة الدولية التي تجري دون وضع حواجز مثل التعرفات، والحصص، والرقابة أمام حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول.

وتهدف التجارة الحرة إلى تأمين منافع التخصص الدولي، وقد تم تعزيز التجارة الدولية عن طريق الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات) وعلى أساس إقليمي محدود بإقامة مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة.

تجمع نادي باريس

هو تجمع لمناقشة الديون الحكومية الخارجية، تأسس عام 1956 في باريس، في اجتماع لإعادة جدولة ديون الأرجنتين التي أعلنت عجزها عن التسديد. ويعقد نادي باريس اجتماعاته لبحث طلبات إعادة الجدولة للدول المدينة، بحضور مندوبين عن سائر الدول الأعضاء في النادي، وهم: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، النمسا، الدنمرك، المملكة المتحدة، هولندا، اليابان، روسيا، الدائنون للدول التي تطالب إعادة الجدولة، إضافة إلى ممثلين عن صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (OECD) وممثلين عن منظمة الأنكتاد (UNCTAD) كمراقبين.

تحليل الكلفة والمنفعة

يعتبر تحليل الكلفة والمنفعة أداة أساسية في التحليل الاقتصادي والذي يتم من خلاله ويرد من الكلفة الفعلية والمحتملة (الخاصة والاجتماعية) لجميع القرارات الاقتصادية مقابل المنافع الفعلية والمحتملة (الخاصة والاجتماعية).

تحليل مالي

هو فن التعامل مع القوائم المالية بتحويلها إلى عناصرها وأجزائها، ودراسة العلاقات المتبادلة بين الجزء والكل، والجزء والجزء، بمعنى فحص ودراسة دقيقة

وتفصيلية للقوائم المالية، واستقراء العلاقات القائمة بين عناصرها وأجزائها، والتوصل إلى مجموعة من المؤشرات ذات الدلالة التي تمكن من الحكم على أداء المنشأة المالية، ليس في الماضي فقط، ولكن في الحاضر أيضاً، من أجل الإسهام في استشراف المستقبل، وبالتالي إصدار حكم موضوعي على حقيقة الموقف المالي للمنشأة من مختلف جوانبها.

تخصصية

التخصصية تعني الوضع الذي يتم فيه تخصيص الموارد بصورة مركزة على إنتاج بضائع محدودة بدلاً من استخدام هذه الموارد في إنتاج عدد أكبر من السلع.

تخطيط اقتصادي

التخطيط الاقتصادي هو محاولة واعية وتفصيلية تقوم بها الدولة لأجل صياغة القرارات حول كيفية تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة، وبموجب ذلك يتقرر حجم السلع والخدمات التي سيتم إنتاجها في الفترة المخططة لها.

تخطيط مركزي

يعني أن الدولة هي التي تقرر ما سوف يتم إنتاجه من السلع والخدمات وليس السوق، وذلك عن طريق قوى العرض والطلب، والدولة –لذلك– هي التي تخصص القدر المطلوب من عوامل الإنتاج للاستخدامات المختلفة في عملية الإنتاج، وجميع القرارات تتخذ في المركز وتصدر التوجيهات للقطاعات الاقتصادية المختلفة للتنفيذ، وهو ما كان متبعاً في الاتحاد السوفيتي وبقية دول المعسكر الاشتراكي سابقاً وما كان يعرف بالاقتصاد الموجه.

تخلف

يعبر عن الوضع الاقتصادي الذي يتميز باستمرارية مستويات المعيشة المنخفضة مع السمات التالية: انتشار الفقر المطلق، متوسط دخل فردي منخفض،

معدلات نمو منخفضة، مستويات استهلاك منخفضة، خدمات صحية ضعيفة أو منعدمة، معدلات وفيات مرتفعة، معدلات ولادات مرتفعة، التبعية والاعتماد على الاقتصاديات الخارجية، خيارات محدودة للحصول على الأشياء القادرة على إشباع الحاجات الإنسانية.

تركيبة عمرية للسكان

تعني التركيبات العمرية التي يتكون منها السكان لبلد ما، فمثلاً نجد أن التركيبة العمرية للسكان في البلدان النامية تتميز بأن السكان الذين تقل أعمارهم عن (15عاماً) يمثلون أكبر المجموعات التي تتألف منها التركيبة السكانية لهذه البلدان، وأقل منها السكان الذين تقع أعمارهم بين سن الخامسة عشرة والخامسة والأربعين، والمجموعة الأقل هم السكان الذين تبلغ أعمارهم (45عاماً) فما فوق.

تركيب سكاني

يقصد به خصائص المجموعات السكانية التي يتكون منها المجتمع السكاني لبلد ما. ويشمل التركيب النوعي والعمري للسكان إلى جانب التكوين الديني والعرقي والمستوى التعليمي والاقتصادي والخصائص المجتمعية للسكان.

تركيب نوعي للسكان

يعبر عنه بنسبة الذكور إلى الإناث (النسبة المئوية) في التركيبة السكانية لبلد ما.

تشغيل كامل

التشغيل الكامل يعني عدم وجود موارد معطلة في الاقتصاد، وأن جميع الموارد الإنتاجية التي يمتلكها المجتمع مشغلة تشغيلا كاملا. وهو الوضع الذي تتوفر فيه الفرصة لأي شخص في الحصول على عمل عند المستوى السائد للأجور، وفي حالة عدم الرغبة في العمل بالأجر

السائد فإن هناك بطالة ناتجة عن هذا الوضع لا تتعدى 2 % من قوة العمل.

تصنيع

عملية التصنيع هي مرحلة يتم فيها بناء قدرات البلد لتحضير المواد الخام وتصنيع البضائع للاستهلاك وللاستخدام في منتجات أخرى وفي هذه المرحلة يتم إنشاء الشركات والمصانع والتجهيزات، وإيجاد رأس المال البشري، وفي الغالب يتركز الإنتاج في هذه المرحلة على المنتجات الزراعية والأغذية المعلبة والمواد الخام المستخرجة، ويأتي -بعد ذلك- صناعة الأجهزة، مثل: الراديو والتلفزيون وصناعة السيارات إلى جانب صناعة الملبوسات بشكل عام.

تضخم

التضخم يعني الارتفاع أو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة وهذا الارتفاع يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود. هذا المفهوم يقتضي أن يكون الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المختلفة وليس في ارتفاع أسعار عدد محدود من السلع أو الخدمات وبقاء أسعار بقية السلع والخدمات الأخرى ثابتة، أو تكون منخفضة. فالحالة الأخيرة تعني أن انخفاض أسعار بعض السلع والخدمات يؤدي إلى تحول المستهلكين إليها مما يقلل الطلب على السلع التي ارتفعت أسعارها وبالتالي تنخفض أسعارها. كما يقتضي مفهوم التضخم أيضا أن يكون الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المختلفة مستمرا لفترة طويلة. فإذا كان الارتفاع في الأسعار نتيجة لقصور العرض من السلع والخدمات عن الطلب عليها لفترة قصيرة يستطيع المجتمع خلالها علاجها، ولا يمثل الارتفاع في الأسعار في هذه الحالة تضخما، ولهذا فالتضخم ليس مستوى مرتفعا من الأسعار، ولكن تزايداً مستمراً في المستوى العام للأسعار ولفترة طويلة.

تضخم ركودي

هي ظاهرة حديثة في الرأسمالية المعاصرة ظهرت في حقبة السبعينات

من القرن الماضي (شكلت من تزامن الوقوع بين التضخم والبطالة والركود الاقتصادي)، فلأول مرة في تاريخ الرأسمالية يتعايش التضخم، أي الارتفاع المستمر للأسعار، مع تزايد البطالة، أي مع ارتفاع حجم ومعدل العمال العاطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه دون جدوى. إذ من المعلوم من الناحية النظرية والتاريخية أنه في الفترات التي كانت ترتفع فيها الأسعار وهي من خصائص فترات الانتعاش، يكون معدل البطالة منخفضا، والعكس صحيح. بمعنى أنه في الفترات التي تتدهور فيها الأسعار، وهي من خصائص فترات الانكماش، يتزايد معدل البطالة. وهذه الحقيقة يمكن للباحث أن يرصدها من متابعته لتاريخ تطور الرأسمالية عبر الفترات الدورية لنموها وانتكاساتها ومن قراءاته للمدارس الاقتصادية الرأسمالية المختلفة بدءً بالمدرسة الكلاسيكية ومرورا بالكينزية. أما الآن فإن الأمر يبدو مختلفا تماما، أي أنه في فترات الركود ينخفض الطلب الفعال، وينخفض مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي فتتزايد معدلات البطالة، وإذا كان هناك احتكار كامل أو مهيمن، فلا يستطيع أحد إجبار الشركات المحتكرة على تخفيض أسعار سلعها وخدماتها في حالة الركود، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة.

تضخم مستورد

يحدث عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة لأي سبب كان وينسحب هذا الارتفاع –في الغالب– على السلع المحلية.

تضخم هيكلي

وهو التضخيم الناتج عن عدم مرونة العرض وقدرته في تلبية الطلب المتزايد على السلع (بقاء حالة عرض السلع كما هي)، وينتج أيضا بسبب الاختلافات الهيكلية (مثلا صعوبات التسويق للسلع وسوء أنظمة التوزيع) في قطاعات الإنتاج المختلفة داخل الاقتصاد الوطني. وبتعبير آخر: التضخم الهيكلي ناتج عن حركة طلب عالية (الطلب الكلي) تتجاوز القدرة الإنتاجية للاقتصاد (العرض الكلي).

تعرفة جمركية

ضريبة تفرض وتجبى عن كل وحدة من سلعة يتم استيرادها إلى الدولة. وقد تكون الضرائب قيمية أو نوعية، فالضرائب القيمية تفرض في صورة نسبة معينة من قيمة السلعة المستوردة.

تقدم علمي

يعني الاستخدام المتزايد للمعارف العلمية الجديدة بصورة اختراعات أو تحديثات مرتبطة برأس المال المادي والبشري، وهذا النوع من التقدم العلمي يمثل العامل الأهم في تحفيز النمو الاقتصادي طويل الأجل للبلدان المتقدمة.

تقرير سنوي

يعني البيانات المالية والجداول والكشوفات التابعة لسنة محاسبية لأي مؤسسة، ويتضمن التقرير السنوي عادة معلومات عن نشاط المؤسسة التجاري وبياناتها المالية، ورأي مدقق الحسابات ومعلومات أخرى.

تقسيم العمل

يعني توزيع جوانب العمل أو المهام المختلفة للعمل بين العاملين على أساس تخصص كل عامل بالجانب الذي يستطيع القيام به بكفاءة أكبر. ومبدأ تقسيم العمل يعزز من تخصصية العامل، وبالتالي يزيد إنتاجيته بشكل عام.

تقييم المشروع

يقصد بتقييم المشروع إجراء التحليل الكمي للربحية النسبية المتوقعة من استثمار مبلغ محدد من الأموال الخاصة أو العامة في مشروع معين، وتحليل التكلفة والمنفعة يمثل الأداة التحليلية الأساسية لتقييم المشروع.

تكامل اقتصادي

التكامل الاقتصادي يعني الاختلاط إلى درجة معينة بين اقتصاديات معينة أو بين سياسات اقتصادية لبلدين أو أكثر وفي منطقة معينة. ومن أمثلة ذلك: الاتحادات الجمركية، والأسواق المشتركة، ومناطق التجارة الحرة، والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية.. إلخ.

تكلفة الفرصة البديلة

هي التكلفة الخاصة بالحصول على سلعة ما أو إنتاجها مقيسة بدلالة ما يجب التنازل عنه في مقابل الحصول على هذه السلعة، أي هي ما يجب أن يضحى به في سبيل الحصول على شيء ما.

تكلفة رأس المال

تعبر أسعار الفائدة في النظام الرأسمالي عن تكلفة رأس المال كما جاء في نظرياتهم، مبررين ذلك بأن تلك الفائدة إما أنها تعويض للمقرض عن المخاطر، أو أجر للادخار، أو تعويض للفرد عن التضحية والحرمان نتيجة تخليه عن النقود. أما في الفكر الإسلامي فإن تكلفة رأس المال هي عبارة عن عائد احتمالي متوقع من قبل المنظم وغير محدد –سلفاً– وهو «الربح» الذي يرتبط بالنتائج الفعلية للمشروعات، ولا يعتبر أحد تكلفة النشاط ولا عبئاً على الإيراد وإنما توزيعاً له، بعكس الفائدة التي تدخل كجزء أساسي من عناصر التكلفة المتغيرة للمشروع.

تكنولوجيا متوسطة

هي التكنولوجيا التي تأتي في الوسط بين التكنولوجيا العالية كثيفة رأس المال والمستخدمة في البلدان المتقدمة، وبين التقنيات البدائية والقديمة التي يسود استخدامها في البلدان النامية التي تعتمد –عادةً– على استخدام المواد الخام والمهارات المحلية.

تكنولوجيا مناسبة

تعني التكنولوجيا المناسبة للعوامل التي تستخدم العمال بدرجة أكبر من عوامل الإنتاج الأخرى(المال – لأرض)، فهي تكون أكثر ملائمة من التكنولوجيا التي تستخدم عدداً أقل من العمال مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى.

تمويل بالعجز

زيادة متعمدة في الإنفاق عن الإيراد، وهي سياسة عندما تتبعها الحكومة تأخذ شكل إعداد موازنة بها عجز يمول بالاقتراض، وذلك بهدف تنشيط الاقتصاد القومي والتوظيف عن طريق ضخ قوة شرائية إضافية. وقد ترتب على زيادة وظائف الدولة الحديثة وزيادة نفقاتها تبعا لذلك أن أصبح وجود عجز في الموازنة العامة أمرا عاديا حتى في أوقات التوظيف الكامل، ولهذا فالتمويل بالعجز أصبح يعني التوسع في العجز عن مستواه العادي.

تنمية

تعني التنمية عملية تحسين نوعية الحياة لكل الناس. ولها ثلاثة جوانب مهمة، هي:

- رفع المستوى المعيشي للناس، ويشمل ذلك زيادة دخولهم وحجم ومستوى استهلاكهم من الأطعمة والخدمات الصحية والتعليم.
- توفير الظروف التي تؤدي إلى النمو من خلال إيجاد المؤسسات والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعزز من وجود الإنسان واحترامه.
- توسيع الحريات وفرص الاختيار بزيادة أقسام المشاركة وتعدد الخيارات أمام الناس.

تنمية اقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إحداث تغيير في الهيكل الاقتصادي يتضمن تغييراً جذرياً في السلوك الاقتصادي للأفراد وفي أسلوب الإنتاج السائد وبما

يحقق توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ويرفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي.

تنمية بشرية

بحسب تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن التنمية البشرية هي توسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس، وتتطلب التنمية البشرية نمواً اقتصاديا إذ أنه بدون هذا النمو لن يكون ممكناً تحقيق النقلة المرغوبة في الأحوال البشرية وتشمل التنمية البشرية مجالات التعليم والصحة والإسكان والمياه والكهرباء والصرف الصحي والسكان والاتصالات والنقل..إلخ.

وفي الإطار الأوسع فإن التنمية البشرية تشمل حقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية واعتبار الحرية السياسية عنصراً أساسياً في التنمية البشرية وهي عملية متصاعدة تمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى حد ممكن. وأهم مؤشرات التنمية البشرية:

- معدل الخصوبة .
- متوسط العمر المتوقع عند الولادة .
- معدل وفيات الأطفال عند الولادة.
- معدل وفيات الأطفال في السنوات الخمس الأولى.
- معدل وفيات الأمهات عند الولادة.
- معدل الالتحاق في المرحلة الأساسية والثانوية من التعليم.
- معدل التسرب في المرحلة الأساسية من التعليم.
- نسبة السكان اللذين يحصلون على إمدادات الطاقة الكهربائية.
- نسبة السكان اللذين يحصلون على مياه نقية.

أما المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، فهي وفقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد:

- معدل النمو السكاني.

- نسبة السكان تحت سن 15 سنة.
- العمر المرتقب عند الولادة.
- نسبة سكان المدن.
- متوسط الدخل القومي للفرد.
- نمو متوسط الناتج المحلي الإجمالي(%).
- نسبة تصدير السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الصادرات النفطية (صافي) من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة النفقات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة النفقات العسكرية من الناتج المحلي الإجمالي.

تنمية ريفية متكاملة

المفهوم الواسع للتنمية الريفية الذي يتضمن تحقيق التقدم الزراعي للمزارعين الصغار وتحسين مستوى معيشتهم (الدخل والعمالة والتعليم والصحة والأمومة والإسكان وجميع الخدمات الاجتماعية الأخرى) لجميع الريفيين، وكذلك تخفيض الفوارق بين الريف والمدينة وتحقيق التنمية المتوازية وتقليص التحيزات لصالح المدينة على صعيد الفرص الاقتصادية المختلفة وزيادة قدرات القطاع الريفي للتسريع في تحقيق التنمية واستدامتها.

تهرب ضريبي

يعرف التهرب الضريبي بأنه امتناع المكلف –بشكل غير قانوني– عن دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئيا من خلال قيامه بإخفاء الوعاء الضريبي (أي المادة الخاضعة للضريبة) عن الإدارة الضريبية، أو تقدير قيمة للوعاء الضريبي تقل عن قيمتها الحقيقية.

ويرجع البعض ارتباط ظاهرة التهرب الضريبي بمستوى الوعي الضريبي في المجتمع، وإلى أسباب أخرى تتمثل بسياسة الدولة الإنفاقية، وأسباب فنية تتصل بقواعد فرض الضرائب وتحصيلها من قبل الإدارة الضريبية، فضلا عن

الانخفاض النسبي للعقوبات القانونية على المتهربين ضريبيا. كما ينبغي التمييز بين ظاهرة التهرب الضريبي، وظاهرة أخرى تؤدي إلى عدم دفع الضريبة وهي «التجنب الضريبي» الذي يتم بدون الخروج على النظام الضريبي، من خلال لجوء الأفراد أو المؤسسات إلى التخفيف من التزامهم الضريبي بشكل غير مخالف لنصوص القانون الضريبي، مثل الاستفادة من قصور في القانون على المستويين الداخلي والدولي، أو امتناع الأشخاص عن القيام بالواقعة أو التصرف الذي تفرض على أساسه الضريبة.

توازن

يكون السوق في حالة توازن عندما يكون كل العرض من السعلة يعادل كل الطلب عليها.

توريق القروض

ظهرت من بين التطورات المالية الدولية المعاصرة ظاهرة توريق القروض، أي تحويل القروض إلى أوراق مالية أسهماً، أو صكوكاً، أو سندات، وهذا الأمر أعطى الدائن فرصة لتسييل قروضه في بورصات الأوراق المالية.

توزيع الدخل القومي

توزيع الدخل القومي هو الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي بمختلف صوره وأشكاله في كل المجتمعات وعبر الزمن، لكن مسألة توزيع الدخل القومي بين فئات أو أفراد المجتمع تختلف من مجتمع إلى آخر وفقاً لاختلاف طبيعة النظام السائد والفلسفة التي يستند عليها هذا النظام أو ذاك، وبشكل عام فإنه غالبا ما ينظر إلى توزيع الدخل القومي من زاويتين: التوزيع الوظيفي، والتوزيع الشخصي. حيث أن التوزيع الوظيفي للدخل يتم من خلال ملكية عناصر الإنتاج، وتحكم هذا التوزيع عملية مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج هذه في العملية الإنتاجية، ومن ثم فإن عوائد الإنتاج (الدخول) تتوزع على هذه العناصر كل حسب دوره

في الإنتاج، فيحصل عنصر العمل على عائد هو الأجر، وعنصر رأس المال على الفائدة، وعنصر الأرض على الريع أو الإيجار، ويحصل المنظم على الأرباح. أي أن التوزيع الوظيفي للدخل القومي يتعلق بنصيب من شاركوا في الإنتاج من الدخل القومي.

أما التوزيع الشخصي للدخل القومي فينصرف إلى توزيع الدخل على جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن المساهمين في العملية الإنتاجية والمولدين للدخل أو غير المساهمين. وهذا التوزيع يخضع للاعتبارات الفلسفية والدينية التي تحكم المجتمع، ومن ثم مدى رغبة المساهمين أو المشاركين في توليد الدخل على التخلي عن جزء من دخولهم لتوزيعه على غير المشاركين وهم غير القادرين على الإنتاج من طلاب وعجزة وفقراء..إلخ.

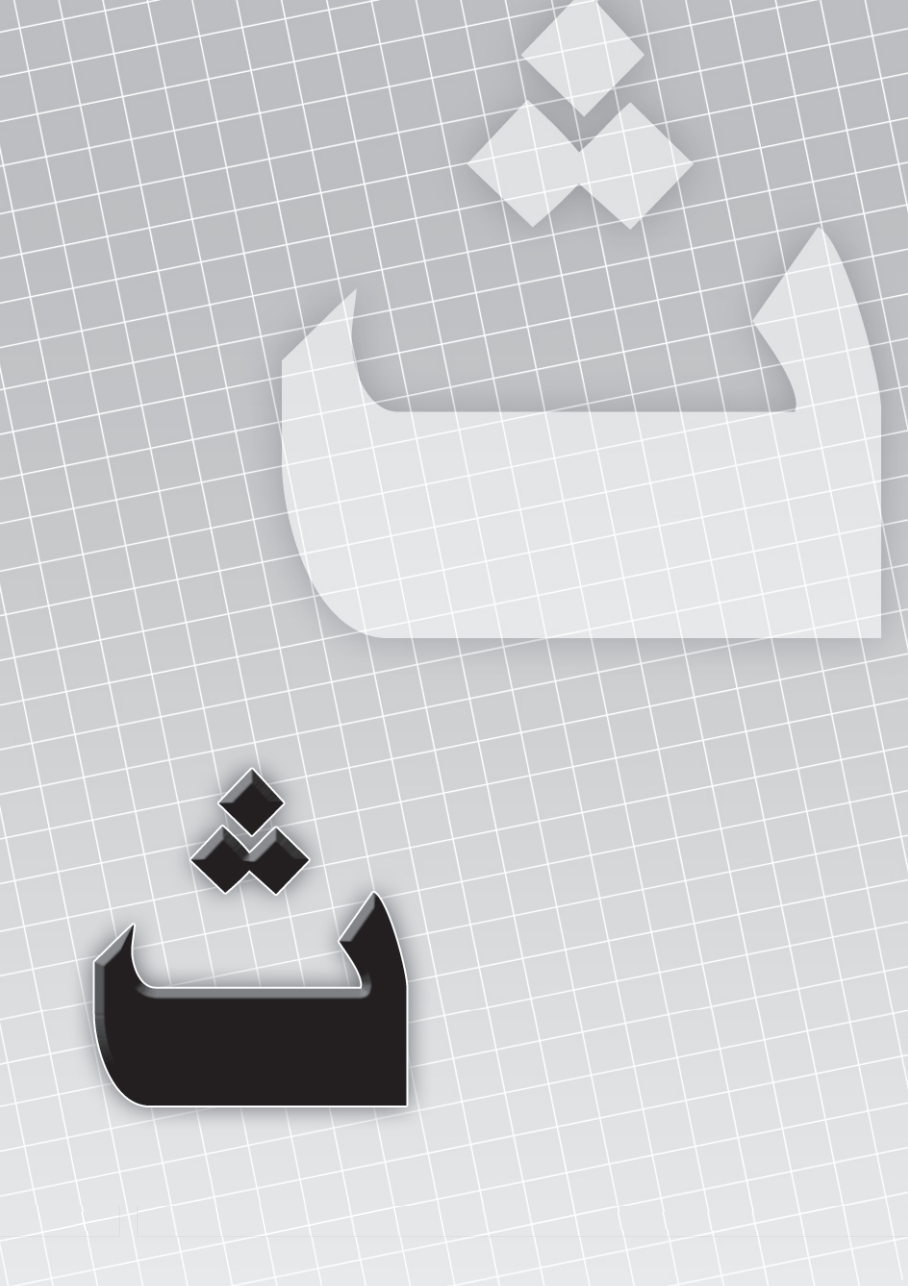
ث

ثروة

يعني مصطلح الثروة -من وجهة نظر الفرد- كل الممتلكات التي لها قيمة تبادلية مثل السلع التي لها قيمة (أسعار) مقررة في السوق. أما من وجهة نظر المجتمع فالثروة تشمل السلع جميعها بما في ذلك السلع المملوكة ملكية جماعية كالمرافق العامة والطرق والمناجم والسكك الحديدية..الخ.

حاجات إنسانية

تعرف الحاجات الإنسانية بأنها الرغبة في الحصول على شيء ما، سواء كان هذا الشيء ماديا (سلعة) أو غير مادي (خدمة)، ويكون استعداد الفرد أو الجماعة لدفع ثمن الحصول على تلك الحاجة متناسبا طرديا مع قدرته على الدفع وأهمية تلك الحاجة بالنسبة له. وتتعدد حاجات الفرد والجماعة وتتنوع وفقا لظروف الزمان والمكان، وكذلك وفقا للمستوى الاجتماعي والثقافي والسن.. إلخ.

وتعد الحاجة أساس النشاط الاقتصادي، إذ أن الفرد والجماعة لا يمكن أن يقوموا بأي نشاط اقتصادي ما لم يكن هناك دافع لذلك، ومن هنا يتنوع النشاط الاقتصادي تلبية لتنوع الحاجات الإنسانية. وهناك حاجات قابلة للإشباع مرة،، وأخرى ينتهي فيها الإشباع ثم تتجدد.

حزمة من السياسات

وضع مجموعة من السياسات ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. وبتعبير آخر: حزمة من السياسات المختلفة تستهدف تحقيق هدف أو عدد من الأهداف (مثلا تحسين المستوى المعيشي للجماهير، تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، تخفيض عجز الموازنة، التخفيف من الفقر والبطالة..إلخ).

حساب ختامي

بيان لما أنفقته وحصلته الحكومة من أموال خلال فترة ماضية هي عادة مدة الموازنة السنوية للدولة.

حقوق السحب الخاصة

مكون من مكونات السيولة الدولية، أنشأه صندوق النقد الدولي عام 1969م كأصل احتياطي دولي تكميلي، تحتفظ به الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي كجزء من احتياطياتها الدولية، في صورة قيود دفترية في حساب يديره الصندوق لتسوية المدفوعات الدولية، وليس لها وجود مادي ملموس، خلافا للأصول الاحتياطية الدولية الأخرى.

وتتحدد ملكية الدول لوحدات حقوق السحب الخاصة كنسبة من حصتها في الصندوق عند التخصيص الأولي لحقوق السحب الخاصة بين الدول الأعضاء في الصندوق. ويشترط الصندوق على الدول الأعضاء تجنب استخدام وحدات السحب الخاصة بها إلاعند مواجهة عجز شديد في ميزان المدفوعات، يقتنع الصندوق بحاجة الدولة إلى هذه الحقوق. وبالتالي يمكنها الحصول من عضو آخر يحدده الصندوق –يتسم بوضع اقتصادي قوي لميزان مدفوعاته واحتياطياته النقدية– على كمية معادلة من العملة الأجنبية القابلة للتحويل، أو تحصل الدولة على ما تحتاجه عن طريق الحساب العام المفتوح لدى الصندوق، بشرط استخدامها في نطاق المعاملات التي يحددها الصندوق.

وقد تم استحداث وحدات حقوق السحب الخاصة، بغرض دعم التوسع في التجارة الدولية، وسد الاحتياجات المتنامية لوسائل الدفع الدولية الأخرى، فضلا عن تحقيق استقرار نسبي في المدفوعات الدولية، من خلال المحافظة على قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة التي تتحدد باستخدام سلة من العملات الدولية الرئيسية (حاليا هي اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي). يجري المراجعة للعملات المكونة للسلة كل خمس سنوات، لضمان تمثيلها للعملات المستخدمة في المعاملات الدولية، والتأكد من أن الأوزان الترجيحية المحددة

للعملات المكونة للسلة تعكس أهميتها النسبية في النظم المالية والتجارية العالمية.

حلقة مفرغة

تعني الحلقة المفرغة أن هناك عوامل تعمل على استدامة ظاهرة معينة غير مرغوبة، والمقصود –هنا– أن الدخول المنخفضة في الدول الفقيرة تؤدي إلى أن الناس يستهلكون أقل من حاجاتهم ، ما ينتج عنه سوء الأوضاع الصحية، وبالتالي تكون إنتاجيتهم في أعمالهم منخفضة، وهكذا تستمر عندهم حالة الفقر.

حماية أو حمائية

الحماية أو الحمائية هي سياسة تتبناها الدولة لحماية صناعاتها المحلية من منافسة المستوردات، من خلال تعرفة جمركية، أو كوتا –حصص– تفرض على بعض المستوردات المنافسة، أو غير مرغوبة اقتصاديا أو اجتماعياً.

حوافز اقتصادية

هي السياسات الاقتصادية والمالية التي تتبعها الدولة لتشجيع النشاط الاقتصادي، منها: تخفيض فوائد القروض، والتخفيض أو الإعفاء من الضرائب، وإعطاء منح للمصدرين.

حوافز التصدير

هي المساعدة المالية التي تمنحها الحكومة للشركات المحلية لتشجيع الصادرات، وتحسين ميزان المدفوعات، وتشمل حوافز التصدير الإعانات المباشرة لخفض أسعار الصادرات –إعانة التصدير–الامتيازات الضريبية –إعفاء أرباح الصادرات –التسهيلات الائتمانية.

وقد ترى بعض الدول في حوافز التصدير ممارسة تجارية غير عادلة مما يدفعها إلى اتخاذ إجراءات عقابية تجاه تلك الدول التي تمنح الحوافز لصادراتها المنافسة.

حياد النقود

استخدم هذا المفهوم من قبل المدرسة التقليدية ومفكريها وعلى رأسهم جون برنارد ساي الذين زعموا أن التغير في عرض النقود سواءً بالزيادة أو النقصان لا يؤثر مطلقاً على النشاط الاقتصادي، أي أن النقود محايدة، والتأثير الوحيد للنقود يؤدي –فقط– إلى زيادة الأسعار أو انخفاضها مع زيادة أو انخفاض العرض النقدي. وترى هذه المدرسة أن اقتصاد السوق لا يمكن أن يكون فيه فائض في إنتاج السلع والخدمات، لأن العرض في نظرهم هو الذي يخلق الطلب المساوي له في المقدار، وبالتالي كل ما ينتج يطلب.

ويترتب على ذلك عدم وجود كساد أو بطالة في النظام الاقتصادي. ولكن الأزمات التي حدثت خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين أكدت خطأ هذا الزعم، لأن الظروف النقدية لعبت دوراً أساسياً في حدوث تلك الأزمات.

خدمات عامة

هي الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين للقيام بوظيفة عامة يحتاجون إليها من مثل المواصلات والشرطة وجمع الضرائب وتوفير الماء والإنارة.

أو هي خدمات ذات طابع بنائي من مثل خدمات البريد والهاتف والتلغراف والإسعاف والخدمات القضائية..إلخ.

خدمة الدين

يشمل دفع مبلغ الفائدة إلى جانب إعادة المبلغ الأصلي المقترض.

خصخصة

عملية نقل ملكية المشاريع أو أسهم الشركات من ملكية الدولة وسيطرتها إلى الملكية والسيطرة الخاصة.

خصوم

الالتزامات التي تترتب على قيام المؤسسات بأعمالها مهما كان الشكل القانوني لهذه المؤسسات فردية أو تضامنا أو توصية أو مساهمة... إلخ. وتتكون

الخصوم من القروض المصرفية، وحقوق السحب على المكشوف التي تمنحها البنوك للمؤسسة، والقروض القصيرة الأجل التي تتمثل في السلع والخدمات التي قدمت لها (أي الخصوم الجارية) ورأسمالها المقترض ورأس المال المساهم به، أي الذي طرح للاكتتاب في سوق الأوراق المالية، والاحتياطيات المختلفة.

خصوم البنك

هي التزامات البنك قبل الغير، أهمها رأس مال البنك واحتياطياته والودائع الجارية والادخارية والآجلة والالتزامات الأخرى. ويكون الاهتمام الأساسي للبنك في إدارة الخصوم أو الالتزامات هو تنمية الموارد المالية ليتمكن من توسيع أنشطته الإقراضية والاستثمارية بما يحقق أعلى الأرباح وبأقل التكاليف، ويأتي في أولويات تنمية موارد البنك الودائع باعتبارها المصدر الرئيسي لموارد البنك.

خط الفقر الدولي

هو قياس اعتباطي للدخل على مستوى العالم ويستخدم كأساس لتقدير نسبة السكان في العالم التي تعيش على حد الكفاف وهم الذين دخولهم تقع تحت هذا الخط الدولي للفقر ويقدر بأقل من مئتي دولار أمريكي للفرد سنويا.

خط الفقر العام

هو المبلغ النقدي الحقيقي المتاح للفرد يوميا لسد احتياجاته من الغذاء والدواء والسكن والملبس والتعليم وبقية الخدمات الأساسية، وهذا المبلغ يختلف باختلاف الزمان والمكان والعادات والتقاليد، وبحسب معايير البنك الدولي فإنه يتحدد بدولارين للفرد في اليوم الواحد.

خطة اقتصادية

الخطة الاقتصادية تعني الوثيقة المكتوبة المحتوية على السياسات الحكومية التي تقرر الكيفية التي سوف يتم من خلالها تخصيص الموارد بين الاستخدامات

المختلفة لتحقيق معدل مستهدف للنمو الاقتصادي خلال فترة معينة (خمس أو عشر سنوات).

خلق النقود (نقد الودائع)

تنفرد بهذه الخاصية البنوك التجارية دون سواها من البنوك، وهي أهم وظائفها. وهي نتاج خبرة البنوك على مدى أعوام طويلة أثبتت أن جزء من المودعين هم الذين يسحبون أموالهم من البنوك وليس كلهم، ولذلك تحتفظ البنوك بجزء من تلك الودائع في خزانتها يسمى «الاحتياطي»، واستثمار الباقي لصالح البنك، وليكن ذلك الاحتياطي (20 %) من الودائع، فإذا قام أحد الأفراد بإيداع 1000 ريال فإن البنك سوف يحتفظ بـ(200) ريال ويقوم بإقراض الباقي (800) ريال إلى شخص آخر، وهذا الشخص الآخر سيقوم بإيداع المبلغ في بنك آخر وسيقوم هذا البنك بالاحتفاظ بمبلغ (160) ريالا كاحتياطي (20 %) وسيقرض الباقي (640 ريالا)، وهكذا تتوالى العملية من بنك لآخر. هذه الظاهرة وهي الزيادة المضاعفة في عرض النقود نتيجة زيادة الاحتياطي بمبلغ معين يسمى «المضاعف النقدي».

دخل شخصي

الدخل الشخصي هو المبلغ المالي الذي تحصل عليه الأسرة خلال فترة معينة (شهر أو سنة عادةً) ويعبر عنه بالدخل، ويدخل ضمن الدخل القومي ولا يشمل الدخل الشخصي تلك المبالغ التي تكسبها الأسرة نتيجة قيامها بخدمات أو أعمال معينة بصورة غير دائمة مثل (التحويلات، أرباح المساهمة غير الموزعة).

دخل محلي إجمالي

هو مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية (أي في إنتاج الناتج المحلي) خلال فترة زمنية تعرف عادة في سنة. ويختلف عن الناتج المحلي الإجمالي في أنه يحتسب مدخلات الإنتاج وليس السلع والخدمات بشكلها النهائي.

دراسة جدوى

تعني عملية جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج علمية توضح مدى صلاحية المشروع أم لا.

دعم

هو عملية تدفع من خلاله الحكومة للمستوردين أو المنتجين المحليين، فعندما تدفع الحكومة للمنتج في صناعة معينة فالهدف هو منع تدهور تلك الصناعة لعدم ربحيتها أو حتى لا ترتفع أسعار منتجاتها فتؤثر على المستوى المعيشي للناس أو

لتشجيعها على زيادة الإنتاج واستخدام عدد أكبر من العمال أو لتشجيع صناعة تصديرية معينة لزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية أو بهدف التوسع في الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذا المنتج.

دورة اقتصادية

يقصد بالدورة الاقتصادية تلك التقلبات التي تلحق بالمتغيرات الاقتصادية الأساسية، وبوجه خاص الإنتاج والعمالة والأسعار والدخول.

أحيانا تتسم الدورة الاقتصادية بالرواج، وزيادة الإنتاج والاستهلاك، وفرص العمل، وأحيانا يتراجع الإنتاج والاستهلاك وتحدث البطالة وتدخل الدولة في أزمة اقتصادية.

وهناك دورة متوسطة الأجل تستغرق حوالي تسعة أعوام تتابع فيها مراحل من التوسع والانكماش، وهناك موجات طويلة الأجل من التقلبات الاقتصادية تبلغ (70-50) سنة. بالإضافة إلى هذه الدورات المتوسطة والطويلة الأجل توجد دورات قصيرة قد لا تتجاوز عدة أسابيع.

دول متوسطة الدخل

يشمل هذا الوضع الدول النامية التي يزيد فيها متوسط الدخل الفردي السنوي عن (600دولار) في عام (1980) وأقل من (3500دولار). ويعرفها بأنها الدول التي يتراوح فيها دخل الفرد بين 895 دولاراً و5295 دولارا.

دول منخفضة الدخل

هي البلدان التي لا يتجاوز متوسط الدخل الفردي فيها (600دولار)، ويشمل هذا الوضع الدول الأقل نمواً.

ديمقراطية اقتصادية

الديمقراطية الاقتصادية هي تمتع جميع المواطنين بفرص اقتصادية

متكافئة. والفرص الاقتصادية هي فرص الحصول على مصادر الدخل. وتشمل مصادر الدخل الأساسية:

- العمل لدى الغير بمستويات مختلفة للأجور.
- ممارسة المهن الحرة من فكرية وحرفية، مع ملاحظة أن هذه الممارسة أصبحت تتطلب على الأغلب رؤوس أموال متعاظمة مع الزمن.
- ملكية وسائل الإنتاج من أراض ومبان وآلات ووسائل نقل وأصول وأموال سائلة وغيرها.

دين عام

الأموال التي تقترضها الحكومة من الأفراد والمؤسسات لمواجهة أحوال طارئة ولتحقيق أهداف مختلفة وذلك عندما لا تكفي الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة التي تتطلبها هذه الأحوال الطارئة، مثل الحرب وحالة التضخم الشديد، ولتمويل مشروعات التنمية ولمواجهة النفقات الجارية العادية حتى يتم تحصيل الضرائب حيث أن مواعيد التحصيل قد لا تتوافق تماما مع مواعيد النفقات الجارية. ويمكن أن يكون الدين العام في شكل سندات غير قابلة للتداول أو أذونات خزانة لمدة ثلاثة أشهر تقريبا أو سندات قابلة للتداول.

دين قصير الأجل

هو الجزء من الدين العام (قروض الدولة) الذي يتمثل في قروض قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة. وتعتبر هذه الأذون جزءً هاماً من الأصول السائلة لسوق النقد، وحيث أن هذه الأذون أصبحت تكون في بعض الدول جزءً كبيرا من الدين العام، لذلك أصبح لها أثر هام على العرض الكلي للنقود في هذه الدول باعتبارها أصـــــولاً سائلة إلى درجـــة كبيرة حيث أن مدتها تصل في الحد الأقصى إلى 91 يوما.

رأس المال

تعني كلمة رأس المال للإنسان العادي: النقود. بينما تعني للاقتصادي ثروة استعملت لإنتاج المزيد من الثروة. ويختلف رأس المال عن الثروة فليس كل الثروة تستخدم في الإنتاج، ولذلك كل رأس مال ثروة وليس كل ثروة رأس مال. ورأس المال هو أحد عناصر الإنتاج، وقد أخذت أهميته تزداد مع تعقد الحياة الاقتصادية وتطورها وظهور المخترعات الحديثة والتقنية المتقدمة فبرز رأس المال كواحد من أهم عناصر الإنتاج، فبينما يعتقد الاقتصاديون الأوائل أن عناصر الإنتاج هي الأرض والعمل، لا يستطيع أن ينكر المحدثون من الاقتصاديين الدور الريادي والمهم لعنصر رأس المال، فالإنسان يصنع الأدوات ليستعين بها في سعيه لجعل عمله أقل عناء وأكثر إنتاجية في عمليات الإنتاج المختلفة. هذه الأموال الإنتاجية التي يصنعها الإنسان خصيصا للاستعانة بها في أعماله تدعى رأس المال الفني أو وسائل الإنتاج.

رأس المال هو مجموعة السلع والتسهيلات التي صنعها الإنسان والتي تساعده في الإنتاج.

رأس المال الاجتماعي

رأس المال الاجتماعي هو مجموعة من التسهيلات الإنتاجية التي يمتد أثرها إلى العديد من القطاعات الاقتصادية والتي تشمل الطرق والكباري والقنوات والمصارف والسدود والموانئ والسكك الحديدة وشبكات المياه والكهرباء، فهي تخدم القطاع الصناعي والزراعي والتجاري.

رأس المال البشري

هو الاستثمارات المنتجة المتجسدة في البشر وتشمل: المهارات، القدرات، الأفكار،

الصحة..إلخ، والتي تنتج عن النفقات على التعليم والصحة وبرامج التدريب بهدف العمل.

رأس المال الخاص

رأس المال الخاص هو مجموعة التسهيلات التي تشمل الآلات والمعدات والمواد الأولية والسلع المصنوعة أو غير تامة الصنع والتي لا يمتد أثرها إلى جميع قطاعات الاقتصاد، وإنما يقتصر أثرها على القائم بإنتاجها أو على عدد محدود من المنتجين.

رافعة مالية

تعرف الرافعة المالية بأنها استخدام المنشأة قروضا بتكلفة ثابتة لتمويل أنشطتها بهدف زيادة ربحية الأسهم. وتمثل الرافعة المالية مقياساً لكلّ من الربح والمخاطرة، أي أن استخدامها هو سيف ذو حدين، فعندما يؤدي زيادة استخدام الديون إلى زيادة ربحية الأسهم تكون الرافعة إيجابية، والعكس صحيح، أي إذا انخفضت ربحية الأسهم كانت الرافعة سلبية. وفي كل الأحوال فإن التوسع في استخدام الرافعة المالية في المنشأة من شأنه زيادة حجم المخاطر المالية، الأمر الذي يؤدي -أحياناً- إلى إخفاق المنشأة وإفلاسها.

رفاهية اقتصادية

تتوقف الرفاهية الاقتصادية لأي مجتمع على كمية السلع والخدمات التي ينتجها سنويا، فكلما كانت هذه الكمية كبيرة وكان توزيعها على أفراد المجتمع عادلاً، كان مستوى معيشتهم مرتفعاً.

ركود

يعبر عن فترة يكون فيها يتراجع فيها النشاط الاقتصادي العام ويظهر ذلك من خلال زيادة معدلات البطالة وضعف في الطاقة الإنتاجية لقطاع واسع من الصناعات في ظل تراجع الطلب الكلي للسلع.

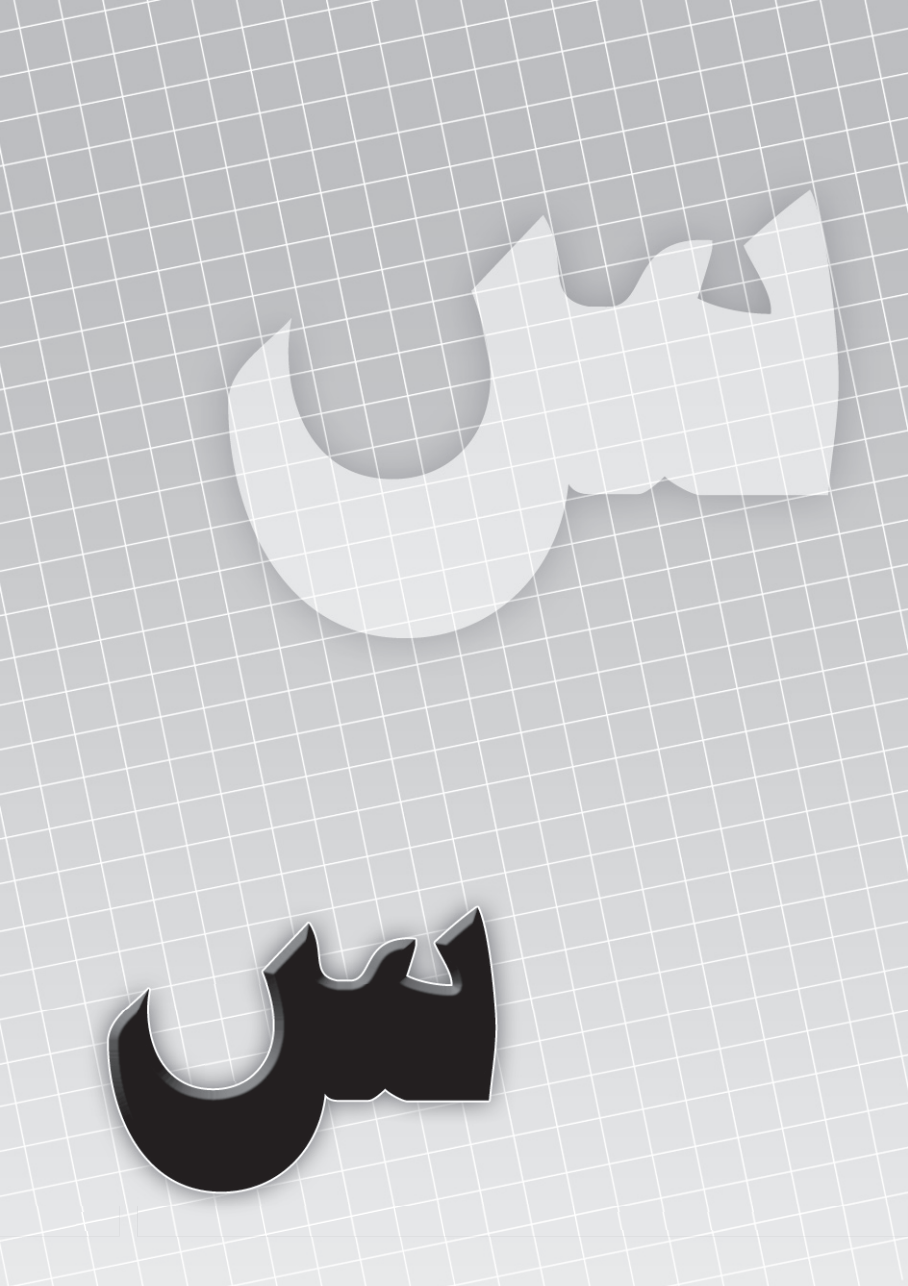

سعر الصرف المدار

أكثر أنظمة أسعار الصرف شيوعا هذه الأيام. ووفق هذا النظام تتدخل الدولة في بعض المناسبات لتحقيق استقرار عملتها مثلا في حال كان هناك فجوة في عرض العملة يقوم البنك المركزي بإنزال كمية إلى السوق.

سعر الفائدة

نسبة مئوية من المال الذي يتم اقتراضه، ويقوم بدفعها المقترض للمقرض مقابل استخدامه لذلك المال، ويتغير سعر الفائدة وفقا للعرض والطلب في كل اقتصاد على حدة، وعادة ما تتحكم في ذلك المصارف المركزية في الدول كـ«البنك المركزي اليمني».

سمسار

هو وكيل بالعمولة تتوفر فيه الشروط التي تؤهله للقيد في قائمة السماسرة التي تحددها اللوائح العامة في بورصات الأوراق المالية، وذلك لضمان كفايته المالية، ونزاهته، واستقامته، وقدراته العلمية، وإلمامه بالنواحي الفنية. ويُمنع بمقتضى القانون في بعض بورصات الأوراق المالية التعامل بالأوراق المالية دون وساطة السماسرة المقيدين بالبورصات، سواء كانت الأوراق المتعامل بها مقيدة في جداول البورصة أم غير مقيدة، وبالتالي يكون السمسار الذي تتم الصفقة بواسطته ضامناً لسلامة البيع.

سندات

السندات هي عبارة عن صكوك متساوية القيمة تمثل ديوناً في ذمة الشركة التي أصدرتها، وتثبت حق حاملها في ما قدمه من مال على سبيل القرض للشركة، وحقه في الحصول على الفوائد المستحقة سواءً ربحت الشركة أم لم تربح، والحصول على قيمة هذه الصكوك في مواعيد استحقاقها. وهذه الصكوك قابلة للتداول بالطرق التجارية، سواءً كانت اسمية أو لحاملها.

سندات المشاركة في الربح

هي تلك السندات التي تخول لحامليها حق الحصول على حصة من الربح الذي حققه المشروع، إذا تجاوز الربح المحقق قدرا معيناً، بالإضافة إلى الفائدة الثابتة التي تغليها هذه السندات.

سندات ذات عائد معوم

عائد هذه السندات نصف سنوي. وتحدد العوائد على أساس أسعار الفائدة على الودائع لبنوك لندن القائدة والمعروف (بسعر الليبور) مضافاً إلى ذلك العائد هامش فائدة ربع أو نصف في المائة غالباً. وتخول هذه السندات لأصحابها حداً أدنى من العائد، وتتراوح مدة هذه السندات ما بين خمس سنوات وسبع.

سندات سلعية

هي أحد أشكال السندات التي تسمح للمستثمر بمشاركة الجهة المصدرة لها في مخاطر تقلب أسعار السلع التي يحمل السندات اسمها، ومن أمثلة هذه السندات: سندات البترول، وسندات الفضة، وسندات الذهب. أما القيمة الاسمية لهذه السندات فإنها لا تحدد بالنقود، وإنما بقدر ما تمثله من وحدات السلعة كماً، أو وزناً، أو كيلاً، أو حجماً. فمثلاً السندات البترولية تكون فئاتها بعدد براميل البترول المدونة على السند. أما معدلات الفائدة على هذه السندات فهي أقل مما تدفعه الجهة المصدرة مقابل الحصول على الأموال بالطرق الأخرى. وتتأثر أسعار

هذه السندات بالظروف الاقتصادية ومستويات الأسعار، فمثلاً في حالة التضخم ترتفع أسعار السلع وبالتالي ترتفع معها أسعار السندات والعكس صحيح في حالة الكساد.

سندات عادية

هي تلك السندات التي تتيح لأصحابها الحصول على فائدة ثابتة خلال مدة القرض.

سندات قابلة للتحويل إلى أسهم

هي تلك السندات التي تخول لحامليها الحق في أن يستبدلوا بها عددا من الأسهم العادية التي تصدرها الشركة إذا ما رغبوا في ذلك، وغالباً ما تعطي المساهمين في الشركة الحق في أولوية الاكتتاب في هذه السندات، ويفضلها كثير من المستثمرين، خاصة إذا كانت الشركة المصدرة لها من النوع الذي ينمو بمعدلات عالية، ومن ثم يتحول هؤلاء المستثمرون من دائنين للشركة إلى مساهمين فيها.

سندات متزايدة العائد

تصدر هذه السندات بأسعار فائدة غالباً ما تكون منخفضة عن المستوى السائد في أسواق الأوراق المالية، إلا أن سعر الفائدة يتم زيادته تدريجياً حتى يصل في تاريخ معين إلى آخر معدل تم تحديده مسبقاً لسعر الفائدة، ثم بعد ذلك يصبح سعر الفائدة ثابتاً.

سندات مقارضة إسلامية

قدم الفكر الإسلامي هذه السندات كبديل للأدوات الربوية في أسواق رأس المال. وهذه السندات يتم طرحها للاكتتاب العام بغرض تمويل مشروعات جديدة، بعد أداء رأس المال كاملاً، أو توجيه حصيلة هذه السندات لمشروعات قائمة والتي ترغب في زيادة مواردها المالية. ويرتبط العائد الذي يحصل عليه أصحاب هذه

السندات بنتائج المشروع ربحاً كانت أم خسارة، ويترتب على ذلك تغير العائد الموزع بتغير الربح القابل للتوزيع بنسبة شائعة منه، وتقوم الجهة المصدرة لهذه السندات بإجراء التصفية التدريجية لها باستهلاكها، وينتقل المشروع كاملاً إلى تلك الجهة بعد الوفاء بقيمة السندات لأصحابها.

سوق

يختلف مفهوم السوق لدى الشخص العادي عن مفهوم السوق في الاقتصاد. فالسوق لدى الشخص العادي هو ذلك المكان الذي يذهب إليه الناس لشراء حاجاتهم المختلفة من السلع والخدمات، أما في الاقتصاد فيعرف السوق بأنه (المكان الذي تلتقي فيه رغبات المنتج أو البائع الذي يعرض سلعته أو خدمته للبيع، والمستهلك الذي يطلب أو يشتري هذه السلعة أو الخدمة، عند الأسعار التي تحددها عوامل أو قوى السوق المتمثلة في الطلب والعرض). أي أنه لا يوجد سوق واحد لكافة السلع والخدمات وإنما تتنوع الأسواق فمنها أسواق الملابس، وأسواق السلع المعمرة، وأسواق اللحوم وأسواق عناصر الإنتاج..إلخ.

وإذا كانت أسواق الأرياف وأسواق الأحياء في المدن أمثلة لأسواق تنحصر في مكان جغرافي معين وفي وقت محدد. فإنه مع تطور وسائل الاتصالات الحديثة اتسع نطاق السوق ليشمل العالم بأسره، وبهذا يكون السوق هو حيث تلتقي قرارات البائعين مع قرارات المشترين ويتم عقد الصفقات وعملية التبادل دون اتصال مباشر وفي مكان معين، وذلك من خلال وسائل الاتصال الحديثة السلكية واللاسلكية (هاتف –فاكس –انترنت..إلخ). بشأن إتمام عملية تبادل السلع.

مثال: القمح الذي ينتج في أمريكا ويستورد من قبل اليمن أو غيرها، يتم التقاء قرارات الإنتاج مع قرارات الاستهلاك في سوق القمح الذي لا يرتبط بمكان معين. ولهذا أصبحت الأسواق تعرف وفقا لطريقة تعاملات الناس بصرف النظر عن المكان.

ويجب أن نعرف أن معظم عمليات التبادل بين دولة وأخرى (التجارة الدولية) تتم بتلك الطريقة غير المباشرة. ونشأ ما يعرف بالأسواق الإلكترونية

وتتبادل عقد الصفقات عبر الإنترنت (التجارة الإلكترونية).

وأياً كانت طريقة التقاء قرار المنتج مع قرار المستهلك فإن أسعار البيع والكميات المباعة فعلاً تتحدد في السوق وفق الظروف التي تحكم عملية التبادل وتختلف الظروف التي تحكم التعامل في الأسواق باختلاف قوة المنتج بالنسبة للمستهلك، والعكس صحيح في إملاء شروط التبادل والتأثير على السعر، ومن ثم ظهرت أشكال وأنواع مختلفة لتنظيم الأسواق، من أهمها: سوق المنافسة الكاملة(التامة)، وسوق الاحتكار(التام أو المطلق)، وسوق المنافسة الاحتكارية، وسوق احتكار القلة، ويتميز كل نوع منها بعدد من الخصائص.

سوق احتكار القلة

يوحي اللفظ (احتكار القلة) بأن هذا الشكل من أشكال السوق يعني وجود عدد قليل من المنتجين يحتكرون سوق سلعة ما، وبالتالي يتحكمون في سعرها. ومن خصائص سوق احتكار القلة:

- عدد قليل جدا من المحتكرين كأن يحتكر ثلاثة أو أربعة منتجين أكثر من 90% من الإنتاج المعروض في سوق سلعة ما.
- إنتاج السلعة: السلعة المنتجة قد تكون متجانسة مثل صناعة الأسمنت، لكنها غالباً متكون متميزة للسلعة.
- التحكم في السعر: قد تتمكن احتكار القلة من الاتفاق على سعر موحد ومن ثم التأثير على الأسعار عن طريق زيادة أو نقص كمية إنتاج.
- وجود عوائق لدخول السوق.

وبالرغم من أنها ليست بنفس ضخامة عوائق الدخول في سوق الاحتكار التام، إلا أنها تشكل مانعا لا يستهان به لدخول السوق. ولاشك أن قلة عدد المنتجين هي أهم ما يميز سوق احتكار القلة عن بقية أشكال السوق.

سوق الاحتكار (التام أو المطلق)

الاحتكار التام على النقيض من سوق المنافسة التامة، فهي سوق ليست

شائعة في واقع الحياة، ولكن وجودها ولو بصورة نادرة قد يكون لأسباب معينة تجعل من هذه السوق تأخذ صورا مختلفة. وتتميز بخصائص منها: وجود بائع أو منتج واحد فقط في السوق يتحكم في سعر السلعة، فعلى سبيل المثال: وجود مؤسسة واحدة لإنتاج الطاقة الكهربائية في بلد ما، يعني أن هذه المؤسسة محتكرة لإنتاج الطاقة الكهربائية، وبالتالي تستطيع أن ترفع أو تخفض سعر الوحدة من خلال تخفيض أو زيادة الكمية التي تعرضها. ولذلك فإننا نقول إن المحتكر هو واضع أو محدد للسعر وليس آخذاً أو مستقبلا للسعر كما هو الحال في المنافسة التامة -عدم وجود بدائل جيدة للسلعة التي ينتجها المحتكر- عدم وجود حرية الدخول إلى السوق، وذلك لوجود عوائق رئيسية (قانونية وغيرها) تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق، فعلى سبيل المثال تقوم الحكومة أحيانا بمنح امتياز لمؤسسة ما لإنتاج سلعة أو خدمة معينة ولا تسمح لأي مؤسسة جديدة بالدخول إلى أسواق هذه السلعة أ والخدمة، ما يتيح لتلك المؤسسة وضعاً احتكاريا يجعلها المنتج الوحيد أو المحتكر لتلك السلعة أو الخدمة، ومن تستطيع أن تتحكم بالسعر في السوق.

ويحدث احتكار الشراء عندما يكون المستهلك أو المشتري هو المشتري الوحيد أو المنفرد الوحيد بشراء السلعة أو الجزء الأكبر من الكمية المنتجة من السلعة، ما يجعله مسيطراً على سعر هذه السلعة.

سوق المنافسة الاحتكارية

سوق المنافسة الاحتكارية هي أقرب أشكال الأسواق الأخرى تعبيراً عن الواقع وذلك لاكتسابها بعض خصائص المنافسة التامة وبعض خصائص سوق الاحتكار التام ومن خصائص سوق المنافسة الاحتكارية:

- وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة.
- عدم تجانس السلع: هذه الخاصية تعني أن جميع المؤسسات في سوق المنافسة الاحتكارية تنتج سلعا متشابهة ولكن ليست متجانسة، وبالتالي فهي بدائل جيدة.
- سهولة الدخول إلى السوق أو الخروج منه، أي لا توجد عوائق دخول رئيسية.

سوق المنافسة الكاملة (التامة)

يطلق على هذه السوق سوق المنافسة الكاملة لأنها تتميز بعدد من الخصائص أبرزها:

- وجود عدد كبير من المستهلكين (المشترين) وعدد كبير من المنتجين (البائعين).
- حرية الدخول إلى السوق وحرية الخروج منها.
- وجود سلعة متجانسة يعرضها البائعون. وتجانس السلعة يعني أن سلعة كل منتج هي بديل كامل لسلعة المنتجين الآخرين.
- توفر المعلومات الكاملة عن السوق. ويقصد بالمعلومات هنا: توافر معلومات عن السلع وخصائصها وأسعارها وأماكن توفرها وأنواعها وبصورة كاملة لكل المتعاملين في السوق.

سوق المفاوضة

هي السوق غير الرسمية للبورصة، أو -كما يسميها البعض- السوق الموازية، أو السوق غير المنظمة. ويجري التعامل فيها بصفة أساسية على الأوراق المالية، غير المقيدة في جداول أسعار السوق الرسمية. وهي سوق للمفاوضة لأن الأسعار فيها تخضع للتفاوض مع المشتغلين بالمتاجرة في هذه الأسواق، ولا تتم فيها عمليات البيع والشراء في مكان واحد معد خصيصاً لهذا الغرض، كما هو الحال في بورصات الأوراق المالية.

سوق النقود

هو سوق المعاملات أو القروض قصيرة الأجل، حيث تقوم وحدات الجهات المصرفية (البنوك التجارية) بحكم تخصصها وتكوينها في إقراض واقتراض النقود أو الاتجار بالديون، وذلك من خلال تمويل المنشئات بما تحتاجه من قرض، وتكون علاقة هذه البنوك بعملائها علاقة الدائن بالمدين.

سوق أولية

هي سوق الإصدارات الجديدة، إما لشركات تحت التأسيس تقوم بطرح أسهمها للاكتتاب العام لأول مرة، أو زيادة في رأس المال لشركات قائمة بالفعل. وتعتبر هذه السوق ركيزة هامة من ركائز النشاط الاقتصادي، لأنها تمثل إحدى الآليات لتجميع المدخرات وتوجيهها مباشرة نحو المشروعات الإنتاجية.

سوق ثانوية (سوق التداول)

هي السوق التي يجري التعامل فيها على الأوراق المالية التي سبق إصدارها، ولهذه السوق أهمية كبرى، لأن حقوق الأفراد في شركات المساهمة تتمثل في أصول يتعذر تصفيتها لحساب أحد المستثمرين، لذلك ظهرت الحاجة لهذه السوق حيث تباع فيها الحقوق وتشترى دون مساس بأصل الثروة المتمثلة في أصول المشروع، لذلك من غير المتصور غياب هذه السوق عن ساحة الواقع الاقتصادي، لأن عملية تسييل الأوراق المالية وتحديد أسعارها ستصبح غاية في الصعوبة، ذلك أن عمليات البيع والشراء وتحديد الأسعار لتلك الأوراق ستخضع للمساومة والاستغلال.

سوق مالية

وجدت السوق المالية نتيجة لوجود فوائض مالية لبعض الوحدات الاقتصادية (مشروعات أو أفراد) لا تحتاج إليها في أوقات معينة، وترغب في استثمار هذه الفوائض بدلاً من بقائها عاطلة على شكل سيولة نقدية. وعلى الجانب الآخر توجد وحدات اقتصادية أخرى (مشروعات أو أفرادا) تعاني من عجز في الموارد المالية، وتسعى في طلب تلك الفوائض لمواصلة نشاطها الاقتصادي. ولذلك تلجأ هذه الوحدات ذات العجز المالي، والتي تمثل جانب الطلب، إلى المجموعة الأولى ذات الفائض، والتي تمثل جانب العرض، ويترتب على ذلك انتقال الموارد المالية من قطاع لآخر من خلال السوق المالية.

سياسات التثبيت

هي حزمة من السياسات المالية والنقدية الانكماشية التي تعمل على تقييد الإنفاق العام وتقليص عجز الموازنة العامة للدولة وتخفيض معدلات التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات

سياسة نقدية

السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية عن عمد للتحكم في العرض النقدي بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادي وتنميته خلال الزمن. وللسياسة النقدية أهداف وسيطة وأهداف نهائية، فالأهداف النهائية تتمثل في تحقيق الاستقرار في معدلات الأسعار، وتخفيض معدل البطالة، ورفع معدل نمو الناتج، وتحقيق التوازن الخارجي. وعادةً تستخدم الأهداف الوسيطة (العرض النقدي،أسعار الفائدة طويلة الأجل) لتحقيق الأهداف النهائية. ويستخدم البنك المركزي أدوات السياسة النقدية للتأثير على الأهداف النهائية من خلال الأهداف الوسيطة، وهذه الأدوات هي:عمليات السوق المفتوحة، إضافة إلى سعر إعادة الخصم، ونسبة الاحتياطي القانوني.

والسياسة النقدية نوعان: توسعية، وانكماشية. فالسياسة التوسعية يهدف البنك المركزي -من خلالها- إلى زيادة العرض النقدي، فيقوم بشراء الأوراق الحكومية، ويخفض من سعر إعادة الخصم، ويخفض نسبة الاحتياطي، ويعمل العكس في حالة السياسة النقدية الانكماشية.

سيولة

درجة سهولة تحويل أصل ما إلى نقود. وتتوقف سيولة الأصول المختلفة على طبيعة السوق التي يجري التعامل فيها بهذه الأصول. وعندما تكون أسواق الأوراق المالية منظمة تنظيما عاليا تكون سيولة الأسهم مرتفعة حيث يمكن تحويلها إلى نقود في فترة قصيرة ببيعها في هذه السوق. ويستخدم اصطلاح السيولة كذلك بالنسبة للمؤسسات والأشخاص، حيث تكون سيولة مؤسسة ما مرتفعة إذا كانت

نسبة كبيرة من أصولها في شكل نقود أو أصول قابلة للتحويل إلى نقود بسهولة. ودرجة سيولة المؤسسة بهذا المعنى تبين قدرتها على مواجهة نفقاتها بسرعة وبذلك يطمئن الدائنون وتتجنب الشركة الإفلاس.

ش

ش

شبكة الأمان الاجتماعي

هي برامج حكومية تساهم في حماية أفراد المجتمع من الفقر الدائم والمؤقت. من هذه البرامج عناصر مؤقتة ترتبط بسياسات تخفيف الآثار السلبية للبطالة والأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية. ويفترض منها تأمين حد أدنى من مستوى المعيشة الملائم والخدمات الأساسية للفئات الواقعة تحت خط الفقر، والأخرى المعرضة للدخول في فئة الفقراء.

ومن برامج شبكة الأمان الاجتماعي ما يعمل ضمن نظام إلزامي –نظام التأمينات الاجتماعية– يوفر الحماية التأمينية ضد الشيخوخة والعجز والوفاة للعاملين في الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط، والعاملين في القطاع الخاص.

شركات قابضة

الشركات القابضة هي شركات تمتلك نسبة من الأسهم تخولها حق التصويت في شركة تجارية أو شركات عدة، وهذه النسبة من الأسهم تعطيها الحق في التحكم في تلك الشركات الفرعية أو التابعة لها.

شركات متعددة الجنسيات

هي الشركات الدولية أو العابرة للقارات التي يكون مركزها في بلد واحد هو البلد الأم غالباً، وتمتلك فروعا ومكاتبَ في بلدان أخرى عديدة في العالم المتقدم

والعالم النامي على السواء، ومن أمثلتها: جنرال موتوزر الأمريكية التي عانت من الإفلاس أخيراً وكانت في التسعينيات والثمانينيات من القرن الماضي على رأس الشركات العالمية من حيث حجم الأصول والمبيعات ويزيد حجم ميزانيتها عن حجم ميزانية أكثر من عشرين دولة نامية مجتمعة، وكذلك من أمثلة هذه الشركات: كوكاكولا -فيلبس -إكسون -بريتش بتروليوم..إلخ. وفي عهد الاقتصاد المعرفي والإلكتروني فإن شركات مثل مايكروسوفت هي التي تتصدر اليوم قائمة الشركات الكبيرة.

صافي الأرباح

هو صافي الزيادة في رأس المال الناتج عن عمليات تجارية وغيرها هدفها الربح، وبعد أن يتم خصم التكاليف والمصرفات منها بما فيها الضرائب.

صانعو الأسواق

يلعب صانعو الأسواق دورا بالغ الأهمية في جميع أسواق الأوراق المالية العالمية، ولا يمكن الاستغناء عنهم، لأن عدم وجودهم يعني تعطيل عملية التداول عن دورها المنظم. وفي ظل وجود صانعي الأسواق تحتفظ السوق المالية دائما بحالة من التوازن بين العرض والطلب، ويتحقق كذلك لسوق التداول أهم وظائفه، وهي القدرة على تسبيل الأوراق المالية بسهولة وسرعة، مما يوجد حالة من التوازن المستمر بين العرض والطلب، الأمر الذي يؤدي إلى التخفيف من حدة تقلبات الأسعار واستقرارها، وبالتالي اقترابها من الثمن العادل. ولا يقتصر دور صانعي الأسواق على الأسواق الرسمية، بل يتسع دورهم ليشمل الأسواق غير الرسمية، ويتمثل دخل هؤلاء (هامش الربح) في الفرق بين سعري البيع والشراء، فما يباع من خلالهم اليوم يسترد في الغد بثمن أقل ليباع مرة أخرى بثمن أعلى.

ويجب أن يتمتع صانعو الأسواق بمقدرة مالية وقدرة استكشافية خارقة، وخبرة واسعة، مما يترتب عليه ضخامة المسئولية الملقاة على عاتقهم، وعظم المخاطر التي يتحملونها. وتقضي طبيعة عملهم حضورهم المستمر داخل قاعات التداول، وهو الأمر الذي يمكنهم من تحديد أسعار البيع والشراء ويؤدي التنافس

بين صانعي الأسواق -نظراً لتعددهم- إلى ضمان استمرارية التداول دون سيطرة أحد الأطراف على السوق وحركة الأسعار.

صناديق استثمار

هي إحدى مؤسسات الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية (أسهم، سندات، إلخ) تتبع هذه الصناديق إما بنوك أو شركات تأمين، وتلعب هذه المؤسسات دوراً بالغ الأهمية في أسواق رأس المال بمختلف أنواعها، وهناك صناديق متخصصة في مجالات أخرى منها الاستثمار المباشر، أو الاستثمار المالي في الأنشطة العقارية والصناعية والتجارية، وبعضها الآخر يستثمر في الذهب والفضة والعملات الأجنبية. وتختلف هذه الصناديق في أغراضها وأشكالها القانونية، فقد تتخذ شكل شركات أشخاص أو شركات محدودة أو مساهمة أو مغلقة أو اكتتابا عاما، ومن حيث آجالها فهناك صناديق قصيرة الأجل ينتهي أجلها بعد عام أو أكثر، ومنها ما يمتد أجلها إلى خمسين عاماً على حسب ما تنص عقود تأسيسها. والعضوية في بعض هذه الصناديق تكون مفتوحة للمستثمرين، وبعضها تكون مغلقة على عدد معين من المستثمرين. وتصدر هذه الصناديق وثائق (صكوكاً) تكون قيمتها مساوية لأصولها، وتمثل كل وثيقة حصة في أموال لا صندوق، أما توزيع الأرباح على حملة الوثائق فيتم بعدة أساليب، فصناديق النمو التي يكون هدفها النمو التراكمي لأصول الصندوق على المدى البعيد لا توزع عائداً، وبعضها يوزع عائداً دورياً، وبعضها الآخر يجمع بين النمو التراكمي وتوزيع عائد دوري.

صندوق النقد الدولي

مؤسسة مالية متعددة الجنسيات أنشأت في ديسمبر 1945م (بعد مؤتمر بريتون وودز سنة 1944م) للإشراف على عمل النظام النقدي الدولي الجديد (نظام سعر الصرف القابل للتعديل). وهو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، كما أنه المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي. ويضم في عضويته 186 دولة عضواً، ومقره واشنطن. وينشط في حالتين أساسيتين:

-أسعار الصرف.
-السيولة الدولية.
كما يعمل على تحسين الأحوال النقدية السائدة عالمياً من خلال:
- التوسع المتوازن في التجارة العالمية.
- تحقيق استقرار أسعار الصرف.
- تجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات.
- إجراء تصحيح منظم في موازين المدفوعات.

ويطبق صندوق النقد الدولي نظاماً للتصويت المرجح، بحيث يكون عدد الأصوات لكل بلد بحجم مساهمته في الصندوق، وليس على أساس تمتع البلد بصوت واحد. بحيث تحدد حصص المساهمة لكل بلد عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق، ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة. كما تعكس الحصص الحجم النسبي للبلد العضو في الاقتصاد العالمي.

والمصدر الرئيس لموارد الصندوق هو اشتراكات الحصص أو المساهمة في رأس المال عند الانضمام إلى عضوية الصندوق، ويجوز للصندوق عند الضرورة الاقتراض.

والحصول على التمويل المطلوب من الصندوق يتطلب الوصول إلى اتفاق مع السلطات في الدول المقترضة حول برنامج للسياسات يستهدف تحقيق أهداف كمية محددة فيما يتصل بسلامة المركز الخارجي، والاستقرار المالي والنقدي، والنمو القابل للاستمرار.

ويقدم الصندوق قروضه للدول بموجب مجموعة من السياسات أو التسهيلات منها: اتفاقات الاستعداد الائتماني، وتسهيل الصندوق الموسع، وتسهيل النمو والحد من الفقر، وتسهيل الاحتياطي التكميلي، وخطوط الائتمان الطارئ، ومساعدة الطوارئ.

ضن

ضن

ضرائب مباشرة

يعتمد تقسيم الضرائب إلى ضرائب مباشرة، وضرائب غير مباشرة، على أساس العلاقة بين الممول للضريبة والسلطات الضريبية. وبذلك فإن الضرائب المباشرة، هي الضرائب التي تجبى مباشرة من الأفراد والشركات، مثل ضرائب الدخل، والضرائب على رأس المال واستعمال الملكية، بما فيها الضرائب على الدخل الشخصي، ومكاسب العمل والأرباح، والعقارات، والمهن الحرة، والتركات.

وتتسم الضرائب المباشرة، وخاصة ضرائب الدخل بأنها تصاعدية في آثارها، إذ تقتطع نسبة أكبر من الدخل، كلما ارتفع الدخل، ولذلك يشار إلى أن هذا النوع من الضرائب أكثر عدالة في توزيع الأعباء الضريبية بين الممولين للضرائب.

ضرائب غير مباشرة

هي الضرائب التي تجبى على السلع والخدمات بشكل غير مباشر من الممولين لها، حيث ينتقل العبء الضريبي لهذا النوع من الضرائب، من المكلفين قانونا بدفع الضرائب إلى الممولين، حيث يستقر العبء الضريبي بصورة نهائية.

وتشمل الضرائب غير المباشرة كلاً من ضرائب الإنتاج والاستهلاك والمبيعات، والرسوم الجمركية. وتشكل الضرائب على التجارة الخارجية أهمية نسبية مرتفعة، في مكونات حصيلة الضرائب غير المباشرة في الدول النامية،

وبالتالي يقع عبؤها الأكبر في الغالب على الاستهلاك، مما يجعل آثارها لا تتسم بالعدالة في توزيع الأعباء الضريبية، نظرا لأنها تصيب في النهاية جميع الأفراد دون تمييز بين مستويات دخولهم أو ثرواتهم.

وتعتمد الأنظمة الضريبية التقليدية على هذا النوع من الضرائب في رفد الإيرادات العامة، نظراً للسهولة النسبية في تحصيلها وإدارتها، كما أنها تكون مقبولة سياسيا، لأن توزيع أعبائها غير واضح.

ضريبة مبيعات

شكل من أشكال الضريبة غير المباشرة التي تضاف في سعر بيع المنتج ويتحملها المستهلك. وهي ضريبة تخصم عند بيع البضائع، أو تقديم بعض الخدمات، وتحسب هذه الضريبة بنسبة مئوية من سعر البيع.

وتشمل: ضريبة المبيعات، ضريبة الإنتاج وضريبة القيمة المضافة، بحيث تتحدد ضريبة القيمة المضافة في كل مرحلة على القيمة الإجمالية للفرق بين كلفة الشراء أو الإنتاج وسعر البيع، وتصبح بذلك ضريبة على الإنفاق في كل مرة يتم فيها تداول السلعة، من وقت إنتاجها أو استيرادها حتى وقت بيعها للمستهلك الأخير، ويكون سعرها في العادة منخفضا، حيث يتكرر فرضها كلما كانت السلعة محل تداول.

ط

طاقة ضريبية

الطاقة الضريبية هي النسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن للحكومة الحصول عليه من دافعي الضرائب، بحيث لا يؤدي ذلك إلى الإضرار بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتعكس الطاقة الضريبية أقصى قدر من الأموال يمكن للحكومة الحصول عليه عن طريق الضرائب دون تعد للحدود الاقتصادية أو المالية أو مساس بالاعتبارات الاجتماعية.

طلب

يقصد بالطلب رغبة المستهلكين في شراء سلعة أو خدمة من السوق عند الأسعار المختلفة في فترة زمنية معينة. أي أن الرغبة معززة بقوة شرائية (نقود) من قبل المستهلكين. والطلب أنواع: قد يكون طلبا فرديا، أو جماعيا لسلعة أو خدمة بعينها، أو طلبا كليا لجميع السلع والخدمات. وهناك محددات أو عوامل أخرى (غير سعر السلعة) تؤثر على طلب السلعة بالزيادة أو النقصان.

طلب كلي

هو عبارة عن الإنفاق الكلي في المجتمع على السلع والخدمات ويمثله الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي (الصادرات -الواردات)، وذلك خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

طلب مشتق

بعض السلع لا تطلب لذاتها وإنما تطلب لإنتاجها سلعا أخرى، وهذا يسمى الطلب المشتق، حيث أن المستهلك لا يستهلك الحديد ولا الإسمنت، ولكنه يطلب هذه السلع بسبب طلبه للمباني، فزيادة الطلب على المساكن يؤدي إلى زيادة الطلب على الإسمنت والسيخ، والطلب على النقود –أيضا– يعتبر طلبا مشتقا، فلا تطلب النقود لذاتها، وإنما تطلب للسلع والخدمات التي يمكن أن تبادلها بوحدة النقد.

عالم ثالث

تندرج معظم دول العالم ضمن تصنيف «العالم الثالث» الذي يشمل الدول النامية في قارة آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وجميع دول الشرق الأوسط تقع ضمن هذا التصنيف، وأقطار العالم الثالث تتميز بدرجة أساسية بمستويات معيشية منخفضة نسبيا ومعدلات نمو سكاني مرتفع ومتوسط دخل فردي منخفض وإن كان هناك تحسنا في العقود الأخيرة في بعض هذه البلدان، حيث أصبحت من البلدان متوسطة الدخل، كما أن هذه البلدان تتميز باعتمادها على العالم الأول والثاني في الجوانب التكنولوجية والصناعات المتقدمة والكشوفات والاختراعات.

عبء اقتصادي للقروض العامة

يقصد بالعبء الاقتصادي للقروض العامة: أثر خدمة هذه القروض –من حيث الأقساط والفوائد–على الحياة الاقتصادية. ويقاس هذا العبء بنسبة تلك الأقساط والفوائد إلى الناتج القومي أو الصادرات.

عبء مالي للقروض العامة

يقصد بالعبء المالي للقروض العامة: أثر خدمة هذه القروض –الأقساط والفوائد– على الخزانة العامة للدولة. ويقاس هذا العبء بنسبة تلك الأقساط والفوائد إلى النفقات العامة، أو الإيرادات الضريبية.

عجز الموازنة العامة

ينصرف مفهوم عجز الموازنة العامة إلى الفرق بين إجمالي النفقات العامة والإيـرادات العامة للدولة ويتحقق العجز في الموازنة العامة عند زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة ويشار في الغالب إلى العجز الكلي أو العجز الصافي في الموازنـة العامة للدولة: فأما العجز الكلي فيمثل يمثل الفرق بين إجمالي الإيـرادات العامة بدون القروض، وإجمالي النفقات العامة بدون سداد أقساط القروض. وأما العجز الصافي فيمثل الفرق بين إجمالي الإيرادات العامة للدولة -بدون القروض المحلية- وإجمالي النفقات العامة للدولة.

عدم المساواة في الدخل

يظهر هـذا الوضع بسبب التوزيع غير العادل للثروة بين أفـراد المجتمع الواحد حيث يذهب الجزء الأكبر من الثروة لطبقة الأغنياء المحدودة العدد بينما يحصل الفقراء على الحصة الأقل من الثروة رغم أنهم يشكلون النسبة الأكبر من السكان، ويحدث هذا بدرجة أساسية بسبب الاختلافات الكبيرة في الدخل من الملكية وكذلك نتيجة للفوارق في الدخل من الرواتب والأجور.

عرض

يقصد بعرض السوق لسلعة ما بأنه الكميات التي يكون البائعون راغبين وقادرين على بيعها عند الأسعار المختلفة لها في فترة زمنية معينة، ويؤثر على عرض سلعة ما في السوق العديد من المحددات (غير سعر السلعة).

عرض كلي

يمثل العرض الكلي مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع في فترة زمنية معينة عادة تكون سنة. ويتحدد العرض الكلي بالطاقة الإنتاجية للمجتمع وقدرته على استغلال موارد الإنتاج المتوفرة لديه استغلالاً أمثل. مضافاً إلى ذلك الواردات من السلع والخدمات.

عرض نقدي

العرض النقدي هو مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية المتاحة التي يتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي.

فالأموال النقدية هي العملة المتداولة خارج النظام المصرفي، أما الأموال شبه النقدية فهي مجموع الودائع بأنواعها (الودائع الجارية، الودائع الآجلة) سواءً للمواطنين المحليين أو المستثمرين، بالإضافة إلى الأصول عالية السيولة، كأذون الخزانة ونحوها من الأوراق المالية والسندات الحكومية، ويسمي هذا بالعرض النقدي بمعناه الواسع.

عمالة عرضية

«العمالة العرضية» هي العمالة على أساس ساعات منظمة أو عقد أجور عمل، وبدرجة أساسية تشمل العمالة في القطاعات غير الرسمية.

عمالة غير كاملة

في وضع «العمالة غير الكاملة» يكون عمل الأشخاص أقل مما يرغبون في تأديته من عمل، سواء كان العمل يومياً أو على أساس الساعات أو شهرياً أو فصلياً.

عمل

يطلق العمل على الجهد البشري، وهو يشمل جميع الجهود البدنية والذهنية التي يبذلها الإنسان لتحقيق المنافع أو زيادتها، أي أنه كل جهد إنساني مبذول بصورة مباشرة في عملية الإنتاج مهما كانت درجة ونوعية ذلك الجهد. ويشمل العمل كل الأعمال الإنتاجية في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة كالصناعة والزراعة وغيرها. كما يشمل كل الأعمال المباشرة التي تؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجة الإنسان -بصورة مباشرة- كبناء المساكن وغيرها. كذلك يشمل العمل غير المباشر، وهو الذي لا يؤدي إلى إشباع مباشر للحاجات

الإنسانية، كنشاط الإنسان في مجال التعدين والمحاجر مثلا وغيرها من المواد التي لا تصلح مباشرة للاستهلاك الإنساني، ويعتبر العمل أهم عناصر الإنتاج وقد اختلفت نظرة المذاهب الاقتصادية للعمل، كما أن هذه النظرة قد تطورت واختلفت بين الاقتصاديين على مر الزمن. وإجمالاً: العمل هو أحد عوامل الإنتاج ويمثل العمل الفعلي المبذول سواء كان عملا جسمانيا أم ذهنيا.

عنق الزجاجة

تعبر عن القطاعات الاقتصادية التي تؤدي عملية التنمية الاقتصادية إلى زيادة سريعة في الطلب أكثر من القرض في البضائع وعوامل السوق.

عوائق التنمية

هي العوائق التي تحول دون إنجاز هدف أو مجموعة من الأهداف (تسريع النمو الاقتصادي -تخفيف حدة البطالة والفقر -زيادة التصنيع) خلال فترة معينة. ومن أبرز هذه العوائق رأس المال باعتباره قيداً أساسياً يأتي -غالباً- على رأس المعوقات الاقتصادية التي تعيق التنمية في البلدان النامية، وكذلك فإن هناك معوقات أخرى اجتماعية تعيق عملية التنمية في هذه البلدان ومنها الأمية والظواهر الاجتماعية المتخلفة، مثل حوادث الاختطاف للأجانب.

ف

فائدة

الفائدة هي الثمن المقرر مقابل إقراض المال.

فجوة ادخارية

تنشأ عندما تفوق الاستثمارات الادخار المحلي، أي الاستثمار أكبر من الادخار.

فجوة الطلب الكلي

تعني أن الطلب الكلي على السلع والخدمات يفوق العرض الكلي لها.

فجوة العرض الكلي

تعني أن المعروض من السلع والخدمات يفوق الطلب عليها.

فقر الغذاء

يتحدد بالسعرات الحرارية الضرورية لبقاء الإنسان على قيد الحياة.

فقر مطلق

يعني الوضع الذي لا يستطيع فيه السكان أو جزء منهم الحصول سوى على حد الكفاف من الطعام والملبس والمسكن للبقاء عند أدنى مستوى معيشي.

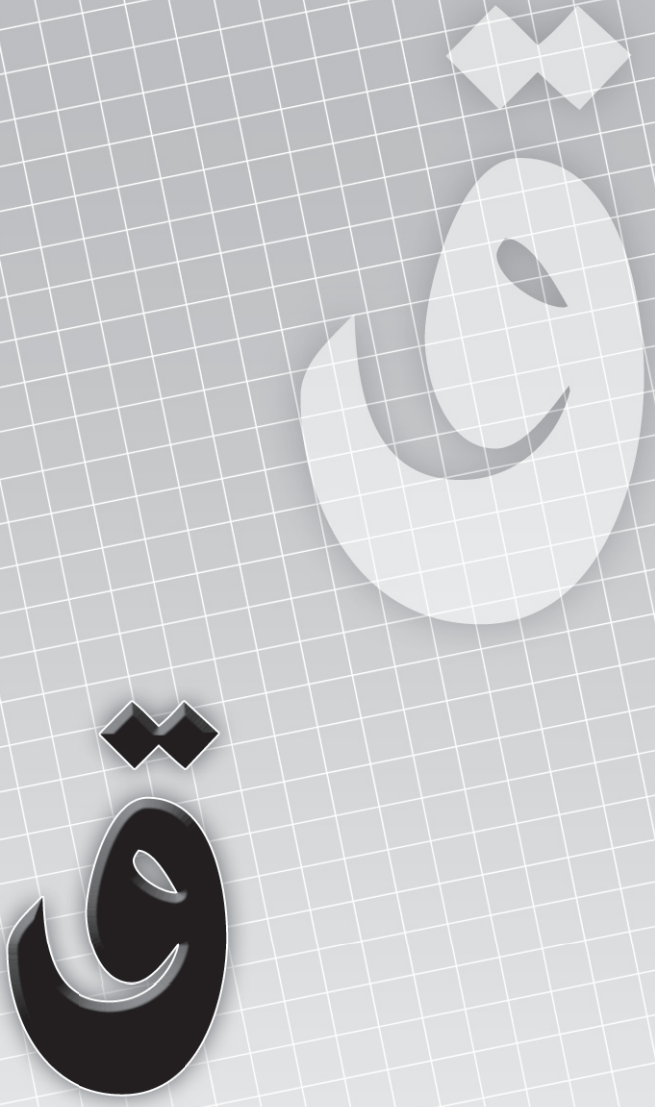
ق
ق

قاعدة نقدية (نظام نقدي)

لا تختلف مكونات القاعدة النقدية عن مكونات النظام النقدي، ولذلك فالعلاقة وثيقة ومتداخلة بينهما، ومن ثم ينصرف مضمون القاعدة النقدية إلى النظام النقدي لأي مجتمع ويتكون من عناصر أساسية، هي:

1) النقود المستخدمة في التداول (العرض النقدي بمعناه الواسع M3).
2) المؤسسات النقدية التي تدير النظام النقدي (وزارة المالية، البنك المركزي) بالإضافة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى التي تقوم بخلق نقود الودائع.
3) الأنظمة والقواعد التي تعمل على التحكم وضبط كمية النقود، وتحقيق استقرار النظام النقدي.

قانون الطلب

يعبر قانون الطلب عن وجود علاقة عكسية بين التغير في الكمية المطلوبة من سلعة وبين التغير في سعرها، بحيث أنه إذا ارتفع سعر السلعة انخفضت الكمية المطلوبة منها، وإذا انخفض السعر فإن كمية المطلوبة منها تزيد (مع بقاء المحددات أو العوامل الأخرى على الطلب ثابتة).

قانون العرض

يعرف قانون العرض بأنه: تلك العلاقة الطردية بين التغير في سعر سلعة ما، وبين التغير في الكمية المعروضة من هذه السلعة، إذا انخفض سعر السلعة

انخفضت الكمية المعروضة منها، وإذا ارتفع السعر فإن الكمية المعروضة تزيد (مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على عرض السلعة في السوق).

قرض

اقتراض شخص أو شركة أو حكومة أو أي مؤسسة أخرى لمبلغ من النقود. والقروض تكون مضمونة أو غير مضمونة، وقد تكون بفوائد أو بدون فوائد، وقد تكون قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وقد تكون قابلة للاسترداد أو غير قابلة للاسترداد.

قروض

منح القروض يعني عملية تحويل للأموال من كيان اقتصادي إلى آخر (من فرد إلى فرد، أو من بنك إلى فرد أو شركة، ومن حكومة إلى أخرى)، ويجب إعادة مبلغ القرض مع فوائده أو أرباحه خلال فترة زمنية محددة، وهناك قروض تعطى على أساس معدلات الفائدة السوقية، وهناك القروض الميسرة، وهي التي تقدم على أساس معدلات فائدة منخفضة أو مخفّضة.

قطاع الأعمال

يتكون من جميع الوحدات الاقتصادية التي يطلق على معاملاتها الارتباط بالإنتاج أو الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية في المستقبل. ويشمل هذا القطاع: قطاع الأعمال الحكومي، والقطاع الخاص.

قطاع الأعمال الحكومي

الأعمال الصناعية والزراعية والتجارية والمالية والإسكان الذي تقوم به الحكومة.

قطاع خاص

القطاع الخاص هو ذلك الجزء من الاقتصاد القومي الذي يملكه ويديره

أفراد أو شركات الأشخاص أو الشركات المساهمة.

قوة العمل

تشمل قوة عمل جميع الأشخاص الناشطين اقتصادياً بما في ذلك القوات المسلحة والأمن وغير المستخدمين، ولا يشمل ربات المنازل والطلاب والمجموعات والأشخاص غير الناشطين اقتصادياً.

قيمة

هي التعبير النقدي عن ثمن السلعة. ويقصد بالقيمة اقتصاديا القيمة في الاستبدال، أي أن قيمة جرام من الذهب عبارة عن مقدار النقود التي يُتحصل عليها عندما يتم التبادل بين السلعتين.

قيمة حقيقية أو ذاتية للسهم

قيمة السهم تحدد وفقاً لقيمته الذاتية، والقيمة الذاتية هي ما يعبر عنها دائماً بالقيمة الحقيقية، والقيمة الحقيقية تحدد بقدرة المشروع على تحقيق الأرباح، وبخاصة الأرباح المستقبلية، ودائماً هناك قيمة حقيقية أو ذاتية للورقة المالية في الأسواق على اختلاف درجة كفاءتها، تدور مع هذه القيمة صعوداً وهبوطاً، ونادراً تلتقي معها.

قيمة سوقية للسهم

تتحدد القيمة السوقية للسهم من خلال تفاعل قوى العرض والطلب، وأن العرض والطلب يحكمها العديد من العوامل، ومن هذه العوامل: الأمزجة، والطباع، والحدس، والتخمين، والضرورات الملحة، وتميل الأسعار السوقية إلى التحرك في الاتجاه الذي يستمر فتره طويلة من الزمن، ويرى بعض الفنيين أن سعر السهم في الماضي ينبئ عن سعره مستقبلاً.

قيمة مضافة

على مستوى الاقتصاد الكلي تتمثل القيمة المضافة في جهود عناصر الإنتاج لتحويل ما هو متوفر من مواد أولية أو منتجات وسيطة إلى سلع وخدمات جديدة ونهائية تفي بحاجة المجتمع، وثمن تلك الجهود تمثل قيمة ما أضافه المجتمع إلى قيمة المواد الأولية لخلق قيمة جديدة لما تم إنتاجه، وتسمى هذه القيمة بالقيمة المضافة، أي القيمة التي تضاف إلى قيمة السلع الوسيطة كنتيجة للعملية الإنتاجية.

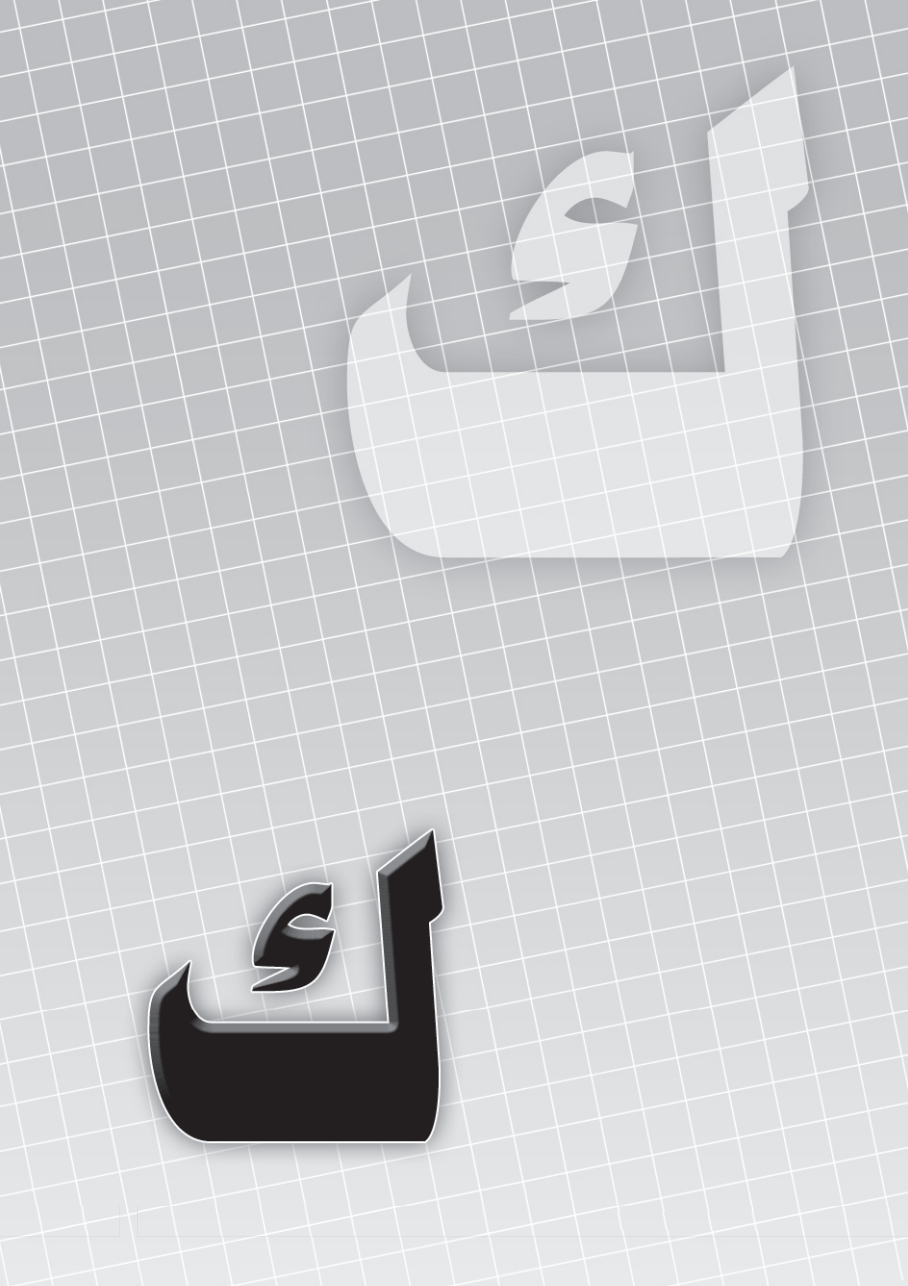
ك

كبح مالي

أطلق هذا المصطلح العالمان (ماكنون وشو) في كتابهما الصادر عام 1973 وذلك على حالة القطاعات المالية في اقتصادات الدول النامية التي تتدخل فيها الدولة سواءً بفرض ضريبة، أو بإجراءات أخرى تحيد بهذه القطاعات عن العمل وفقاً لآليات السوق. وقد اتخذ الكبح المالي عدة صور، بعضها صريح وبعضها الآخر مستتر. فالصور الصريحة هي الأشكال الباهضة للضرائب على الإيرادات الإجمالية للبنوك، وضريبة القيمة المضافة على الأعمال المصرفية، والضرائب على القروض وعلى أرباح البنوك، بالإضافة إلى الرسوم على المعاملات المصرفية. أما الصور المستترة فهي عمل أسقف لأسعار الفائدة على القروض والودائع المصرفية لا تستطيع البنوك تجاوزها، وتوجيه الائتمان (القروض) لقطاعات أو مشروعات بعينها بأسعار فائدة مميزة، وكانت المحصلة في نهاية المطاف وجود قطاعات مالية في تلك الدول عاجزة عن القيام بعملية الوساطة المالية كما ينبغي، مما ترك الفرصة للقطاع غير الرسمي لينمو، إضافة إلى هروب رؤوس الأموال للخارج وانتشار ظاهرة الدولرة.

كثافة سكانية

تعبر الكثافة السكاني عن عدد السكان الذين يعيشون في إطار مساحة معينة من الأرض عادة في الكيلو متر المربع الواحد.

كساد

حالة تصيب النشاط الاقتصادي تستمر فيها بطالة العمال وتوقف الآلات عن العمل مدة طويلة. ويقاس حجم وعمق الكساد بمؤشرات منها معدل نمو الناتج المحلي ومعدل التوظيف وأرقام المبيعات وغيرها من المؤشرات.

كفاءة اقتصادية

تتحقق الكفاءة الاقتصادية عند حد الإنتاج الأعلى قيمة باستخدام تقنيات الإنتاج الأقل كلفة آخذين في الاعتبار فعالية الطلب في السوق.

كفاية رأس المال

هي نسبة رأس المال إلى الودائع أو الموجودات، حيث أولت البنوك المركزية اهتماما خاصاً بهذا المجال نظراً لما تتحمله البنوك من مخاطر، لذلك عمدت البنوك المركزية إلى وضع حدود دنيا لما يجب أن تكون عليه رؤوس أموال البنوك، ذلك أن وظيفة رأس المال في البنك هو الحفاظ على استمرارية البنك في ممارسة نشاطه، وتغطية الخسارة المتوقعة، لذلك هناك نوعان من المعايير لقياس مدى كفاية رأس المال:

- الأول: معيار مدى إمكانية تغطية خسائر قروض البنك واستثماراته من الأرباح الحالية بعد خصم الضرائب والأرباح الموزعة، بحيث ينبغي أن تبلغ الأرباح غير الموزعة ضعف الخسائر المتوقعة من التوظيف.

- الثاني: قياس مدى قدرة البنك على مواجهة الخسائر غير المتوقعة، بحيث ينبغي أن يبلغ رأس المال (40) ضعف الخسائر المتوقع مواجهتها، وهذا المعيار قدر بناءً على خبرة البنوك لفترة من الزمن.

مؤشرات داو جونز

تقاس حركات واتجاهات الأسعار في أسواق الأوراق المالية من خلال المؤشرات والمتوسطات التي يتكون كل منها من مجموعة من الشركات، والتي يفترض فيها أنها تعكس حركة السوق، ومن أهم هذه المؤشرات وأقدمها شهرة في الولايات المتحدة، مؤشرات داو جونز التي تم اختيار مكوناتها على أساس تاريخي، باعتبارها ممثلة للسوق في مجموعة.

ومن المعروف لدى المتخصصين أن عدد مؤشرات داو جونز أربعة، وهي:

1 - مؤشر داو جونز الصناعي: ويتكون من(30) شركة ويغطي قطاعاً عريضاً من الصناعات.

2 - مؤشر داو جونز لوسائل النقل: ويتكون من (20) شركة بينها (6) شركات للخطوط الجوية.

3 - مؤشر داو جونز للمرافق: ويتكون من (15) شركة خاصة بالمرافق، كشركات الغاز والكهرباء.

4 - مؤشر داو جونز المركب: يتكون هذا المؤشر من (65) شركة هي مجموع الشركات التي تضمنتها المؤشرات السابقة، ويمثل في مجموعة السوق ككل. وتعتبر الشركات التي يتضمنها هذا المؤشر شركات قائدة تم اختيارها على أساس تاريخي.

وقد ارتبطت نظرية داو جونز بصحيفة وول ستريت التي كان محررها وصاحب خبرة اكتسبها في البورصات العالمية خلال عمله كسمسار. وتعتبر نظريته من أقدم النظريات وأكثرها قبولاً في تفسير سلوك سوق الأوراق المالية من الناحية الفنية، وتقوم نظريته على أساس أن سوق الأسهم هو البارومتر الذي يمكن من خلاله قياس الوضع الاقتصادي، والغرض من نظريته الأساسي هو التنبؤ بالدورات الاقتصادية، أو المؤشرات التي تشير إلى الكساد أو الانتعاش.

مؤشر ستاندرد أندبور

خلافاً لمؤشر داو جونز الذي يجري احتسابه باستخدام المتوسط الحسابي (أي بإهمال الأوزان) فإن هذا المؤشر يراعي في احتسابه الأوزان الترجيحية، فيظهر التغيرات النسبية في الأوراق المالية للشركات. ويتكون مؤشر ستاندرد أندبور من (500) شركة منها (400) شركة تمثل (85) مجموعة صناعية، و(40) بنكاً تجارياً وشركات تأمين وادخار وتمويل، و(20) شركة نقل، و(40) شركة للمرافق العامة.

وكل مفردة من مفردات هذا المؤشر يجري ترجيحها بالأوزان، وبالتالي يظهر الأثر على المؤشر وفقاً لأهميتها النسبية.

مبدأ الربحية والسيولة والأمان

تواجه البنوك التجارية معضلة أساسية هي الموازنة بين أمرين نقيضين هما الربحية والسيولة. ولكن البنوك تسعى دائما لتحقيق الهدفين معاً، لأن الربحية تمثل الهدف الذي يسعى البنك إلى تحقيقه، والسيولة تتوقف عليها ثقة عملاء البنك. ولتحقيق الهدفين معاً تعمل البنوك على ترتيب أصولها (نقود، أوراق تجارية، قروض، استثمارات،) ترتيباً تصاعدياً فيما يتعلق بربحيتها، أي الأصول الأقل ربحية ثم الأكثر ربحية، وهكذا. وترتيباً تنازلياً فيما يتعلق بسيولتها، أي الأصول الأكثر سيولة (النقود) ثم الأقل سيولة، فالأقل، وعلى هذا الأساس تستطيع البنوك المحافظة على سيولتها، أي إجابة جميع طلبات السحب النقدية

من قبل المودعين من أجل إرضائهم وكسب ثقتهم، وكذلك تحقيق أرباح ترضي طموح المساهمين. وعندما يوازن البنك بين هدفي الربحية والسيولة يتحقق الأمان سواءً للمودعين من العملاء، أو للمساهمين في البنك.

مبدأ المعجل

يشير مبدأ المعجل إلى أنه مع زيادة الدخل وزيادة الاستهلاك يزداد الطلب على الاستثمار، وهذا ما يعرف بمبدأ المعجل. فكلما زاد الدخل (ومن ثم الاستهلاك) زاد الطلب على الاستثمار.

متوسط دخل الفرد

يعبر متوسط دخل الفرد عن قسمة إجمالي الناتج المحلي على إجمالي عدد السكان، ويعتبر متوسط الدخل الفردي السنوي مؤشرا اقتصاديا هاما لمستويات المعيشة وللتنمية في البلد، ولكنه مؤشر متحيز كونه لا يأخذ في الاعتبار مسألة توزيع الدخل وملكية الأصول والتي تستخدم لتوليد جزء مهم من إجمالي الدخول والتي تعود للعدد الأقل من السكان.

مجموعة الآسيان (رابطة أمم جنوب شرقي آسيا)

تأسست مجموعة آسيان في 8 أغسطس عام 1967م في بانكوك بتايلاند كمنتدى ورابطة لدول جنوب شرقي آسيا من خمس دول هي: أندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند، وانضمت بروناي إليها في يناير 1984م وتبعتها فيتنام في 1995م ولاوسوميانمار في 1997م وكمبوديا في 1999م.

ويبلغ إجمالي سكان هذه المجموعة نحو 537 مليون نسمة، ومساحتها تبلغ 4.5 كيلو متر مربع. ويهدف هذا التجمع إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتطور الثقافي في المنطقة، فضلا عن تعزيز السلام والاستقرار الإقليمي من خلال احترام العدالة وسيادة القانون للحفاظ على علاقات ودية بين دول المنطقة، والتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ودشنت آسيان في بداية التسعينيات التعاون الإقليمي مع شرقي آسيا، بحيث تطورت لتصبح قنوات رئيسة للتعاون بين المنطقتين من خلال آسيان + ثلاثة، وآسيان + واحد (آسيان + الصين، وآسيان + اليابان، وآسيان + كوريا الجنوبية). كما أقامت آسيان شراكات للحوار مع المجموعات الاقتصادية الأخرى على مستوى العالم بما يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية.

ويعقد اجتماع قمة آسيان دورياً كل ثلاث سنوات، كواحدة من الكتل الاقتصادية والتجارية المؤثرة في العالم، واجتماعاً سنوياً لوزراء الاقتصاد والمالية في الدول الأعضاء.

مجموعة الثمانية (مجموعة الدول الصناعية الثمانية)

تضم مجموعة من الدول الصناعية الكبرى في العالم، ويشكل مجموع اقتصادها حوالي 65 % من اقتصاد العالم، وسكانها نحو 14 % من سكان العالم، وتمثل أغلبية القوة العسكرية في العالم.

أنشأت عام 1974 من خمس دول، هي: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وألمانيا الغربية، واليابان، وفرنسا. وفي عام 1975م انضمت إليها ايطاليا، وفي العام التالي أصبحت كندا عضواً فيها، وانضمت إليها روسيا -بشكل رسمي- في 1997م، وصارت تدعى مجموعة الثمانية G8.

وتدور رئاسة المجموعة سنويا بين الدول الأعضاء، حيث تتحمل الدولة الحائزة على الرئاسة مسؤولية التخطيط والتنظيم والاستضافة لمجموعة من الاجتماعات الوزارية والمؤتمرات على مدار السنة التي تناقش القضايا المشتركة للدول الأعضاء، أو القضايا ذات البعد العالمي، وتتضمن هذه الاجتماعات مواضيع الصحة وتطبيق القانون والعمالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والطاقة والبيئة والعلاقات الخارجية والقضاء والإرهاب والتجارة. وتجمع مخرجات هذه الاجتماعات للعرض في القمة السنوية التي يحضرها زعماء الدول الأعضاء لمدة ثلاثة أيام في منتصف السنة في إحدى مدن الدولة المضيفة.

مجموعة العشرين

أنشأت مجموعة العشرين بناء على مبادرة من مجموعة السبع -صبحت -G8 على هامش قمة المجموعة في سبتمبر 1999م بواشنطن، لتجمع الدول الصناعية الكبرى مع الدول الناشئة كالصين والبرازيل والمكسيك، للاهتمام بالموضوعات الرئيسة التي يمر بها الاقتصاد، بعد الأزمات المالية التي حدثت في نهاية التسعينات، خاصة الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا وأزمة المكسيك.

وتعد المجموعة منتدى غير رسمي يهدف إلى تعزيز الحوار البناء بين الدول الصناعية والاقتصاديات الناشئة، خاصة فيما يتعلق باستقرار الاقتصاد، وتتألف المجموعة من: الأرجنتين واستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند واندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وتركيا وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي. وتستقبل مجموعة العشرين في اجتماعاتها كلا من الرئيس التنفيذي لصندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي واللجنة النقدية والمالية الدولية ولجنة التنمية التابعة لكل من البنك الدولي والصندوق الدولي.

محددات الطلب

تتمثل محددات الطلب (غير السعر) التي تتأثر بها السلعة زيادة ونقصان بعدد من المحددات، أهمها: عدد المستهلكين، ودخول المستهلكين، وأسعار السلع الأخرى، وأذواق المستهلكين، وتوقعات المستهلكين، والدعاية والإعلان.

محددات العرض

تتمثل محددات العرض(غير السعر) التي تؤثر على زيادة أو نقص عرض سلعة ما في العديد من المحددات، أهمها: عدد البائعين، ومستوى الفن الإنتاج (التقنية المستخدمة)، وأسعار عناصر الإنتاج، والضرائب والإعانات (سياسات التدخل الحكومي)، وتوقعات البائعين.

محفظة استثمارية

المحفظة الاستثمارية للبنك التجاري هي عبارة عن مجموعة من القروض والأوراق المالية التي يستثمر فيها أمواله، ويعتبر عائد المحفظة المصدر الرئيسي لأرباح البنك، يواجه به التزاماته تجاه سداد الفوائد على ودائع العملاء. وتهدف محفظة الاستثمار في البنك إلى تحقيق أقصى عائد ممكن من مجموع استثماراته، كما تهدف إلى تلبية حاجته للسيولة من أجل الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، وتلبية احتياجات المقترضين، بالإضافة إلى تجنب الإفلاس من خلال عمل موازنة بين أصول البنك وخصومه، لأن الزيادة في قيمة خصومه عن قيمة أصوله تعرضه للإفلاس.

مخاطر ائتمان

تتعرض البنوك للكثير من المخاطر أهمهما المخاطر الائتمانية، والتي تتمثل في عجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقاً للتواريخ المحددة لرد الدين، وبالتالي تراكم الديون قد يؤدي في النهاية إلى الإعسار المالي للبنك، أي عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته، ومن ثم في نهاية المطاف قد يؤدي إلى إفلاس البنك.

مخاطر أخلاقية

عندما تكون رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية ضعيفة، مع عدم وجود ضمانات كافية للقروض التي تمنحها هذه البنوك، وفي ظل وجود تأمين على الودائع من قبل الحكومة سواء بشكل ضمني أو صريح، فإن هذه الأمور تؤدي إلى وجود المخاطر الأخلاقية في البنوك. وتنشأ هذه المخاطر عادة عندما تمنح البنوك قروضاً محفوفة بالمخاطر من أجل الحصول على أسعار فائدة مرتفعة، وتكون النتيجة إما أن تحقق البنوك أرباحاً ضخمة، أو خسائر هائلة ربما تنعكس آثارها على النظام المصرفي برمته، ثم إن الأرباح المتوقعة مسبقاً من وراء القروض المحفوفة بالمخاطر يكون البنك هو المستفيد من وراء الرهان غير الشريف الذي

يلعبه ضد الحكومة، حيث يحصل على أرباح غير عادية في حالة تحققها دون أن يضطر لتحمل أعباء الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الخسائر الضخمة وغير العادية نتيجة الإقراض المحفوف بالمخاطر.

مراحل الدورة الاقتصادية

الدورة الاقتصادية تمثل مرحلتين للنشاط الاقتصادي يفصل بينهما نقطتا تحول. هناك مرحلة توسع ومرحلة انكماش يفصل بينهما نقطة الذروة ونقطة القاع، فمرحلة التوسع تتزايد فيها الكميات الاقتصادية الأساسية، فيزيد الإنتاج، تزداد العمالة وترتفع الأسعار وتتزايد الدخول، وترتفع أسعار الأصول المالية، وتزداد الأرباح، ويتزايد الاستثمار والاستهلاك، وتستمر هذه المرحلة حتى تبدأ مظاهر الوهن وتتحول بعض الكميات إلى الانخفاض لتبدأ مرحلة جديدة من الانكماش في هذه الكميات الاقتصادية.

وهناك ثلاث أسواق للنشاط الاقتصادي (السلع أو الإنتاج، العمل، الأصول المالية) جميعها تمر بمراحل الدورة الاقتصادية. ويقوم ترابط كبير بين هذه الأسواق الثلاث، فانتعاش سوق السلع (الإنتاج) يؤدي إلى انتعاش سوق العمل ونقص البطالة، وهذا من شأنه أن يزيد من الأرباح ويحسن التوقعات بالنسبة للمستقبل مما ينعش سوق الأصول المالية. ولذلك نلاحظ ترابطاً بين هذه الأسواق، وأنها عادة تتجه في مجموعة نحو التوسع أو الانكماش في أوقات متقاربة.

مثلا خلال الأزمة العالمية (1929م) بدأ الانكماش الاقتصادي مع انهيار سوق الأصول المالية في بورصة نيويورك. ولكن هذا الانهيار لم يتوقف عند هذه السوق، فما لبث أن امتد إلى أسواق الإنتاج والعمالة، فتدنى الإنتاج وازدادت البطالة إلى مستويات غير معروفة. وبدأ الانتعاش فقط في منتصف الثلاثينيات في أسواق الإنتاج والعمالة.

وكذلك الأزمة العالمية (نهاية 2008م) بدأ الانكماش مع انهيار سوق الأصول المالية في بورصة نيويورك، ثم امتدت تداعيات ذلك إلى أسواق الإنتاج والعمالة وانتقل التأثير إلى اقتصاد العديد من دول العالم.

مراحل النمو

ينظر لاقتصادي الإمريكي (روستور) في نظريته لتاريخ التنمية بأنه في عملية تحقيق التنمية لابد لكل بلد أن يمر بمراحل التنمية المختلفة، وهي:

- المرحلة التقليدية وفيها يبقى متوسط الدخل الفردي السنوي جامدا.
- المرحلة الثانية: المرحلة الانتقالية التي يتم فيها تهيئة الشروط الضرورية للنمو.
- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الإقلاع، وتعني بداية انطلاق العملية التنموية.
- المرحلة الرابعة: وهي مرحلة التصنيع والإنتاج والاستهلاك على نطاق واسع.

مساعدات خارجية

تعني انتقال الأموال العامة دولياً بصورة منح أو قروض إما مباشرة من حكومة إلى حكومة (اتفاقات ثنائية)، أو بصورة غير مباشرة من خلال الوكالات والهيئات الإقليمية والدولية مثل صندوق النقد العربي والبنك الدولي.

مساعدات فنية

هي المساعدات الخارجية التي تأتي بصورة صادرات أو فنيين أو خبراء أو مدربين أو استشاريين اقتصاديين..إلخ، فضلاً عن تحويلات الأموال.

مستويات المعيشة

يعبر المستوى المعيشي عن الحد الذي يستطيع به الشخص أو الأسرة أو مجموعة من الناس من إشباع حاجاتهم المادية والروحية، فإذا كانوا يحصلون على كميات أقل من الطعام أو الملبس والمسكن فإن مستوى معيشتهم منخفض جداً، وإذا كانوا يتمتعون بكمية أكبر وأكثر تنوعاً من الطعام والملبس والمسكن وغيرها من الأشياء مثل: الصحة الجيدة والتعليم والفراغ، فهم عند ذلك يتمتعون بمستويات معيشية أعلى نسبياً.

مشاركة

هي اشتراك اثنين أو أكثر برأس مال معلوم للعمل فيه، ويقسم الربح بينهم بنسبة معلومة متفق عليها، ويتحملون الخسارة بقدر حصصهم في رأس المال. وهي نوعان:

- الأول: يتساوى الشريكان في رأس المال والتصرف وتحمل نتائج النشاط وتسمى هذه «شركة مفاوضة».

- الثاني: لا يتساوى الشريكان في رأس المال، ولا في التصرف، ويشتركان في الربح بنسب معلومة متفق عليها، ويتحملان الخسارة بقدر حصصهم في رأس المال وتسمى هذه «شركة عنان» حيث يشترط كل من الشريكين على صاحبه أن لا يتصرف إلا بإذنه. وهذه الأخيرة مطبقة في المصارف الإسلامية.

مصادر تكميلية

المصادر التكميلية تعني عوامل الإنتاج اللازم توفرها مع العوامل الأساسية لإنتاج منتج معين أو لإكمال عملية معينة فنشاطات معينة من العامل في المزرعة هي مكملة لمساحة الأرض الضرورية لزراعة كمية معينة من الذرة، وبالمثل فإن وجود الماكينات والتجهيزات يكمل وجود عمال الإنشاءات لبناء الجسر.

مصيدة السيولة (فخ السيولة)

فخ السيولة هو الحالة التي تنخفض فيها أسعار الفائدة الحقيقية بدرجة كبيرة جداً، بحيث تصبح توقعات الأرباح غاية في الانخفاض، وبالتالي لا يقدم المستثمرون على الاقتراض، بالإضافة إلى أن العائد على السندات يصبح غير مغرٍ لجذب المستثمرين، ومن ثم يفضل الأفراد الاحتفاظ بنقود سائلة حتى يتحاشوا احتمال الخسائر الرأسمالية. ويرتبط عادةً بفترات الكساد الشديد.

مضاربة

هي نوع من أنواع الشركات يقدم طرف فيها رأس المال يسمى «رب المال»،

والطرف الآخر يقدم العمل يسمى «المضارب»، ويتحمل الطرفان مخاطر العملية الاستثمارية ربحاً وخسارة، ويشترك الطرفان في الربح بحصة شائعة متفق عليها مسبقاً كالثلث أو النصف أو الربع، بينما الخسارة يتحملها رب المال بالكامل، أما المضارب فيخسر جهده ما لم يكن متعديا أو مقصراً. والمضاربة مشتقة من الضرب في الأرض، أي السفر، وهي لغة أهل العراق وتسمى كذلك «القراض»، وهو مشتق من القرض (أي القطع) لأن رب المال قطع قطعة من مال، وهي لغة أهل الشام.

مضاعف الاستثمار

يشير هذا المصطلح إلى أن أي زيادة في الاستثمار يؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار أكبر من حجم الإنفاق الأولي في الاستثمار، ذلك أن الإنفاق يؤدي إلى توزيع دخول على الأفراد وغيرهم، وهذه الدخول بدورها ينفق منها نسبة للحصول على السلع والخدمات، ما يعني توزيع لدخول أخرى ينفق منها نسبة جديدة على الاستهلاك وهكذا. وبذلك يؤدي الاستثمار إلى إنفاق كلي أكبر من مجرد الإنفاق الأولي، وهذا هو الأثر الأول للاستثمار، وهو أثر المضاعف.

معاملات مصرفية

هي المعاملات التي تقوم بها المصارف التجارية، وتتلخص في قبول الودائع، وتقديم الائتمانات قصيرة الأجل، وخصم الأوراق التجارية، أو إجراء التحويلات النقدية بين العملاء، فضلا عن تحصيل قيمة شيكاتهم وكمبيالاتهم وسداد ديونهم نيابة عنهم، وبيع الأوراق المالية وتسويقها. وهكذا تؤدي المصارف دور الوسيط المالي.

معامل الاستقرار النقدي

يعبر عن حالة الاقتصاد ما بين التضخم والركود والاستقرار. ويحسب معامل الاستقرار النقدي عن طريق قسمة معدل التغير في كمية وسائل الدفع

(العرض الضيق للنقود) DM/M على معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y/DY.

ويعتمد صندوق النقد الدولي هذا المعيار للدلالة على الاستقرار النقدي من عدمه، وتكون حالة الاستقرار كاملة عندما يكون المعامل واحداً صحيحاً أو قريباً منه. أما إذا كان أكبر من الواحد الصحيح فتكون الحالة وضع تضخم خفيف أو حاد حسب القرب أو البعد من الواحد الصحيح، فإذا كان المعامل أقل من الواحد الصحيح فتكون الحالة ركودا.

معايير الكفاءة في البورصة

هناك ثلاثة معايير لأداء سوق البورصة التي تتصف بالكفاءة، وهي:

1 -عمق السوق: أي أن يكون المستثمرون في السوق على علم فوري بأسعار العرض والطلب للأوراق المالية من جهة، وتعاملهم بمقتضاه من جهة أخرى، وأن يتولى مهمة تنفيذ الأوامر للمستثمرين -سواء بيعاً أو شراءً- سماسرة على درجة عالية من الدراية بظروف السوق، وتتوفر فيهم القدرة على تنفيذ الأوراق المحددة أسعارها مسبقاً بمجرد أن تصبح هذه الأسعار متاحة في السوق.

2 -اتساع السوق: أي إذا توفرت فيها أوامر البيع والشراء للأوراق المالية بأحجام كبيرة، بالإضافة إلى وجود أعداد كبيرة من المستثمرين الذين تصل إليهم المعلومات بسرعة عن التغيرات في أسعار العرض والطلب.

3 - مرونة السوق: تعتبر السوق مرنة عندما تصدر أوامر شراء وبيع الأوراق المالية من مستثمر استجابة لتغيرات الأسعار الناتجة عند أي اختلال عابر في السوق، مع علم المستثمر بتغيرات الأسعار، ووصول المعلومات بسرعة للمتعاملين.

معدل الاقتطاع الضريبي

يعبر معدل الاقتطاع الضريبي عن إجمالي الضرائب التي يدفعها المجتمع فعلاً، منسوباً إلى أحد المؤشرات التي تدل على دخل المجتمع، مثل الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي.

معدل النمو

يقصد به ما تحقق من إنتاج في المجتمع خلال عام، ويحتسب كنسبة مئوية مقارنة بالسنة السابقة، وهو مؤشر على مستوى الإنجاز في الحياة الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة معينة.

مِنَح

هي عملية تحويل أو دفع للأموال تتم عادةً من حكومة إلى أخرى بصورة هبة مالية أو مساعدة فنية، وجميعها لا ترد.

منطقة تجارة حرة

شكل من أشكال التكامل التجاري بين عدد من الدول، تقوم بموجبه الدول الأعضاء بإلغاء الحواجز التجارية (التعرفات، أو الحصص) على تبادل السلع والخدمات فيما بينها، لكن كلا منهما يواصل العمل بحواجزه الخاصة للتجارة مع بقية دول العالم. وتهدف منطقة التجارة الحرة إلى تأمين فوائد التخصص الدولي، ومن ثم تحسين مستوى المعيشة الحقيقي في الدول الأعضاء.

منطقة حرة

منطقة محددة داخل حدود الميناء الجوي أو البحري، يسمح فيها بدخول الواردات دون دفع رسم استيراد، شريطة أن تصدر البضائع لاحقا بشكلها الأصلي، أو على شكل منتجات وسيطة ضمن سلعة نهائية.

منظم

المنظم هو أحد عناصر الإنتاج، وهو من يتحمل أخطار العمل، ويختلف عن العمل في الوظائف التي يؤديها والتي منها تنظيم واختيار طريقة العمل واتخاذ القرارات وتحديد الإنتاج وكميته ونوعه، ورسم السياسات العامة للمؤسسة أو الوزارة أو الشركة وغيرها. وللمنظم دور مهم إذ أن عناصر الإنتاج لا تعتبر منتجة

إذا لم تنظم، وإذا لم نعرف كيف نستغلها؟ وكم نحتاج منها؟ وكل هذا هو عمل المنظم.

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

وكالة دولية تابعة للأمم المتحدة أنشأت سنة 1945م. غايتها الرئيسة تحسين الإنتاجية الزراعية ومن ثم المستويات الغذائية للبلدان الزراعية في العالم. تسعى لتحقيق هذا الهدف من خلال القيام بأبحاث حول مظاهر الزراعة والصيد، وتقديم المساعدة التقنية للدول التي تطلبها. كما تقوم بإجراء مسوحات مستمرة للأحوال الزراعية العالمية، وتجمع وتصدر إحصاءات حول الاحتياجات الغذائية البشرية، وإحصاءات حول الزراعة والصيد والغابات والموضوعات ذات الصلة.

منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)

تكونت من 13 بلداً من الأقطار الرئيسة المصدرة للنفط وجميعها من بلدان العالم الثالث وتهدف إلى تعزيز المصالح الوطنية المشتركة لهذه البلدان باعتبارها تكتلاً يمثل احتكار القلة لتصدير النفط، وقد أخذت في تقديم المساعدات التنموية لبقية البلدان النامية منذ منتصف السبعينيات، وذلك على إثر الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية الذي أعقب الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر 1973م حيث تمتعت موازنات الدول المصدرة للنفط بفوائض كبيرة نتيجة الزيادات الهائلة في مداخيلها من الصادرات النفطية، وأصبح من مسئولياتها الأدبية تقديم نسبة أعلى من المساعدات للبلدان النامية، وتختلف النسبة المقدمة من المساعدات من بلد إلى آخر باختلاف العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية ولا ترتقي إلى مستوى التطلعات في معظم الأحوال.

منظمة التجارة العالمية

مؤسسة متعددة الجنسيات أنشأت سنة 1947م باجتماع عدد من الدول بغرض توفير إطار لمبادلاتها التجارية، تمخض باتفاق عام حول التسعيرة والتجارة

(الجات)، يهدف إلى تشجيع توسع التجارة الخارجية عبر برنامج منسق لإطلاق التجارة. وقد تركز قسم كبير من عمل الجات على التفاوض حول خفض التعرفات بين الدول وإزالة الحصص وعوائق التجارة غير المتعلقة بالتعرفات.

وقد شهدت اتفاقية الجات منذ عام 1947م عددا من التطورات التي آلت في النهاية لإنشاء منظمة التجارة العالمية، بدءً من مفاوضات جنيف عام 1947م وانتهاء بجولة أورجواي الأخيرة في أكتوبر 1994م، والتي تم الاتفاق فيها على إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تهدف -بصورة رئيسة- إلى تحقيق حرية التجارة الدولية من خلال إزالة كافة الحواجز والقيود والعوائق التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول، كما تهدف إلى إقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي

تكونت من 20 بلداً في أوروبا وأمريكا الشمالية، وهدفها الرئيسي المساعدة في تحقيق النمو الاقتصادي لشعوبها من خلال تعزيز التعاون فيما بينها والتحليل الفني للاتجاهات الاقتصادية الوطنية والدولية.

منظمة العمل الدولية

وكالة من وكالات الأمم المتحدة هدفها تحسين مستويات المعيشة وظروف العمل في العالم، ومن ثم تيسير العدالة الاجتماعية كأساس لضمان السلم العالمي، وكانت منظمة العمل الدولية قد انبثقت أصلاً سنة 1919م عن معاهدة فرساي وانضمت إلى الأمم المتحدة سنه1946م عند إنشائها.

وتشمل مهمات منظمة العمل الدولية كل نواحي الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على التوظيف في العالم. كما تعمل على تحسين مستويات العمالة القومية وممارسات العمل ولكن بصفة استشارية فحسب، كما تقدم العون التقني في تدريب القوى البشرية السياسية والاجتماعية والإدارية وتشجيع التعاون بين مجموعات العمل. وتعنى -أيضاً- بجمع إحصاءات العمل الدولية ونشرها

وإجراء أبحاث حول عدد من المسائل التي لها علاقة بالعمال.

موارد اقتصادية

بصفة عامة تعرف الموارد الاقتصادية بأنها نتاج للثروة الطبيعية عندما يتناولها المجهود الإنساني ليضفى عليها المنفعة لإنتاج سلعة معينة أو القيام بخدمة محددة بهدف إشباع احتياجاته ورغباته الإنسانية. أي أن الموارد الاقتصادية هي الوسائل المستخدمة في صنع السلع التي تشبع الرغبات الإنسانية المختلفة، وقد تكون الموارد طبيعية أو إنسانية.

موارد فانية أو قابلة للنفاد

تعرف الموارد الفانية بأنها المخزون في الطبيعة من بعض المواد الكافي لفترات طويلة إذا ما أحسن استغلاله، وعلى العكس فإن الكميات الموجودة من البعض الآخر من المواد لا تكفي إلا لفترة محدودة، وهذه الموارد القابلة للنفاد تقل كميتها باستمرار الاستعمال مثل مناجم الفحم والحديد والبترول.

موارد متجددة

تتجدد بعض الموارد الطبيعية بصفة مستمرة طالما يكتفي الإنسان بالزيادة الطبيعية منها ولا يعترض سبيل القوى التي تساعد على عملية النمو، فإذا أولى الإنسان الأشجار في الغابات بالرعاية والعناية ولم يقطع إلا تلك التي في سن القطع ووضع نظاما لإحلال شجيرات جديدة محل المقطوعة واتبع الطرق العلمية لحمايتها من الحرق وعمل على مقاومة الحشرات والأمراض التي تنتهكها، فإن إنتاجية الغابة تظل قائمة لفترة طويلة.

موازنة عامة للدولة

تعرف الموازنة العامة للدولة بأنها بيان مالي تقديري مفصل لنفقات وإيرادات الدولة عن فترة زمنية مقبلة تسمى «السنة المالية»، يعبر عن فلسفة

الدولة السياسية والاقتصادية.

وهي بمثابة برنامج عمل يتم إجازتها (اعتمادها) من السلطة التشريعية، ثم يصدر قرار من رئيس الدولة بربط الموازنة العامة. وتمر الموازنة العامة للدولة بأربع مراحل تسمى «دورة الموازنة العامة» للدولة، هي:

- مرحلة التحضير والإعداد.
- مرحلة الاعتماد.
- مرحلة التنفيذ.
- مرحلة الحساب الختامي.

ويختلف مفهوم الموازنة العامة للدولة عن مفهوم الميزانية العمومية، حيث إن الميزانية العمومية بمثابة بيان مالي فعلي يوضح أصول وخصوم المشروع، ويعبر عن المركز المالي للمنشأة أو المشروع الاقتصادي من حيث الربح أو الخسارة في تاريخ محدد هو نهاية السنة المالية.

ميزان تجاري

هو الفرق بين صادرات الدولة وارداتها من السلع، ويكون إيجابيا في حال زادت الصادرات عن الواردات لصالح الدولة خلال فترة معينة، سنة على سبيل المثال، وسالبا في حال كانت الواردات أكثر من الصادرات.

ناتج قومي إجمالي

هو مجموع ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال فترة زمنية محددة (عادة ما تكون سنة)، إضافة إلى ما يحصل عليه المعتمدون المحليون من استثماراتهم في الخارج، ناقصا الدخل الذي يخص الأجانب في الخارج من استثماراتهم داخل الدولة.

ناتج قومي إجمالي حقيقي

هو الناتج القومي الإجمالي مستبعدا منه أثر تغيرات الأسعار على القيم المقدرة له من عام لآخر. أي أن الناتج القومي الحقيقي من سلع وخدمات مجردا من تأثير الأسعار لسنة واحدة ونتخلص من تغيرات تأثيرات الأسعار عن طريق استخدام أسعار سنة واحدة في تقدير الناتج القومي لكل سنوات المقارنة، وهذا ما يعرف بتقدير الناتج بالأسعار الثابتة بدلا من الأسعار الجارية.

ناتج محلي إجمالي

هو عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة تعرف عادة بسنة. أي أننا نحصل عليه بجمع أسعار السلع والخدمات التي أنتجت خلال السنة بأسعار السوق وبحيث يقتصر على السلع والخدمات التي أنتجت للاستهلاك النهائي فقط.

ويعد الناتج المحلي الإجمالي مقياسا لحجم النشاط الاقتصادي خلال فترة معينة، ومقدار ما تم إنتاجه من سلع وخدمات.

نشاط الدولة الاقتصادي

إن ممارسة الجماعة الاجتماعية -ممثلة بالدولة- للنشاط الاقتصادي أو التدخل في هذا النشاط، لم يعد أمرا مختلفا عليه. إنما الخلاف الدائم بين أنصار التدخل والمذاهب الليبرالية يتركز حول المدى أو النطاق لممارسة الدولة لنشاطها. فالاتجاه الليبرالي يطالب بحصر نشاط الدولة الاقتصادي، وقصْرُ هذا الدور على ممارسة الخدمات والإنفاق الاجتماعي دون النشاط الإنتاجي. وتقييد الإنفاق الاجتماعي واقتصاره على الإنفاق الإداري (جهاز الدولة) والأمور الاجتماعية والضرورية بهدف تكميش الميزانية والإنفاق الحكومي، وبذلك ينحصر مفهوم الاقتصاد العام في المالية العامة، وفي إعداد الميزانيات وتنظيم الضرائب في حدها الأدنى والاهتمام أساسا بأمور الدفاع والعدالة والتعليم تاركين الأمور الأخرى لقوى السوق والتنظيمات الخاصة والجماعية الجزئية. في مقابل ذلك هناك النظرة التدخلية تحت تأثير الديمقراطية الاجتماعية والتي تطالب بتوسع الدولة في الخدمات العامة، وبالتالي النفقات العامة وتنظيم الضرائب بصورة شاملة وعادلة. وإمكانية ممارسة الدولة للنشاط الإنتاجي التبادلي من خلال تنظيمات جزئية (المشروعات العامة) أو برامج اجتماعية عامة (إسكان) أو مشتركة (تأمين صحي) والاعتراف بمسئولية الدولة عن ترتيب برامج حكومية لمواجهة مشروعات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية من إسكان وصحة وتوظيف ومحليات وغيرها.

نظام اقتصادي

هو البناء المؤسسي والتنظيمي للاقتصاد بما في ذلك طبيعة أو نوع ملكية الموارد (خاصة أو عامة) والتحكم بها. والأنظمة الاقتصادية المعروفة هي النظام الرأسمالي، ويتنوع من رأسمالية السوق إلى الرأسمالية المتقدمة أو اقتصاد السوق،

والرأسمالية الليبرالية والرأسمالية الاجتماعية والرأسمالية المفرطة (المتوحشة)، وأيضاً النظام الاقتصادي الاشتراكي (اشتراكية السوق والاشتراكية المهيمنة)، وكذا نظام الاقتصاد المختلط كما هو سائد في معظم البلدان النامية وإن كان في العقدين الأخيرين قد اتجهت معظم الأنظمة الاقتصادية للأخذ بنظام اقتصاد السوق.

نظام سعر الصرف

هو السعر الذي يتم فيه تبادل عملة مقابل عملة أخرى. وتاريخيا كان العمل بنظام قاعدة الذهب، ونظام بريتون وودز -سعر الصرف الثابت- أهم أنظمة سعر الصرف، أما اليوم فالمتبع هو سعر الصرف المدار، أو نظام سعر الصرف المرن (المعوم).

نظام سعر الصرف المرن (العائم)

نظام لتحديد أسعار الصرف بين العملات عن طريق قوى السوق، حيث تتحدد أسعار الصرف فيه بقوى السوق الخاصة (العرض والطلب) دون أن تضع الحكومات أو تفرض نمطاً معيناً لأسعار الصرف، ويطلق عليه –أحيانا- أسعار الصرف المعومة، ويكون نظام سعر الصرف معوماً كلياً عندما تمتنع الحكومة عن التدخل بأي شكل من الأشكال في أسواق النقود الأجنبية.

نفقات جارية

ويتمثل الإنفاق الجاري في تلك النفقات المتعلقة بتأدية خدمات وحدات الجهاز الإداري للدولة التي تتصف بالتكرار وتشمل الأجور والمرتبات والنفقات السلعية والتحويلية.

نفقات رأسمالية واستثمارية

تشمل هذه المخصصات الإنفاق على التوسع في الطاقة الإنتاجية والاستثمارية

الجديدة وسداد القروض العامة. حيث تتضمن النفقات الاستثمارية كلا من نفقات البناء والتشييد وشراء الآلات والمعدات والتجهيزات والأثاث ووسائل النقل والدراسات والأبحاث والتصاميم للمشاريع، ويتم في العادة اعتمادها عبر وزارة التخطيط.

أما النفقات الرأسمالية فإنها تتضمن البنود السابقة والتي لا تتجاوز مبالغ اعتمادها سقفا معينا، ويتم اعتمادها مباشرة من وزارة المالية، علاوة على النفقات التحويلية والرأسمالية التي تتضمن مساهمة الدولة في رؤوس أموال وحدات القطاعين العام والمختلط والمؤسسات والشركات العربية والإقليمية وسداد القروض.

نفقات عامة

تعرف النفقات العامة بأنها مبلغ من المال -مبلغ نقدي- تقوم بإنفاقه الدولة أو إحدى هيئاتها بقصد إشباع الحاجات العامة. كما تعرف السياسة الإنفاقية للدولة بأنها البرنامج الإنفاقي الذي يظهر طبيعة دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يؤدي الإنفاق العام دوراً أساسياً في تمويل النشاط الاقتصادي التنموي من جهة وتمويل فعاليات الدولة الأساسية في مجال الخدمات العامة بحكم وظائفها الأساسية في قيادة وتوجيه المجتمع من جهة أخرى.

نفقات غير مبوبة

تصنف النفقات غير المبوبة في الموازنة العامة للدولة ضمن النفقات الجارية، وتشمل تلك النفقات -في الموازنة العامة اليمنية- مستحقات هيئات السلطة القضائية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة واللجنة العليا للانتخابات ومجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد.

نقود ساخنة (أموال محمومة)

هي الأموال التي تستخدم في المضاربة، حيث تنتقل وترتحل في الأجل

القصير من ساحة مالية إلى ساحة أخرى (من بلاد إلى أخرى) ومن سوق أوراق مالية إلى أخرى، وذلك للاستفادة من فروق معدلات الفائدة، ومن اختلاف أسعار الصرف.

نقود مصرفية

هي نقود الودائع الأصلية إضافة إلى الودائع المشتقة التي تخلقها البنوك التجارية، وتسمى كذلك النقود الائتمانية. والودائع الأصلية هي الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب) التي يحق للمودع سحبها في أي وقت نقودا أو من خلال تحرير شيكات للوفاء بالتزاماته. أما الودائع المشتقة فهي التي تخلقها البنوك عن طريق القروض التي تقدمها للأفراد، والذين يودعونها –بدورهم– في حسابات خاصة بهم في البنوك المختلفة.

نمو اقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي عملية مستمرة يتم –بواسطتها– زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد خلال الوقت لإحداث زيادة في مستويات الدخل القومي، وهدف تسريع عملية النمو الاقتصادي أصبح وظيفة أساسية للاقتصاديين ورجال التخطيط والسياسيين وفي البلدان النامية والمتخلفة خلال العقود الخمسة الماضية، لأن الاعتقاد السائد هو أن تحقيق النمو الاقتصادي هو العامل الأساسي الذي يحدد مستويات المعيشة وإن كان التأكيد بدأ يتحول إلى عامل آخر وهو عدم المساواة في الدخول وسوء توزيع الثروة في المجتمع، فزيادة النمو لايعني بالضرورة تحسن مستويات المعيشة، لأن ثمار النمو لا تتوزع بصورة عادلة وغالباً ما تستأثر القلة بمعظم منافع النمو.

وسائل التوقي من التضخم

التضخم هو الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار. ومن ثم عندما ترتفع الأسعار فإن القوة الشرائية للنقود تنخفض، ولذلك عندما ترتفع الأسعار يسارع الأفراد إلى تحويل ما لديهم من نقود -أولاً بأول- إلى عملات أجنبية، أوينفقونها في شراء سلع معمرة، أو ذهب، أو عقارات، وذلك حتى يحافظوا عليها، وبالتالي تعتبر هذه العملات والسلع هي وسائل التوقي من التضخم.

وساطة مالية

تقوم البنوك كلها بلا استثناء بعمل أساسي هو الوساطة بين المقرضين والمقترضين، فالمقرضون عندهم فائض نقود ولا يرغبون في إنفاقها في الوقت الحاضر، بينما المقترضون عندهم عجز في النقود ويحتاجونها، وبالتالي يكون ربح البنك هو عبارة عن الفرق بين سعر الفائدة الذي يأخذه من المقترضين، وذلك السعر الذي يدفعه للمقرضين، وهذا ما يعرف باسم الوساطة المالية.

يد خفية

عندما تحدث آدم سميث عن التوافق الطبيعي بين المصلحة الذاتية للفرد والمصلحة العامة للمجتمع، تحدث عن ظاهرة نفسية يقرر وجودها ويركز عليها، لأنها –في اعتقاده– القوة الدافعة لكل ضروب النشاط الاقتصادي لأفراد طبقات المجتمع. وتتمثل هذه الظاهرة النفسية في اتجاه كل إنسان نحو تحسين وضعه في المجتمع بدافع من مصلحته الذاتية، وإن سعي كل فرد في المجتمع إلى تحقيق مصلحته الذاتية يفضي إلى تحقيق مصلحة الجماعة، وقد عبر آدم سميث بقوله: إن الفرد عندما يسعى وراء مصلحته يجد نفسه مسوقا بيد خفية لتحقيق غاية لم يكن يقصد إليها قط. وتوحي المقولة بأن سميث يعتقد بالتوافق الطبيعي بين المصلحة الذاتية للفرد والمصلحة العامة للمجتمع، أو أن المصلحة العامة تتحقق بصورة تلقائية بممارسة كل فرد عمله بدافع من مصلحته الذاتية.

محتويات الدليل

- فريق إعداد الدليل والهيئة الاستشارية
- نبذة عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
- نبذة عن منظمة فريدريش إيبرت
- تقديم
- كلمة مؤسسة فريدريش إيبرت
- إرشادات عامة

أ

ائتمان مصرفي 12
إتاوة 12
اتحاد جمركي 12
آثار الاحتكار 13
احتياطي قانوني 13
إحلال العملة (الدولرة) 14
إدارة الدين العام 14
ادخار 15
أذون الخزانة 15
أرباح محتجزة 15
أرض 16
ازدواج ضريبي 16
أزمة اقتصادية 16
أسباب الدورة الاقتصادية 17
استثمار 17
استثمارات خارجية خاصة 17
استثمار أجنبي 18
استثمار مباشر 18
استهلاك 18
أسهم 18
أسهم اسمية 19

أسهم عادية 19
أسهم لحاملها 20
أسهم ممتازة 20
أصول البنك 21
إعادة جدول الدين الخارجي 21
اعتماد إضافي 21
اعتماد على الغير 21
إعتماد متبادل 22
إعسار مالي 22
إغراق الأسواق 23
إفصاح مالي 23
اقتصاد ريعي 23
اقتصاد مغلق 24
اقتصاد خفي (غسل الأموال) 24
اكتفاء ذاتي 24
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) 24
إنتاج 25
إنتاجية العامل 25
إنتاجية العامل الزراعي 26
انتقال هيكلي 26
أنظمة داعمة للريف 26
أنظمة مختلطة 26
انكماش 26
أوراق تجارية 27
أونكتاد 27
إيرادات عامة للدولة 27

ب

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) 30
بطاقات الائتمان 30
بطالة مخفية 30
بطالة مقنعة 31
بلدان صناعية جديدة 31
بنك مركزي 31
بنوك إسلامية 31

بنوك تجارية 32
بنوك شاملة 32
بنوك متخصصة 33
بورصة 33
بنية تحتية 34
بيع المرابحة 34
بيع على المكشوف 35
بيوت السمسرة 35

ت

تأجير تمويلي 38
تبادل 39
تجارة الاوراق المالية 39
تجارة حرة 40
تجمع نادي باريس 40
تحديد الكلفة والمنفعة 40
تحليل مالي 40
تخصصية 41
تخطيط اقتصادي 41
تخطيط مركزي 41
تخلف 41
تركيبة عمرية للسكان 42
تركيب سكاني 42
تركيب نوعي للسكان 42
تشغيل كامل 42
تصنيع 43
تضخم 43
تضخم ركودي 43
تضخم مستورد 44
تضخم هيكلي 44
تعرفة جمركية 45
تقدم علمي 45
تقرير سنوي 45
تقسيم العمل 45
تقييم المشروع 45

تكامل اقتصادي 46
تكلفة الفرصة البديلة 46
تكلفة رأس المال 46
تكنولوجيا متوسطة 46
تكنولوجيا مناسبة 47
تمويل بالعجز 47
تنمية 47
تنمية اقتصادية 47
تنمية بشرية 48
تنمية ريفية متكاملة 49
تهرب ضريبي 49
توازن 50
توريق القروض 50
توزيع الدخل القومي 50

ث

ثروة 54

ح

حاجات إنسانية 56
حزمة من السياسات 56
حساب ختامي 57
حقوق السحب الخاصة 57
حلقة مفرغة 58
حماية أو حمائية 58
حوافز اقتصادية 58
حوافز التصدير 58
حياد النقود 59

خ

خدمات عامة 62
خدمة الدين 62
خصخصة 62

خصوم 62
خصوم البنك 63
خط الفقر الدولي 63
خط الفقر العام 63
خطة اقتصادية 63
خلق النقود (نقد الودائع) 64

د

دخل شخصي 66
دخل محلي إجمالي 66
دراسة جدوى 66
دعم 66
دورة اقتصادية 67
دول متوسطة الدخل 67
دول منخفضة الدخل 67
ديمقراطية اقتصادية 67
دين عام 68
دين قصير الأجل 68

ر

رأس المال 70
رأس المال الاجتماعي 70
رأس المال البشري 70
رأس المال الخاص 71
رافعة مالية 71
رفاهية اقتصادية 71
ركود 71

س

سعر الصرف المدار 74
سعر الفائدة 74
سمسار 74
سندات 75

سندات المشاركة في الربح 75
سندات ذات عائد معوم 75
سندات سلعية 75
سندات عادية 76
سندات قابلة للتحويل إلى أسهم 76
سندات متزايدة العائد 76
سندات مقارضة إسلامية 76
سوق 77
سوق احتكار القلة 78
سوق الاحتكار (التام أو المطلق) 78
سوق المنافسة الاحتكارية 79
سوق المنافسة الكاملة (التامة) 80
سوق المفاوضة 80
سوق النقود 80
سوق أولية 81
سوق ثانوية (سوق التداول) 81
سوق مالية 81
سياسات التثبيت 82
سياسة نقدية 82
سيولة 82

ش

شبكة الأمان الاجتماعي 86
شركات قابضة 86
شركات متعددة الجنسيات 86

ص

صافي الأرباح 90
صانعوا الأسواق 90
صناديق استثماري 91
صندوق النقد الدولي 91

ض

ضرائب مباشرة 94

ضرائب غير مباشرة 94
ضريبة مبيعات 95

ط

طاقة ضريبية 98
طلب 98
طلب كلي 98
طلب مشتق 99

ع

عالم ثالث 102
عبء اقتصادي للقروض العامة 102
عبء مالي للقروض العامة 102
عجز الموازنة العامة 103
عدم المساواة في الدخل 103
عرض 103
عرض كلي 103
عرض نقدي 104
عمالة عرضية 104
عمالة غير كاملة 104
عمل 104
عنق الزجاجة 105
عوائق التنمية 105

ف

فائدة 108
فجوة ادخارية 108
فجوة الطلب الكلي 108
فجوة العرض الكلي 108
فقر الغذاء 108
فقر مطلق 108

ق

قاعدة نقدية (نظام نقدي) 110
قانون الطب 110
قانون العرض 110
قرض 111
قروض 111
قطاع الأعمال 111
قطاع الأعمال الحكومي 111
قطاع خاص 111
قوة العمل 112
قيمة 112
قيمة حقيقية أو ذاتية للسهم 112
قيمة سوقية للسهم 112
قيمة مضافة 113

ك

كبح مالي 116
كثافة سكانية 116
كساد 117
كفاءة اقتصادية 117
كفاية رأس المال 117

م

مؤشرات داو جونز 120
مؤشر ستاندرد أندبور 121
مبدأ الربحية والسيولة والأمان 121
مبدأ المعجل 122
متوسط دخل الفرد 122
مجموعة الآسيان (رابطة أمم جنوب شرقي آسيا) 122
مجموعة الثمانية (مجموعة الدول الصناعية الثمانية) 123
مجموعة العشرين 124
محددات الطلب 124
محددات العرض 124

محفظة استثمارية 125
مخاطر ائتمان 125
مخاطر أخلاقية 125
مراحل الدورة الاقتصادية 126
مراحل النمو 127
مساعدات خارجية 127
مساعدات فنية 127
مستويات المعيشة 127
مشاركة 128
مصادر تكميلية 128
مصيدة السيولة (فخ السيولة) 128
مضاربة 128
مضاعف الاستثمار 129
معاملات مصرفية 129
معامل الاستقرار النقدي 129
معايير الكفاءة في البورصة 130
معدل الاقتطاع الضريبي 130
معدل النمو 131
منح 131
منطقة تجارية حرة 131
منطقة حرة 131
منظم 131
منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) 132
منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) 132
منظمة التجارة العالمية 132
منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي 133
منظمة العمل الدولية 133
موارد اقتصادية 134
موارد فانية أو قابلة للنفاد 134
موارد متجددة 134
موازنة عامة للدولة 134
ميزان تجاري 135

ن

ناتج قومي إجمالي 138

ناتج قومي إجمالي حقيقي 138
ناتج محلي إجمالي 138
نشاط الدولة الاقتصادي 139
نظام اقتصادي 139
نظام سعر الصرف 140
نظام سعر الصرف المرن (العائم) 140
نفقات جارية 140
نفقات رأسمالية واستثمارية 140
نفقات عامة 141
نقود ساخنة (أموال محمومة) 141
نقود مصرفية 142
نمو اقتصادي 142

و

وسائل التوقي من التضخم 144
وساطة مالية 144

ي

يد خفية 146

A Guide Of Economic Terms